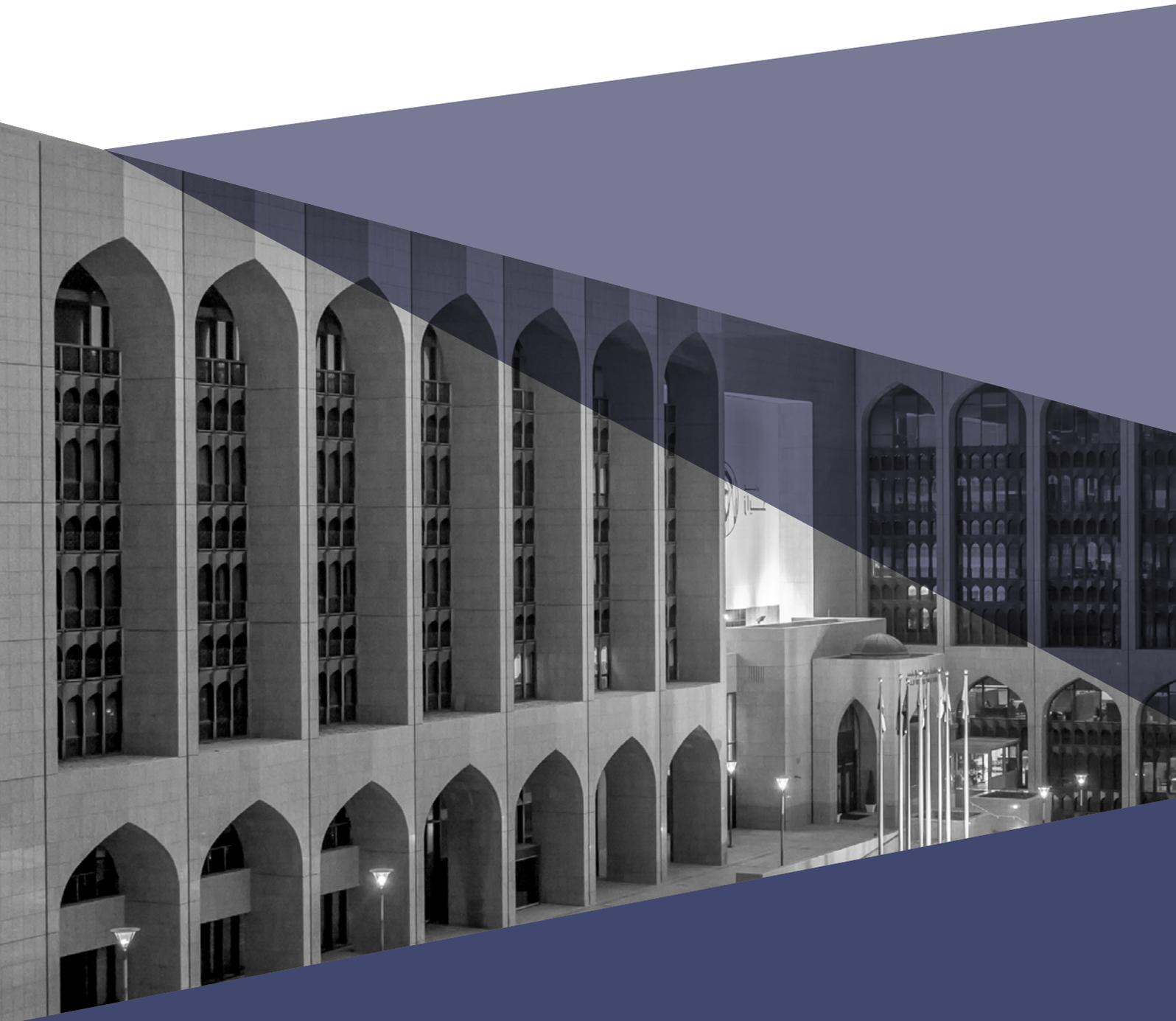




مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

تقرير الاستقرار المالي 2018



عنوان

4	تمهيد
5	موجز تنفيذي
	الجزء الأول
9	1.1 التطورات الاقتصادية الكلية-المالية
11	1.2 السوق العقاري
14	1.3 الدورة المالية
16	1.4 مؤشر توجهات الاستقرار المالي
	الجزء الثاني
18	2.1 تقييم النظام المصرفي
18	2.1.1 نظرة عامة
18	2.1.2 محفظة الإقراض
21	2.1.3 محفظة الاستثمارات المالية
21	2.1.4 التمويل والسيولة
24	2.1.5 ربحية وكفاية رأس المال
25	2.1.6 نوعية أصول النظام المصرفي
26	2.1.7 الانكشافات الخارجية للنظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة
28	2.2 المؤشرات الرئيسية للنظام المصرفي
31	2.3 اختبار القدرة على تحمل الضغط في دولة الإمارات العربية المتحدة
36	2.4 شركات التمويل
	الجزء الثالث
39	3.1 لمحة عامة عن التطورات الرقابية في 2018
40	3.2 تطبيق معايير بازل-3 في دولة الإمارات العربية المتحدة
42	3.3 البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية
43	3.4 تطبيق المعيار 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة
	الجزء الرابع
45	4.1 نظم الدفع والتسوية في دولة الإمارات العربية المتحدة
45	4.1.1 نظم الدفع التي يتولم تشغيلها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
47	4.1.2 البنية التحتية لبطاقات الدفع في دولة الإمارات
47	4.1.3 نظم الدفع ذات الأهمية النظامية
47	4.1.4 التطورات الرئيسية في نظم الدفع في دولة الإمارات العربية المتحدة
47	4.1.5 أولويات التطوير والمبادرات الرئيسية لسنة 2019
48	4.2 أسواق رأس المال في دولة الإمارات العربية المتحدة
48	4.2.1 أداء أسواق رأس المال في دولة الإمارات - لمحة عامة
49	4.2.2 استعراض وتحليل المخاطر
50	4.2.3 استعراض التطورات التنظيمية الأخيرة والمبادرات الأخرى
52	4.3 قطاع التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة
52	4.3.1 أداء قطاع التأمين في سنة 2018
53	4.3.2 المشهد التشريعي والرقابي
55	4.3.3 التوطين والتدريب

تمهيد



يلتزم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بضمان استقرار ومرونة النظام المالي والمصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ليسهم بذلك في تحقيق المزيد من التقدم والازدهار في البلاد. ويهدف تقرير الاستقرار المالي إلى توفير معلومات وبيانات مالية، وتقييمات تتعلق بنقاط القوة ونقاط الضعف في النظام المالي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك بهدف تعزيز الشفافية والثقة في النظام المصرفي والمالي.

ويوفر هذا تقييماً شاملاً شاملاً للنظام المالي والمصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة، يتضمن تقييماً تفصيلياً للنظام المصرفي، بما في ذلك اختبار القدرة على تحمل الضغط وتطورات الأنظمة الرقابية، والأوضاع الاقتصادية الكلية-المالية، وجوانب أخرى تتعلق بالاستقرار المالي. وأود في هذا المقام أن أتقدم بشكري وامتناني لهيئة الأوراق المالية والسلع، وهيئة التأمين على ما أسهمت به من استعراض وتقييم للتطورات التي شهدتها قطاعيهما في العام المنصرم.

وقد شهدت سنة 2018 حدثاً تاريخياً بارزاً في مسيرة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، تمثل في صدور "المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المؤسسات والأنشطة المالية". ويعزز القانون الجديد، إلى حد كبير، دور وصلاحيات المصرف المركزي التنظيمية والرقابية، ويدعم الإشراف الفعال على النظام المصرفي والمالي بما يتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية، ويسهم في التنمية الشاملة للقطاعين المالي والمصرفي في البلاد.

وفي استشراف ضمنى للمستقبل، يعرّف القانون الجديد المساهمة في تعزيز وحماية استقرار النظام المالي في البلاد باعتبارها أحد الأهداف الرئيسية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وقد عمد المصرف المركزي، في سنة 2018، إلى تشكيل لجنة على المستوى التنفيذي تسمى "لجنة سياسات الاستقرار المالي" برئاسة المحافظ للعمل على تسهيل تحقيق هذا الهدف على نحو كامل وفعال. وتوفر "لجنة سياسات الاستقرار المالي" منصة تتركز فيها جهود المصرف المركزي المتعلقة بالاستقرار المالي، والاستعداد للأزمات والأبحاث ذات الصلة.

كما أود في هذه المناسبة أن أعيد للأذهان بعض المعالم التشريعية الرئيسية التي شهدتها مسيرة المصرف المركزي على مدى تاريخه. وتبدأ هذه بتأسيس "مجلس النقد في دولة الإمارات العربية المتحدة" بموجب أحكام القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 1973. وفي سنة 1980، تم تأسيس مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بصورة رسمية، بموجب أحكام "القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1980 بشأن المصرف المركزي، والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفية"، أعقبه تشريع تكميله لاحق تمثل في "القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1985 بشأن البنوك والمؤسسات المالية وشركات الاستثمار الإسلامية".

ويحل القانون الجديد الذي أصدر في سنة 2018 محل التشريعات المشار إليها أعلاه، ويشكل في مجمله خطوة هامة في مسيرة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. ومستحضراً للتاريخ المضيء لهذه المؤسسة، أود أن أعبر عن عميق تقديري لرؤساء وأعضاء مجالس إدارات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الموقرين، والموقرين الذين سبقوني إلى هذا المنصب، وزملاءنا السابقين والحاليين الذين أسهموا إسهاماً كبيراً في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وفي تقدم واستقرار النظام المالي والمصرفي خلال العقود الخمسة الماضية.

مبارك راشد المنصوري
المحافظ

موجز تنفيذي

استقر نمو الاقتصاد الكلي والآفاق المستقبلية لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة خلال سنة 2018، مدعومةً بتحسين فيه متوسط أسعار النفط خلال السنة، واستراتيجية مالية أكثر استباقية، وإعلان عن مبادرات للإصلاح الهيكلي، وأسواق مالية مستقرة، بجانب إصلاحات تصب فيه صالح تنويع الموارد المالية والاستدامة. ومن جانب آخر، واصلت أسعار العقارات والإيجارات تراجعها للسنة الرابعة على التوالي بسبب التزايد المستمر فيه المعروض من العقارات المطوّرة حديثاً.

ظل النظام المصرفي بدولة الإمارات العربية المتحدة متمتعاً برسملة كافية، حيث تجاوزت نسبة كفاية رأس المال متطلبات الحد الأدنى الرقابية فيه هذا الشأن. وتعكس مؤشرات التمويل والسيولة صلابته فيه أوضاع احتياطي السيولة وأوضاع التمويل بوجه عام، حيث أظهرت مقاييس التمويل المستقر مزيداً من التحسن خلال السنة. وقد انعكس الأداء المالي القومي والكفاءة التشغيلية العالية فيه ارتفاع صافي الأرباح وانخفاض نسبة التكلفة إلى الدخل فيه القطاع المصرفي ككل.

تحسن نمو الإقراض المصرفي خلال سنة 2018، مقارنةً بنمو بطيء شهدته السنة الماضية، مدفوعاً بالإقراض الممنوح لقطاع المؤسسات التجارية. وفي المقابل، ظل الإقراض الممنوح لقطاع الأفراد ركباً نسبياً. وبينما ارتفعت نسبة القروض المتعثرة ارتفاعاً طفيفاً خلال سنة 2018، تحسّنت كذلك تغطية المخصصات المحددة. ولهذا السبب، وبأخذ الزيادة فيه المخصصات المحددة فيه الاعتبار، فقد تقلص حجم الجزء غير المغطى بالمخصصات من القروض المتعثرة.

وقد واصل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي جهوده الرامية إلى تعزيز الإطار الرقابي للقطاع المصرفي بالدولة، وذلك من خلال تطبيق المتطلبات الرقابية لبازل-3 بشأن رأس المال، وإدارة المخاطر، والضوابط والامتثال. كما أصدر موجهات لتطبيق المعيار الدولي لرفع التقارير المالية IFRS9. وإضافةً لذلك، قام المصرف المركزي خلال سنة 2018 بتحديد بنك إضافي واحد باعتباره ذي أهمية نظامية، ليرتفع بذلك عدد البنوك المحددة كبنوك محلية ذات أهمية نظامية إلى أربعة.

وخلال سنة 2018، انخفض عدد وإجمالي أصول شركات التمويل العاملة بالدولة. كما أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إطاراً تنظيمياً جديداً لشركات التمويل. وتتباين شركات التمويل بدولة الإمارات من حيث الأداء التشغيلي وجودة الأصول، غير أن القطاع ظل صغيراً نسبياً مقارنةً بحجم أصول القطاع المصرفي، مع احتمالات محدودة لنقله مخاطر نظامية للقطاع المالي ككل فيه دولة الإمارات العربية المتحدة.

وبغرض تقييم مرونة البنوك على المستوي الفردي، ومرونة القطاع المصرفي ككل فيه مواجهة الصدمات الاقتصادية الكلية-المالية، أجرى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي اختبار القدرة على تحمل الضغط السنوي، فيه سنة 2018. وبوجه عام، أظهر اختبار القدرة على التحمل الضغط أن النظام المصرفي بدولة الإمارات ظل يتمتع بالمرونة الكافية تجاه الصدمات الاقتصادية الكلية-المالية السلبية التي أخذت فيه الاعتبار. علاوةً على ذلك، فقد ظلت نظم الدفع التي يتولمها المصرف المركزي تشغيلها والإشراف عليها محافظةً على مرونتها وبقيت تعمل بدون انقطاعات رئيسية.

مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي التسلسل التاريخي لأهم الأحداث

:1980

تأسس مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بموجب أحكام القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1980 بشأن المصرف المركزي، والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفية.

:1985

تعزيز الإطار التشريعي بإصدار القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1985 بشأن البنوك، والمؤسسات، وشركات الاستثمار الإسلامية.

:1973

تم تأسيس "مجلس النقد" في دولة الإمارات العربية المتحدة، بموجب أحكام القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 1973.



يحدد القانون الجديد لسنة 2018 المساهمة في تعزيز وحماية استقرار النظام المالي للدولة باعتبارها واحداً من الأهداف الرئيسية الثلاث لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

:2018

صدور المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018 بشأن المصرف المركزي وتنظيم المؤسسات والأنشطة المالية.

:2012

نشر "تقرير الاستقرار المالي" الأول بواسطة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

:2018

تأسيس "لجنة سياسات الاستقرار المالي" بمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.



الجزء الأول

الأوضاع الاقتصادية الكلية-المالية

1.1 التطورات الاقتصادية الكلية-المالية

1.2 السوق العقاري

1.3 الدورة المالية

1.4 مؤشر توجهات الاستقرار المالي



1.1 التطورات الاقتصادية الكلية-المالية

ظلت الأوضاع الاقتصادية الكلية وأوضاع السوق المالي داعمةً للاستقرار المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد فقد النمو الاقتصادي العالمي ونمو القطاعات غير النفطية المحلية بعض زخمها خلال سنة 2018. غير أن من المتوقع أن يتحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة في سنة 2019، مدعوماً بتدابير تنشيطية مالية، والتحصينات لمعرض أكسبو 2020، والإيرادات النفطية القوية الناجمة عن تعافيه متوسط أسعار النفط خلال سنة 2018. وعلى الرغم من أن الآفاق الاقتصادية الكلية-المالية ظلت داعمةً للاستقرار المالي، إلا أن من المتوقع على المشاركين في النظام المالي أن يظلوا متيقظين للمخاطر الاقتصادية الكلية-المالية الدولية والإقليمية المحتملة.

الاقتصاد العالمي

تباطأ نمو الاقتصاد العالمي في النصف الثاني من سنة 2018، وتم تعديل تقديرات النمو للسنوات 2018 و2019 بالتخفيض، نظراً لأوضاع عدم اليقين المتصلة بالمواعيد التجارية، والتباطؤ في منطقة اليورو والصين، إضافة إلى مخاطر أخذة في الظهور في بعض الاقتصادات الناشئة. ارتفع متوسط سعر خام برنت بنسبة 31% في سنة 2018، مقارنةً بالسنة الماضية، ليصل إلى 71 دولار أمريكي للبرميل. وقد أسهم اتفاق أوبك على تمديد خفض الإنتاج في سنة 2018، في دعم أسعار النفط. علاوة على ذلك فقد كان لبعض الانقطاعات في إمدادات النفط دوراً في تعزيز الضغط التصاعدي لأسعار النفط العالمية.

هذا وقد أدت الخطوات التي اتخذت في اتجاه تطبيع السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى مزيد من الارتفاع في أسعار الفائدة الأساس، حيث تراوحت بين 2.25-2.5% خلال سنة 2018. وقد أدى ذلك بدوره إلى تباين متزايد في السياسات النقدية فيما بين الاقتصادات المتقدمة، حيث احتفظ كل من البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان بأسعار فائدة سالبة. وظلت أوضاع عدم اليقين تحيط بـ "بريكست" وتأثيره على الجنيه الإسترليني واقتصاد المملكة المتحدة بوجه عام. وعند نهاية سنة 2018، بدأت الأسواق التسعير في مسار أكثر بطئاً، لتطبيع السياسات النقدية في الاقتصادات المذكورة، بما في ذلك الولايات المتحدة.

الاقتصاد المحلي

واصل الاقتصاد المحلي غير النفطية تقدمه بوتيرة أضعف، حيث سجل نمواً بنسبة 1.3% في سنة 2018، مقارنةً بنمو نسبته 1.9% في السنة الماضية. ويقدر مجمل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 1.7% وفقاً لآخر بيانات إحصائية صادرة عن الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، يقوده القطاع النفطي بصورة رئيسية، الذي سجل نمواً قدره 2.8%. ويتوقع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أن يتسارع النمو في سنة 2019، ليصل 2.0%، مدعوماً بالتدابير التنشيطية المالية التي أعلنت عنها الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، والاستعدادات لمعرض أكسبو 2020 في دبي والإيرادات النفطية القوية. وإضافة لذلك، أعلنت الحكومة الاتحادية عن تدابير جديدة لتحفيز القطاع الخاص، مثل تخفيف متطلبات الملكية الأجنبية وبعض سياسات التأسيس.

وتشير توقعات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بشأن ميزان المدفوعات الخارجي لدولة الإمارات إلى زيادة بنسبة 2.1% في الصادرات غير الهيدروكربونية في سنة 2018، جنباً إلى جنب زيادة بنسبة 13.9% في الصادرات الهيدروكربونية، أدت إلى تحقق فائض بما يعادل 19.7% من الناتج المحلي الإجمالي في الميزان التجاري، وفائض بما يعادل 9.1% من الناتج المحلي الإجمالي في الحساب الجاري. وفي المقابل، بقي التضخم معتدلاً في ظل تحسنات في القطاع الخارجي. وارتفع التضخم الكلي في مؤشر أسعار المستهلك إلى 3.1% في سنة 2018، مقارنةً بـ 2.0% في سنة 2017 نتيجة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في مطلع سنة 2018، وانتقال تأثير أسعار النفط الخام المرتفعة إلى سوق الوقود المحلي. وفي المقابل، ساعدت أسعار تأجير المنازل المنخفضة في تخفيف التأثير الناجم عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة وارتفاع أسعار الوقود.

تطورات السوق المالية

انعكاساً لقيام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة أربع مرات خلال السنة، رفع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي سعر الفائدة الأساسي لشهادات الإيداع لأسبوع واحد إلى 2.25%. وقد ضاقت الفروق بين سعر إيور- سعر ليبور في السوق النقدية في المتوسط، بالنسبة لكافة آجال الاستحقاق الرئيسية. فقد تقلص الفرق بين سعر إيور-ليبور لثلاثة أشهر من 25 نقطة أساس في سنة 2017 إلى 13 نقطة أساس في سنة 2018.

وفي سوق العملات، انخفضت النقاط الآجلة للدرهم لـ 12 شهر إلى 30 نقطة أساس بنهاية سنة 2018، مقارنةً بحوالي 50 نقطة أساس عند بداية السنة. ومقارنةً بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، تظل النقاط الآجلة للدرهم واحدة من أدنى المعدلات في المنطقة، مما يشير إلى ضيق فروق أسعار الفائدة وتعاضم الثقة في السوق المالية.

وفي سوق الائتمان، ظلت الفروقات بين أسعار الفائدة على مبادلة مخاطر الائتمان مستقرة في أبوظبي ودبي. وقد كان متوسط الفرق في أسعار الفائدة على مبادلة مخاطر الائتمان في دبي منخفضاً في سنة 2018، عند 118 نقطة أساس، مقارنةً بالسنة الماضية (124 نقطة أساس في سنة 2017)، بينما بقي متوسط أسعار الفائدة على مبادلة مخاطر الائتمان لسنة 2018 في أبوظبي عند مستوى منخفض، رغم أنه سجل ارتفاعاً طفيفاً إلى 63 نقطة أساس. (54 نقطة أساس في 2017).

تباينت مؤشرات أسعار الأسهم في سوق رأس المال المحلي بين أبوظبي ودبي. وقد كان مؤشر بورصة أبوظبي للأوراق المالية أعلى في سنة 2018، مقارنةً بسنة 2017، مدفوعاً بالقطاع المصرفي. بينما لوحظ عكس ذلك بالنسبة لمؤشر سوق دبي المالي، والذي انخفض خلال سنة 2018 بتأثير من القطاع العقاري بصورة رئيسية. وقد بلغت القيمة السوقية الكلية للبورصتين حوالي 875 مليار درهم¹.

المخاطر الاقتصادية الكلية - المالية العالمية

تركزت القضايا الرئيسية التي تشكل الأساس لتطورات بيئة المخاطر الاقتصادية الكلية-المالية العالمية حول وتيرة تشديد السياسات في الولايات المتحدة، والتوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين التي لم يتوصل لحل لها بعد، والتقلبات المحتملة حول "بريكست"، وارتفاع دين القطاع الخاص والدين العام في العديد من البلدان، التقلبات في أسعار السلع، والمخاطر الجيوسياسية المتزايدة في المنطقة.

ظل القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة مرنًا خلال سنة 2018، وقادراً على تجاوز هذه المخاطر. ومع ذلك، يتعين على البنوك أن تظل متيقظة لمواجهة المخاطر المحتملة، وتحقق من أن لديها الإجراءات الاحترازية والتدابير اللازمة لتقليل المخاطر.

1. لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى الفصل 4.2 "سوق رأس المال بدولة الإمارات العربية المتحدة"

1.2 السوق العقاري

ظل التوجه التنافسي سمة عامة للبيئة الكلية للقطاع العقاري في سنة 2018، إذ تراجعت أسعار العقارات السكنية والتجارية خلال سنة 2018، للعام الرابع على التوالي. وقد أسهمت في هذا التوجه التنافسي في أسعار العقارات زيادة في عرض العقارات السكنية والتجارية في كل من دبي وأبوظبي، تعزى جزئياً إلى الاستعدادات لمعرض أكسبو 2020. كما انخفضت أسعار إيجارات العقارات السكنية والتجارية، ومتوسط الإيرادات اليومية لكل غرفة فندقية في دبي وأبوظبي.

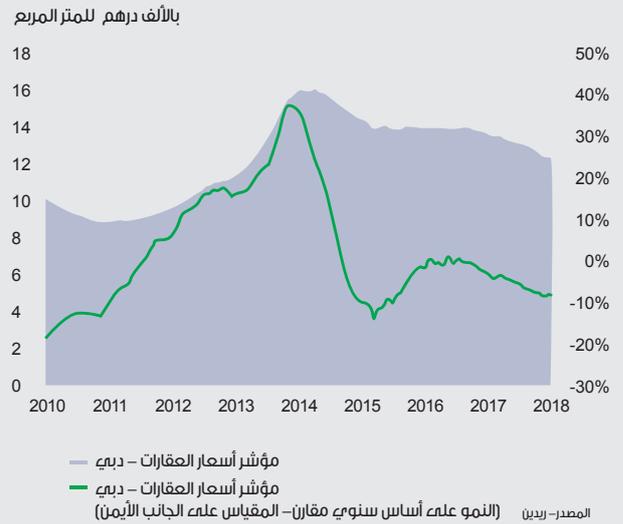
مؤشر أسعار العقارات السكنية – أبوظبي



سوق العقارات السكنية

واصلت أسعار مبيعات العقارات السكنية تراجعها للعام الرابع على التوالي في أبوظبي ودبي. وتباطأت وتيرة التراجع في أبوظبي من 9.1% في سنة 2017 إلى 6.8% في سنة 2018. أما في دبي فقد انخفضت الأسعار بنسبة 8.6% في سنة 2018، مقارنةً بانخفاض بنسبة 3.8% في سنة 2017^{2,3} وارتفع معدل النمو في عرض العقارات السكنية في أبوظبي بنسبة 8.1% في سنة 2018، مقارنةً بـ 6.3% في سنة 2017. أما في دبي فقد سجل عرض العقارات السكنية نمواً بمعدل 7.8% في سنة 2018، مقارنةً بـ 9.4% في سنة 2017.

مؤشر أسعار العقارات السكنية – دبي



تراجعت أسعار إيجارات العقارات السكنية في أبوظبي ودبي معاً، حيث انخفضت أسعار الإيجارات في أبوظبي بنسبة 9.6% في سنة 2018، مقارنةً بـ 11.4% في سنة 2017. وفي دبي، تراجعت الأسعار بنسبة 10.4% في سنة 2018، مقارنةً بـ 7.4% في سنة 2017⁴. وبينما تراجعت أسعار مبيعات العقارات السكنية جنباً إلى جنب، تراجعت أسعار الإيجارات بوتيرة أكثر تسارعاً. وتبعاً لذلك فقد سجل العائد الإجمالي للاستثمار في العقارات السكنية تراجعاً طفيفاً إلى حوالي 6.8% في أبوظبي ودبي معاً.

3. بلغ المتوسط السنوي لمعدل التغير في أسعار العقارات السكنية 6.4% في دبي و 6.8% في أبوظبي في سنة 2018. ويمثل معدل التغير السنوي متوسط سعر العقار خلال السنة بأكملها مقارنةً بمتوسط سعر العقار خلال السنة السابقة.

4. في سنة 2018، بلغ المتوسط السنوي لمعدل التغير في أسعار إيجارات العقارات السكنية 8.9% في دبي و 10.7% في أبوظبي.

2. يتم احتساب التغيرات في أسعار مبيعات العقارات السكنية على أساس التغير المقارن من سنة إلى أخرى، أي بمقارنة الأرقام الشهرية لشهر ديسمبر 2017 بأرقام شهر ديسمبر سنة 2018.

سوق العقارات التجارية

في سوق العقارات التجارية، تراجع أسعار إيجارات المساحات المكتبية في أبوظبي معاً بوتيرة أسرع مقارنةً بالسنة الماضية، حيث انخفضت إيجارات المساحات المكتبية بنسبة 4.8% في سنة 2018 في دبي، مقارنةً بانخفاض بنسبة 2.4% في سنة 2017. وفي أبوظبي انخفضت إيجارات المساحات المكتبية بنسبة 8.5% في سنة 2018 مقارنةً بانخفاض بنسبة 7.3% في سنة 2017. وفي الوقت الذي سجلت فيه أسعار الإيجارات مزيداً من التراجع، تزايد عرض المساحات المكتبية المنجزة في سنة 2018، مسجلاً نمواً بنسبة 1.6% في دبي، و11.0% في أبوظبي. وبقيت معدلات إشغال المساحات المكتبية في دبي وأبوظبي مستقرة عند 80% في سنة 2018⁵.

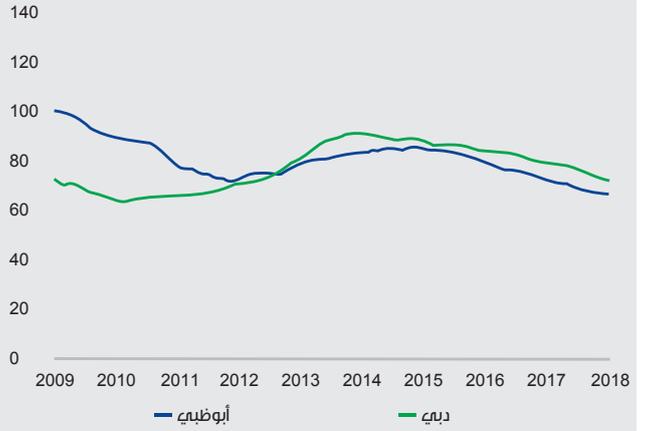
المعاملات العقارية

بالإضافة إلى الزيادات في العرض العقاري والتراجع في أسعار العقارات المشار إليها أعلاه في دبي، شهد الطلب على العقارات، قياساً بعدد المعاملات العقارية، تراجعاً أيضاً في سنة 2018، حيث انخفض إجمالي عدد معاملات المبيعات في دبي بنسبة 17.9% في سنة 2018، مقارنةً بزيادة بنسبة 59.2% في سنة 2017. وعلى الرغم من أن عدد معاملات المبيعات للعقارات المكتملة في دبي قد ارتفع بنسبة 5% في سنة 2018 إلا أن وتيرة الزيادة قد تراجعت، مقارنةً بالزيادة بنسبة 13.7% التي سجلت في سنة 2017.

وانخفضت معاملات المبيعات للعقارات قيد الإنشاء بنسبة 33.1% في سنة 2018، مقارنةً بزيادة بنسبة 116.7% في سنة 2017. وخلال سنة 2018، ارتفع الطلب على العقارات المنجزة بوتيرة أسرع من تلك التي ارتفع بها الطلب على العقارات قيد الإنشاء، حيث بلغت معاملات مبيعات العقارات قيد الإنشاء نصف إجمالي عدد معاملات المبيعات، مقارنةً بـ 60% في سنة 2017. ويتوقع أن تسهم الأنظمة الجديدة، مثل منح تأشيرات إقامة لمدة 10 سنوات لفئات معينة من المقيمين غير المواطنين والسماح بملكية 100% في الشركات العاملة في قاعات أعمال معينة، في تحسين الطلب على العقارات من جانب المقيمين غير المواطنين. ولا تتوفر بيانات بشأن المعاملات العقارية بالنسبة لأبوظبي.

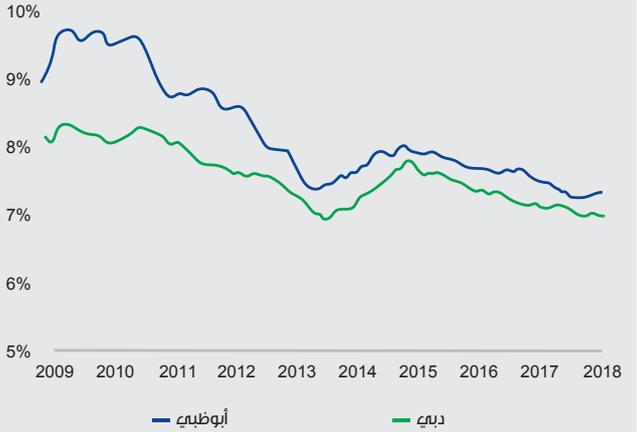
الأسعار الشهرية لإيجار العقارات السكنية

بالدرهم للمتر المربع



المصدر - ريدين

إجمالي العائد السكني



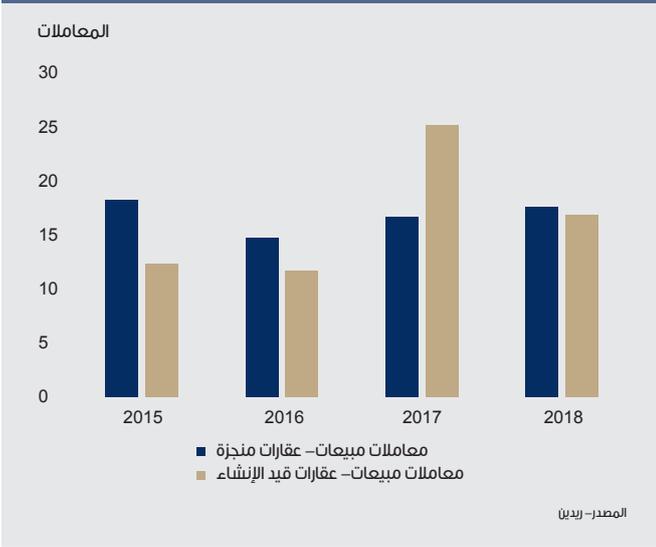
المصدر - ريدين

5. الأرقام عبارة عن تقديرات قائمة على بيانات سوق عقاري تم الحصول عليها من موقع مؤسسة ريدين (REIDIN) على شبكة الإنترنت.

قطاع الضيافة

ارتفع إجمالي عدد السائحين الدوليين بنسبة 0.8% في دبي، ليصل إلى 15.9 مليون زائر دولي في سنة 2018⁶. أما عدد السائحين في أبوظبي، قياساً بإجمالي عدد نزلاء الفنادق، فقد ارتفع بنسبة 3.5% ليصل إلى حوالي 5.0 مليون⁷. ومع ذلك، فقد تراجع متوسط الإيراد اليومي لكل غرفة فندقية في الإمارات. ففي دبي، انخفض متوسط الإيراد اليومي بنسبة 5.5% ليصل إلى 465 درهم خلال سنة 2018، بينما بقي متوسط إشغال الغرف الفندقية مستقرًا عند 80%. أما في أبوظبي فقد تراجع متوسط الإيراد اليومي للغرفة الفندقية بنسبة 3.8% ليصل إلى 405 درهم في سنة 2018، بينما استقر متوسط إشغال الغرف الفندقية عند حوالي 72%. ومن ناحية أخرى، ارتفع إجمالي عدد الغرف الفندقية بالوتيرة نفسها تقريباً في كل من دبي وأبوظبي. ففي دبي، ارتفع عدد الغرف الفندقية المتوفرة بنسبة 7.9% ليصل إلى 115,967 غرفة. أما في أبوظبي فقد ارتفع عدد الغرف الفندقية المتوفرة بنسبة 7.8% ليصل إلى 32,971 غرفة. ويمكن للأنظمة الجديدة بشأن منح تأشيرات مجانية للمسافرين العابرين، والإعلان عن تدابير استعادة السائحين لزيادة القيمة المضافة أن تؤثر تأثيراً إيجابياً على قطاع السياحة.

معاملات مبيعات العقارات في دبي



6. أرقام تقديرية قائمة على بيانات تم الحصول عليها من "دائرة السياحة والتسويق التجاري" بدبي.

7. أرقام تقديرية قائمة على بيانات تم الحصول عليها من "دائرة الثقافة والسياحة" بأبوظبي.

يتم تناول المعلومات حول اكتشاف البنوك للقطاع العقاري بمزيد من التفصيل في الفصل 2-1-2 "محفظة القروض الممنوحة للقطاع العقاري"

1.3 الدورة المالية

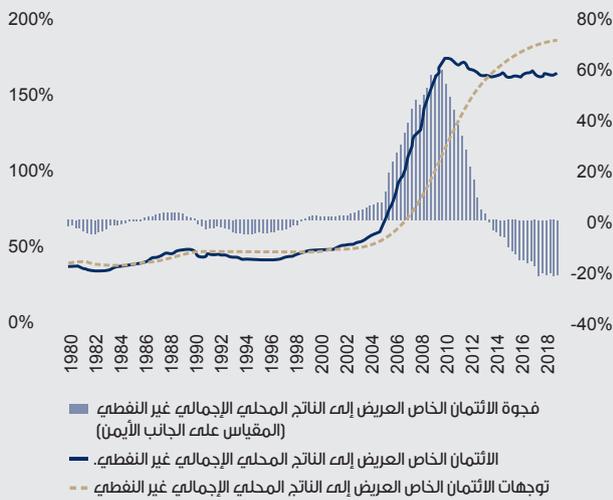
نما الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بوتيرة أبطأ قليلاً مما كان عليه في السنة الماضية، وأقوى قليلاً كذلك من وتيرة النمو في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي غير النفطي، مؤثراً بذلك تأثيراً إيجابياً على فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، والتي قدرت بحوالي 21% - كما في شهر ديسمبر 2018. وبقيت نسبة الخصوم الثانوية إلى الخصوم الأساسية للقطاع المصرفي مستقرة خلال سنة 2018، بالقرب من المتوسط التاريخي، بينما سجل نمو تمويل سوق رأس المال زيادة طفيفة خلال السنة.

فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي

فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي هي واحدة من المؤشرات الرئيسية المستخدمة في تحليل دورات الائتمان، وتوجيه مراكمة المصداق الرأسمالية المضادة للاتجاهات الدورية، كرد فعل للنمو المفرط للائتمان. وفي نهاية سنة 2018، بلغت فجوة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي 21% -⁹ وتشير القيم السلبية ضمناً إلى أن نمو الائتمان متخلف عن التوجه طويل المدى، الأمر الذي ينبع عن عدم وجود نمو ائتماني مفرط.

غير أن هذه القيمة السالبة تضاءلت على نحو طفيف، ويعزى ذلك بصورة رئيسية للتسارع في نمو الائتمان الخاص، والذي بدأ أقوى بقليل من نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي غير النفطي. وقد تضيق الفجوة مستقبلاً بسبب توقعات بنمو قوي للائتمان، وفقاً لـ "استطلاع توجهات الائتمان"، والأفاق المستقبلية المحسنة للناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى استقرار التوجه طويل المدى.

إجمالي الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وتوجهاته على المدى الطويل وفجواته.



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، بلومبرغ

دورة الائتمان

غالباً ما تمرّ دورات الائتمان بفترة يكون فيها اقتراض الأموال سهل نسبياً، تعقبها فترات يتراجع فيها توفر الائتمان، أو تشهد تشديداً من جانب البنوك في معايير منح الائتمان. وقد أظهرت استطلاعات توجهات الائتمان التي يجريها المصرف المركزي أن للعوامل مثل نوعية محفظة أصول البنك، والأفاق الاقتصادية، والتغير في درجة تقبل المخاطر، تأثير هام في تحديد التغيرات في معايير منح الائتمان.

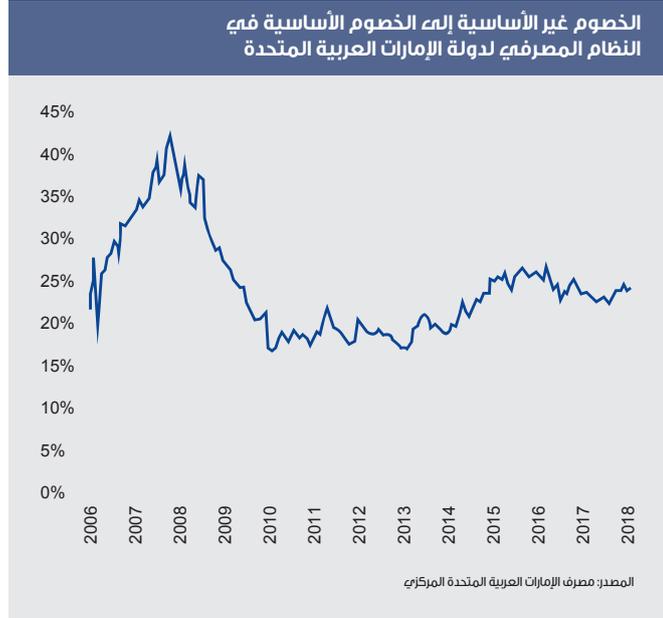
ويمثل إجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة الأموال التي تم اقتراضها بواسطة الكيانات غير البنكية بالدولة، وتتألف من ثلاث مكونات هي: القروض الممنوحة بواسطة بنوك الإمارات، وإصدارات السندات بواسطة مختلف الكيانات في الدولة، واقتراض كيانات دولة الإمارات العربية المتحدة من الخارج. وتمثل القروض الممنوحة من بنوك الإمارات 70% من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الدولة، ويتوزع الباقية بالتساوي بين المكونين الآخرين.⁸

وعلى مدى السنوات العشر الماضية، بلغ متوسط نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة 5.2%. غير أن الائتمان الخاص نما بمعدل أبطأ من المتوسط خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وفي سنة 2018 سجل الائتمان الخاص نمواً بنسبة 3.5%، أسرع بدرجة طفيفة من النمو بنسبة 2.5% الذي سجله في السنة الماضية.

8. سجل إجمالي الإقراض المصرفي نمواً بنسبة 4.8% في سنة 2018، ولمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى الفصل 2-1-2 "محفظة إقراض النظام المصرفي"

9. تمثل الفجوة الفرق بين نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وتوجهاته على المدى الطويل، ويتم احتسابها وفقاً لدراسات وموجهات "بنك التسويات الدولية". وتكمل التطورات في أسعار العقارات الواردة في الفصل 1.2 "السوق العقاري" صورة الدورة المالية.

وبقيت نسبة الخصوم الثانوية إلى الخصوم الأساسية عند حوالي 24% خلال سنة 2018، قريبة من المتوسط التاريخي لها، مما يشير إلى مرحلة مستقرة لدورة التمويل وهيكلها في النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن من الممكن للتغيرات في تمويل سوق رأس المال أن تكمل هذه الصورة. وقد سجل تمويل سوق رأس المال نمواً بنسبة 6.4% خلال سنة 2018، وشكل حوالي 7% من إجمالي خصوم النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة¹².



إن تحليل الفجوة هو منهجية إحصائية، ولديها بعض أوجه القصور الفنية المعروفة. هذا بالإضافة إلى أن نمو الائتمان في مطلع الألفينات، في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، تزامن مع تغييرات هيكلية كبيرة في الاقتصاد غير النفطية، وجهود لتعميق السوق المالية، وبناء عليه، فقد تكون المرحلة التوسعية لدورة الائتمان قد تأثرت في توجهها التصاعدي بالتغييرات الهيكلية¹⁰.

وتشير فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي المقدر، مع تحول في النظام في سنة 2007، إلى أن الفجوة ستكون حوالي -2% في سنة 2018، وهي نسبة أعلى قليلاً من مستويات السنة الماضية (-3%). ويبدو بشكل عام، أن دورة الائتمان في دولة الإمارات العربية المتحدة، مقاسة بفجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي الإسمي غير النفطية، قد بلغت المستويات الأدنى للمرحلة الانكماشية، ويدل على ذلك النمو القوي للإقراض ومجمّل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في سنة 2018.

ويمكن للتغيرات في توجهات التمويل المصرفي أن تتزامن مع دورات الائتمان. وعليه، يمكن للزيادة في مخزون الخصوم الثانوية¹¹ أن تشكل مؤشراً لوجود تراكم محتمل لنقاط ضعف نظامية ناشئة عن قنوات التمويل المتعددة للنظام المصرفي. ولذلك الأمر أهمية في تفسير الديناميكيات المشتركة بين الائتمان ودورات أسعار الأصول وعلاقتها مع هيكل التمويل المصرفي.

10. يشير تطبيق المنهجيات الاقتصادية والعنقودية إلى أن هنالك نقلة هيكلية قد حدثت في الفترة ما بين سنة 2006 وسنة 2007 تقريباً. ومن ثم فقد يكون التوجه طويل المدى مرتفعاً للغاية، ومضخماً الفجوة السلبية القائمة حالياً بين الائتمان الخاص والناتج المحلي الإجمالي غير النفطية.

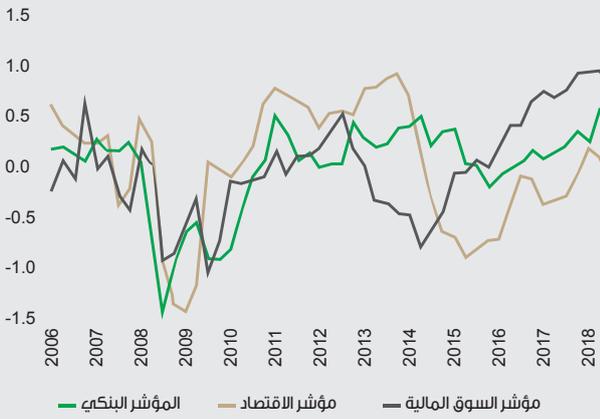
11. تتألف الخصوم الثانوية من ودائع غير المقيمة من كافة الكيانات (بما في ذلك البنوك، والحكومات والمؤسسات والأفراد) بالإضافة إلى الودائع من المؤسسات المالية غير البنكية المقيمة. وفي المقابل، تتألف الخصوم الأساسية من الودائع المقيمة في دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ ينظر إليها باعتبارها أكثر استقراراً.

12. لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى الفصل 4.1.4 التمويل والسيولة.

1.4 مؤشر توجهات الاستقرار المالي

خلال سنة 2018 أشار المؤشر الكلي لتوجهات الاستقرار المالي¹³ إلى وجود بيئة اقتصادية كلية-مالية مستقرة نسبياً. وبدأ أن التحسن الذي طرأ على ربحية وسيولة القطاع المصرفي، وفيه المؤشر الاقتصادي المركب كانت هي المحرك الرئيسي للمؤشر، على الرغم من التقلبات في أسعار النفط وانخفاض أسعار العقارات.

مؤشر توجهات الاستقرار المالي: المؤشرات الفرعية



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

جمع "مؤشر توجهات الاستقرار المالي" ثمانية عشر متغيراً ضمن ثلاث مؤشرات فرعية، هي مؤشرات البنوك والاقتصاد والسوق المالية. وعادة ما تشير القيمة الإيجابية لمؤشر توجهات الاستقرار المالي إلى توفر أوضاع داعمة، بينما تشير القيمة السالبة إلى تدهور فيه الأوضاع. ولا يراد لهذا المؤشر أن يستخدم كمؤشر إنذار مبكر لأي ضغوط أو أزمات مالية، بل يراد له أن يعكس الأوضاع الاقتصادية الكلية-المالية الملازمة للاستقرار المالي.

تذبذب المؤشر خلال سنة 2018 في المنطقة الإيجابية، ليستقر عند 0.3 في نهاية السنة. وخلال الأرباع الثلاثة الأولى من السنة واصل المؤشر توجهه التصاعدي، مشيراً إلى بيئة مواتية، ليصل إلى مستويات مماثلة تقريباً لتلك التي كانت سائدة قبل هبوط أسعار النفط الذي شهدته السنوات 2014-2016.

وقد استعاد المؤشر، خلال السنة، من التحسن الذي طرأ على ربحية وسيولة القطاع المصرفي، وانخفاض نسب الفروض إلى الودائع. وإضافة لذلك، فقد كان للانعاش في "المؤشر الاقتصادي المركب" الذي يعكس النمو الاقتصادي، إسهاماً إيجابياً.

وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية للمؤشر بوجه عام، فإن العوامل التي كان لها تأثير سلبي على المؤشر شملت نسبة الفروض المتعثرة، والتقلبات في أسعار حقوق ملكية البنوك المدرجة في السوق المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة. هذا بالإضافة إلى أن التراجع الذي شهدته أسعار النفط خلال الربع الأخير من السنة أثر سلباً على المؤشر.

وبنظرة عامة، فإن مؤشر توجهات الاستقرار المالي يشير إلى بيئة مستقرة وداعمة للاستقرار المالي. كما ظلت المؤشرات الفرعية للبنوك وسوق الأوراق المالية إيجابية، وأظهرت تحسناً في توجهاتها، وعلى الرغم من أن المؤشر الفرعي للاقتصاد ظل سلبياً، إلا أنه ظل يتعافى خلال السنوات الثلاث الماضية.

مؤشر توجهات الاستقرار المالي لدولة الإمارات العربية المتحدة



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

13. لمزيد من التفاصيل حول المنهجية، يرجى الرجوع إلى تقارير الاستقرار المالي للسنوات 2015-2016-2017

الجزء الثاني

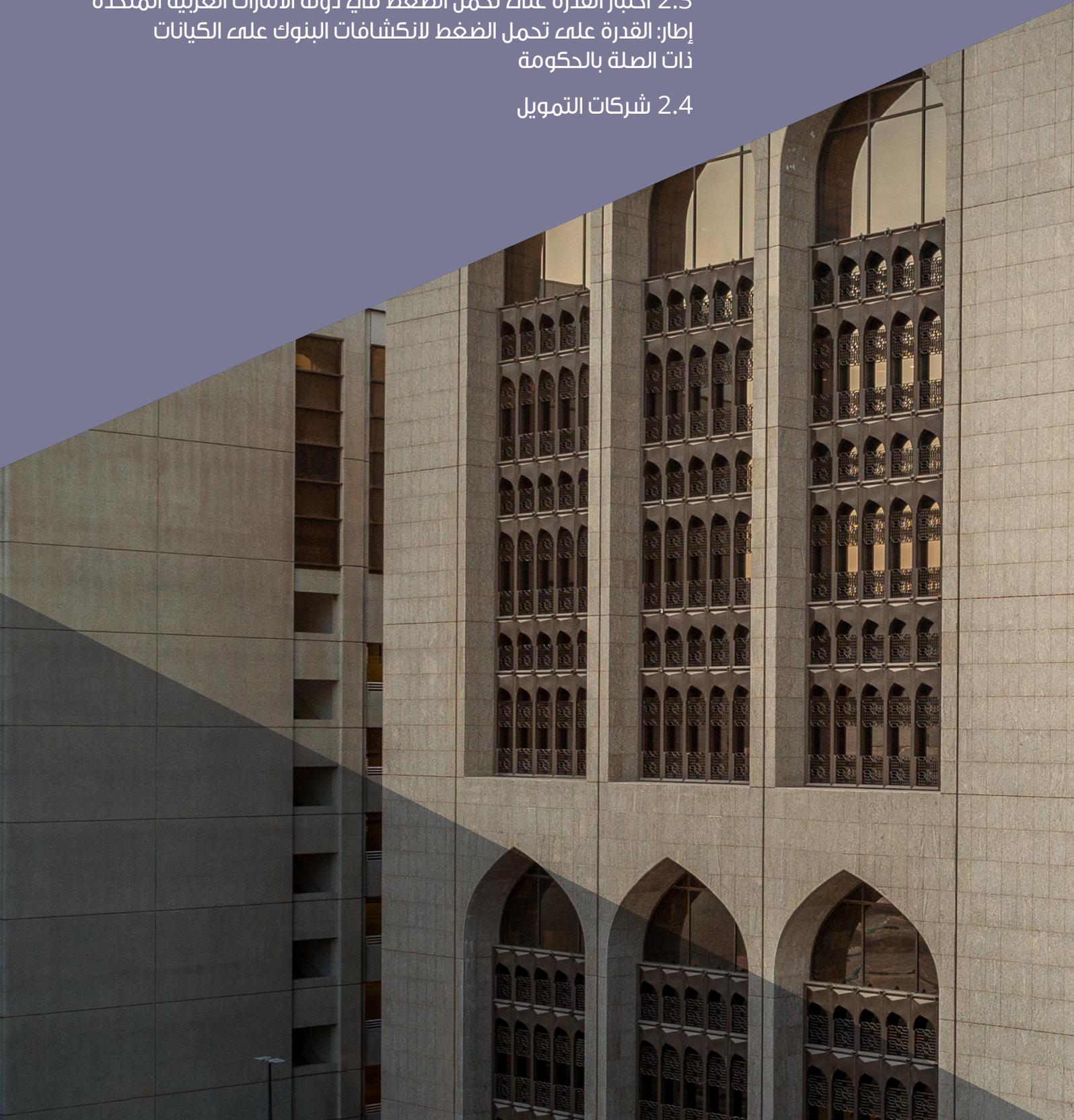
تقييم النظام المالي

2.1 تقييم النظام المصرفي

2.2 المؤشرات الرئيسية للنظام المصرفي

2.3 اختبار القدرة على تحمل الضغط في دولة الامارات العربية المتحدة
إطار: القدرة على تحمل الضغط لانكشافات البنوك على الكيانات
ذات الصلة بالحكومة

2.4 شركات التمويل



2.1 تقييم النظام المصرفي

ظل النظام المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة متمتعاً برسمة كافية، حيث تجاوزت نسب رأس المال متطلبات الحد الأدنى الرقابية. وعكست مؤشرات التمويل والسيولة توفر احتياطي سيولة متماسك وأوضاع تمويل مستقرة خلال السنة، مع مزيد من التحسن في مقاييس التمويل المستقر الرئيسية. كما ظل الأداء المالي والكفاءة التشغيلية قويين، كما بدا واضحاً في ارتفاع الأرباح الصافية وانخفاض نسبة التكلفة إلى الدخل. وبينما ارتفعت نسبة القروض المتعثرة ارتفاعاً طفيفاً خلال سنة 2018، تحسنت أيضاً التغطية بالمخصصات المحددة. ولهذا السبب، وبالأخذ بالزيادة في المخصصات المحددة في الاعتبار، انخفض حجم الجزء من القروض المتعثرة غير المغطاة بالمخصصات. وقد استفاد استقرار النظام المصرفي من تطبيق معايير بازل-3 ومتطلبات المعيار الدولي لرفع التقارير المالية رقم 9 (IFRS-9).

2.1.1 نظرة عامة

بلغت أصول النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة 2.9 تريليون درهم في سنة 2018، أي ما يعادل حوالي 189% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة، أو 255% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي غير النفطي. ويتألف النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة من 22 بنكاً وطنياً ومرخضاً، و38 فرعاً مرخضاً لبنوك أجنبية، تغطي الأعمال المصرفية التقليدية والإسلامية معاً¹⁴. وتشكل البنوك الوطنية الإماراتية 88% من إجمالي أصول النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وبوجه عام، ظل النظام المصرفي مركزاً على الأنشطة المصرفية التجارية التقليدية القائمة على القروض الممولة بشكل رئيسي بالودائع. ومن ثم تظل مخاطر الائتمان هي الانكشاف الأساسي للمخاطر، وبخاصة في محفظة الإقراض. وتتألف محفظة الاستثمارات المالية، بشكل رئيسي، من سندات دين عالية التصنيف، ومقارنة بالانكشاف لمخاطر الائتمان، يظل نصيب الانكشاف لمخاطر السوق صغيراً بالنسبة لهذه البنوك.

وبغرض تقييم مرونة النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة في مواجهة الصدمات الاقتصادية الكلية-المالية المحتملة، أجرى مصرف الإمارات العربية المتحدة اختباراً رقابياً سنوياً سنوياً للقدرة على تحمل الضغط خلال سنة 2018، متضمناً عوامل مخاطر ناشئة عن صدمات في أسعار العقارات، والإيرادات النفطية، وارتفاع تكلفة التمويل. وبوجه عام، أظهر الاختبار أن النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة ظل مرناً تجاه الصدمات الاقتصادية الكلية-المالية التي أخذت في الاعتبار¹⁵.

2.1.2 محفظة الإقراض

هيكلية محفظة الإقراض المصرفي

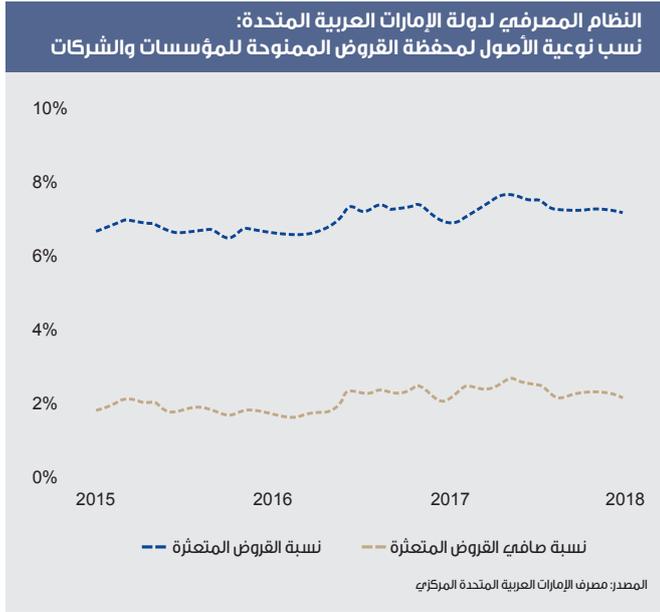
ارتفعت محفظة إقراض النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 4.8% في سنة 2018. وبذا يكون معدل النمو قد ارتفع بأكثر من ضعف معدل النمو المتواضع البالغ قدره 1.7% المسجل في سنة 2017. وقد كان هذا الانتعاش في معدلات نمو محفظة الإقراض المصرفي مدفوعاً، بصورة رئيسية، بإقراض قطاع المؤسسات التجارية، بينما ارتفع أيضاً إقراض القطاع الحكومي، وبخاصة خلال الربع الأخير من السنة. وفي المقابل، ظل إقراض قطاع الأفراد راكداً نسبياً خلال السنة بأكملها.

وتشكل محفظة إقراض النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة، البالغ قدرها 1.7 تريليون درهم، ما يعادل 65% من القروض الممنوحة للمؤسسات التجارية، و21% من القروض الممنوحة للأفراد، و12% من الإقراض الممنوح للقطاع الحكومي، بينما شكلت القروض الممنوحة لمؤسسات مالية غير بنكية نسبة 2% المتبقية. وقد منحت القروض البنكية للمقيمين بدولة الإمارات العربية المتحدة، بصورة رئيسية، بينما شكل الإقراض لغير المقيمين أقل من 10% من إجمالي القروض¹⁶. هذا وقد ارتفع الإقراض للمقيمين بدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 3.9% في سنة 2018.

14. هنالك سبعة بنوك وطنية مصنفة كبنوك إسلامية، بينما عمدت بعض البنوك التقليدية إلى تشغيل نوافذ إسلامية، ومن حيث إجمالي الأصول، وضمن البنوك الوطنية بالدولة، تشكل أصول البنوك الإسلامية 23%، بينما تشكل البنوك التقليدية 77%.

15. لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى الفصل 3.3 "اختبار القدرة على تحمل الضغط في دولة الإمارات العربية المتحدة"

16. لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى الفصل 2.1.7 "الانكشاف الخارجي للنظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة"

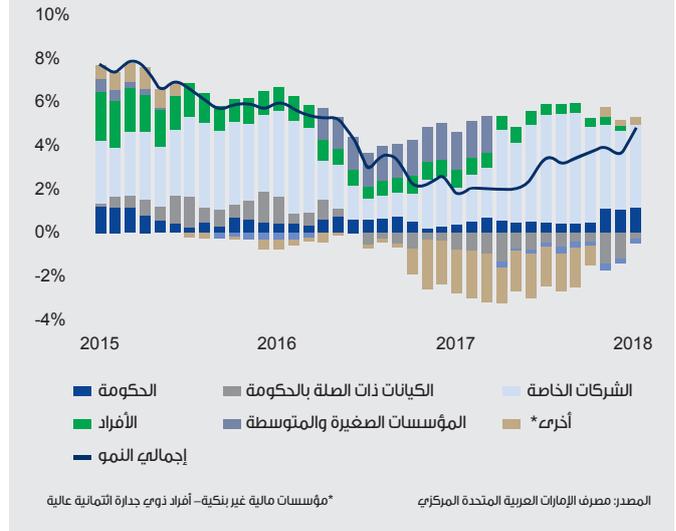


محفظه إقراض النظام المصرفي للأفراد

ظل الإقراض للأفراد في حال ركود خلال سنة 2018، منخفضاً بنسبة 0.1%، مقارنة بنمو نسبته 3.4% خلال السنة السابقة. وبينما ظل نمو قروض الرهن العقاري السكني قوياً (9.2%) خلال السنة، إلا أن الركود الكلي في الإقراض للأفراد تعزز بالتراجع الذي شهدته الفئات الفرعية الثلاث الأكبر في قطاع إقراض الأفراد، وهي القروض الشخصية (1.0- %) وقروض بطاقات الائتمان (0.6- %) وقروض السيارات (13.4- %).

وقد انخفضت نسبة القروض المتعثرة في القروض الممنوحة للأفراد من 3.6% في سنة 2017، إلى 3.5% في سنة 2018، على الرغم من التراجع في إقراض الأفراد. وقد انعكست النسبة المستقرة للقروض المتعثرة في معظم الفئات الفرعية لإقراض الأفراد. أما صافي نسبة القروض المتعثرة، والذي يستبعد المخصصات المحددة، فقد تحسن إلى 1.2%، من 1.6% في السنة السابقة، وذلك بسبب زيادة بنسبة 14.3% في تغطية المخصصات المحددة للقروض المتعثرة الممنوحة للأفراد.

النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة: نمو الإقراض



محفظه إقراض النظام المصرفي للشركات والمؤسسات

تجمع محفظه الإقراض للشركات والمؤسسات بين الإقراض المصرفي لقطاع الشركات الخاصة، والكيانات ذات الصلة بالحكومة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹⁷، والأفراد ذوي الجدارة الائتمانية العالية. وقد كان الإقراض المصرفي لقطاع الشركات الخاصة هو الأكثر ديناميكية ضمن إقراض الشركات والمؤسسات خلال سنة 2018، حيث سجل نموًا بنسبة 10.2%، وعلى عكس ذلك، تراجع الإقراض للكيانات ذات الصلة بالحكومة (3.2- %) والإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2.6- %).

وارتفع نصيب قروض الشركات الخاصة إلى 65.4% من إجمالي القروض الممنوحة للشركات والمؤسسات خلال سنة 2018، بينما تراجع نصيب قروض الكيانات ذات الصلة بالحكومة إلى 17.2%، وتراجع نصيب قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى حوالي 8.6%.

وخلال سنة 2018، ارتفعت نسبة القروض المتعثرة لقطاع الشركات الخاصة لتصل إلى 6.9% (2017: 6.6%). أما صافي نسبة القروض المتعثرة للقطاع، والتي تستبعد المخصصات المحددة، فقد بلغ 1.8% (2017: 1.6%)¹⁸. وضمن محفظه الشركات والمؤسسات ظلت نوعية أصول قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأضعف، يليها قطاع الشركات الخاصة، بينما ظلت نوعية أصول قروض الكيانات ذات الصلة بالحكومة مستقرة نسبياً¹⁹.

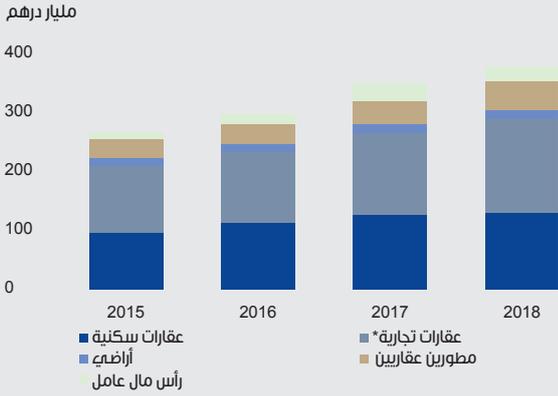
17. يتضمن إقراض الشركات والمؤسسات قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تتجاوز 2 مليون درهم

18. لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى الفصل 2.1.6 "نوعية أصول النظام المصرفي"

19. قام المصرف المركزي خلال سنة 2018 بإجراء اختبار لتحمل الضغط تركّز حول الكشف البنوك للكيانات ذات الصلة بالحكومة، ولمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى الفصل 3.3 "اختبار القدرة على تحمل الضغط في دولة الإمارات العربية المتحدة - الإطار: اختبار القدرة على تحمل الضغط حول كشف البنوك للكيانات ذات الصلة بالحكومة"

أظهر انكشاف القروض المصرفية للقطاع العقاري نمواً بوتيرة أكثر اعتدالاً خلال سنة 2018 بلغ 8.5% مقارنة بـ 18.1% في سنة 2017. وقد بلغ الرصيد القائم للقروض العقارية 379 مليار درهم بنهاية سنة 2018، وهو ما يزيد قليلاً عن 20% من إجمالي القروض. وظلت نوعية أصول القروض العقارية السكنية والتجارية مستقرة خلال سنة 2018، بينما تدهورت بالنسبة لقطاع الإنشاء.

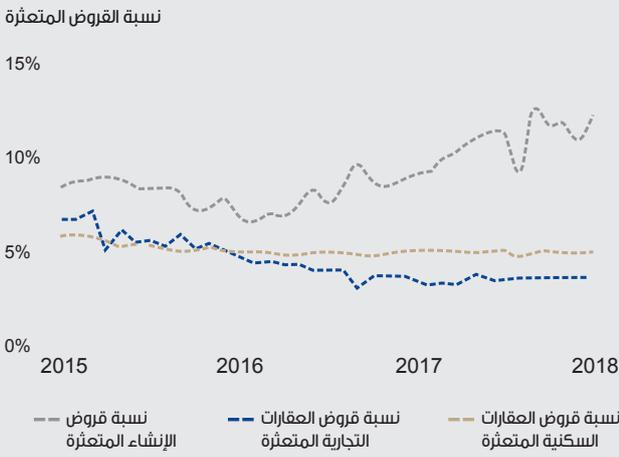
النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة:
تركيبة محفظة القروض البنكية العقارية (حسب نوع العقار)



العقارات التجارية تشمل مراكز التسوق، والفنادق، والمباني التجارية، ومجمعات العمال، والمستودعات، والتطويرات لأغراض الترفيه والاستجمام

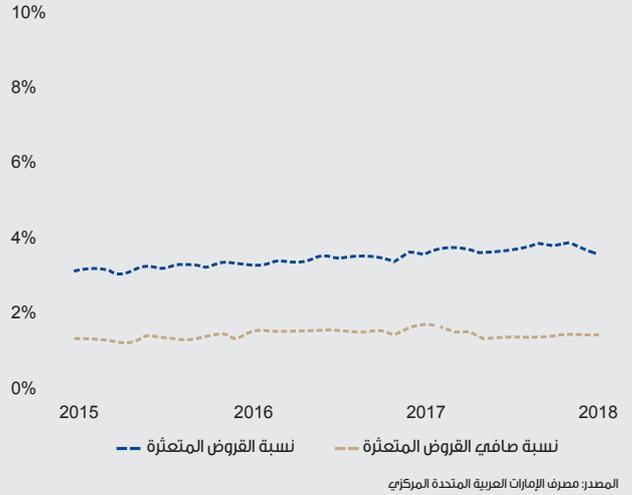
المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة:
نوعية الأصول لمحفظة قروض قطاعي العقارات والإنشاء



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة:
نسب نوعية الأصول لمحفظة القروض الممنوحة للأفراد

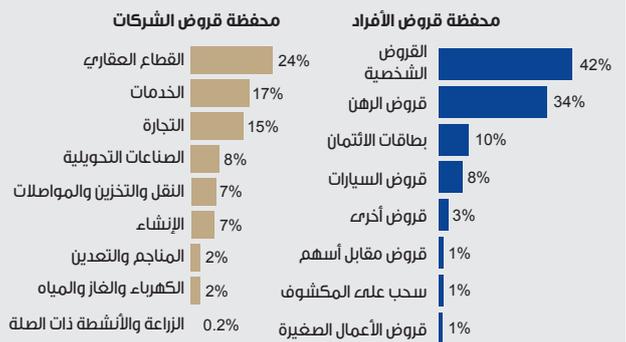


المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

الانكشاف القطاعي في محفظة الإقراض

انعكاساً لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة غير النفطية، فإن الانكشافات القطاعية الرئيسية في محفظة إقراض الشركات و المؤسسات هي العقارات، والخدمات، والتجارة والإنشاء. وعلءه الرغم من أن قطاعي العقارات والإنشاء يمثلان شريحتين مختلفتين، إلا أنهما يشتركان في سمة واحدة، هي اعتمادهما على أداء السوق العقاري. أما القطاعات الرئيسية في محفظة الإقراض للأفراد، فيها القروض الشخصية، وقروض الرهن العقاري، وقروض بطاقات الائتمان وقروض السيارات.

النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة:
الانكشاف القطاعي لمحفظتي القروض الممنوحة للشركات والأفراد



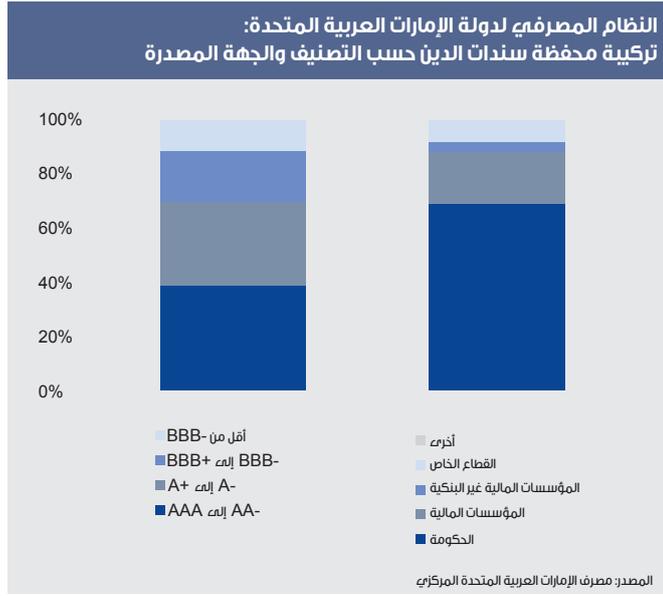
المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

2.1.3 محفظة الاستثمارات المالية

تبلغ القيمة الإجمالية لمحفظة الاستثمارات المالية للنظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة 302 مليار درهم، وتتألف بصورة رئيسية من سندات دين، وهذه تشكل 97% من إجمالي قيمة المحفظة، ومحفظة حقوق ملكية أصغر بكثير، تستحوذ على النصيب المتبقي البالغ 3%. ويحتفظ بما يزيد عن 92% من سندات الدين في دفتر المصرفي²⁰ بينما يحتفظ بالجزء الصغير المتبقي في دفتر التداول. وبينما أكثر من 95% من سندات الدين مقوم بالدولار الأمريكي، فإن نصيب محفظة حقوق الملكية بالعملة المحلية أكثر ارتفاعاً بكثير، حيث بلغ 40%.

وخلال سنة 2018، ارتفعت محفظة الاستثمارات المالية الكلية بنسبة 8.0%، لتشكل 10.5% من إجمالي الأصول (2017: 9.9%). وقد كانت الزيادة مدفوعة بصورة رئيسية بالاستثمارات في سندات الدين، والتي نمت بنسبة 8.7% خلال السنة، الأمر الذي أفاد تنوع وسيولة الأصول البنكية. وقد انعكست هذه التطورات في ارتفاع نصيب سندات الدين السيادية في الأصول السائلة المؤهلة²¹ التي تضاعفت منذ سنة 2016 لتشكل 15.2% خلال سنة 2018.

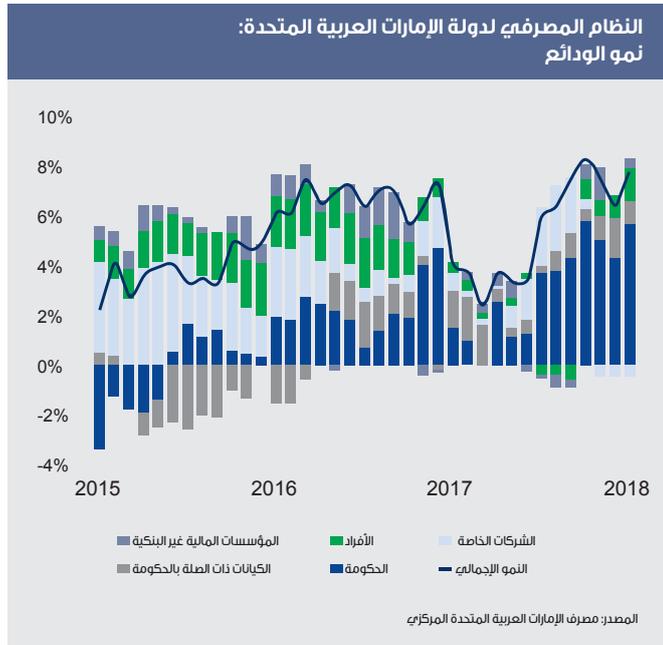
وبالإجمال، فإن محفظة سندات الدين لبنوك الإمارات تعكس مخاطر ائتمان طرف مقابل منخفضة، إذ ما يقارب 88% من المحفظة مصنّف في مرتبة استثمارية. وتشكل الأوراق المالية عالية التصنيف التي تدرج تحت نطاقات التصنيف AAA إلى AA- ما يعادل 40% من المحفظة، وتتألف في أغلبها من سندات دين سيادية. وعلاوة على ذلك، تشكل الأوراق المالية عالية التصنيف المدرجة تحت نطاقات التصنيف A+ و A- 30% إضافية من إجمالي محفظة سندات الدين²².



2.1.4 التمويل والسيولة

تمويل النظام المصرفي من خلال الودائع

ظل التمويل المصرفي مدعوماً بنمو الودائع بنسبة 7.9% خلال سنة 2018 (2017: 4.7%). وتظل الودائع المصدر الرئيسي لتمويل بنوك الإمارات، إذ تشكل 71% من إجمالي الخصوم (باستبعاد رأس المال والاحتياطيات). وفي سنة 2018، كان نمو الودائع مدفوعاً بالودائع الحكومية ومدعوماً بنمو قطاع الأفراد وودائع الكيانات ذات الصلة بالحكومة، بينما سجلت ودائع الشركات الخاصة تراجعاً طفيفاً.

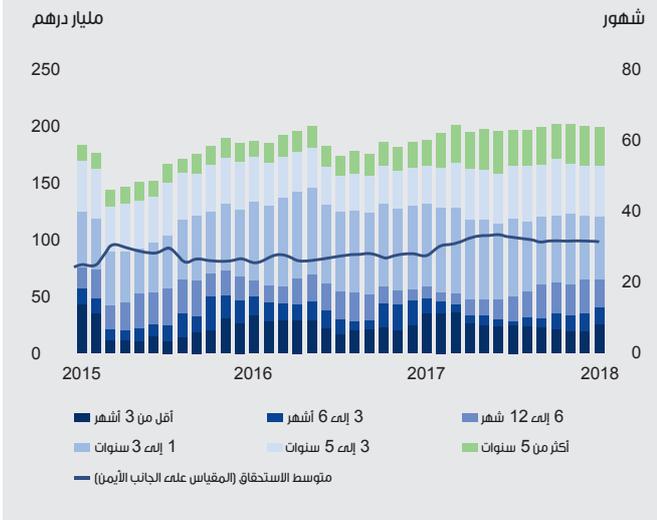


20. ما يعادل 71% من سندات الدين في محفظة دفتر المصرفي محفظ بها باعتبارها متاحة للبيع 29% محفظ بها حتى تاريخ استحقاقها.

21. الأصول السائلة المؤهلة هي أصول سائلة محددة بواسطة المصرف المركزي لأغراض احتساب نسبة الأصول السائلة المؤهلة، والتي تخضع لحد أدنى بما يعادل 10% من إجمالي خصوم البنك.

22. سندات الدين التي تحتفظ بها البنوك الإسلامية متميزة تميزاً هيكلياً، ناتج بصورة رئيسية عن العرض المحدود من الصكوك عالية التصنيف وندرتها الصكوك المصدرة في مناطق جغرافية معينة، مثل أوروبا.

النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة:
التمويل من خلال سوق رأس المال



ظل التمويل من خلال معاملات ما بين المصارف في النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة صغيراً نسبياً، ونما تماشياً مع نمو إجمالي الخصوم. وتبعاً لذلك، فقد ظل نصيب التمويل من خلال معاملات ما بين المصارف والبالغ قدره 6.0% من إجمالي الخصوم، دون تغيير في سنة 2018 (2017: 5.9%). ويقف النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة ككل في وضعية صافية مقرض في السوق العالمي لمعاملات ما بين المصارف، مقرضاً أكثر لبنوك أجنبية، خاصة بالدولار الأمريكي، من اقتراضه من بنوك في الخارج²⁴.

سيولة النظام المصرفي وتقييم التمويل

أدّى النمو الأكثر قوة في الودائع، مقارنة بالإقراض، إلى انخفاض نسبة القروض إلى الودائع إلى 94.3% في سنة 2018، مقارنة بـ 97.1% في سنة 2017. ويشير الانخفاض في نسبة القروض إلى الودائع إلى تقليل في الاعتماد على مصادر تمويل غير الودائع. وبالمثل، انخفضت نسبة القروض إلى الودائع بالعملات الأجنبية إلى 64.3% (2017: 69.0%)، مما يشير إلى أن القروض المقومة بالعملات الأجنبية تتمتع بغطاء قوي من قاعدة الودائع بالعملات الأجنبية.

استحوذت ودائع قطاع المؤسسات²³ على النصيب الأعلى، حيث ساهمت بنصف إجمالي الودائع في النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة (تألفت 77% منها من ودائع الشركات الخاصة، و23% من ودائع الكيانات ذات الصلة بالحكومة). وفي المقابل، شكّلت ودائع قطاع الأفراد 25%، وودائع القطاع الحكومي 19% من إجمالي الودائع. أما المتبقي فيمثل ودائع المؤسسات المالية غير البنكية.

احتفظت الودائع لأجل بنصيب أعلى بلغ 53% وسجّلت نمواً نسبياً قوياً بلغ 17.2% خلال سنة 2018، والذي يعزى جزئياً إلى ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية وأسعار فائدة السوق خلال السنة. وفي المقابل، تراجعت الودائع تحت الطلب (التي تشكل 39% من إجمالي الودائع) بنسبة 0.7%، وتراجعت أيضاً الودائع الادخارية (التي تشكل النسبة المتبقية) بنسبة 2.8% خلال السنة.

شكّلت الودائع بالعملات الأجنبية أكثر من ثلث إجمالي الودائع في النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة. غير أن ما يزيد عن 70% من هذه الودائع يأتي من المقيمين بدولة الإمارات العربية المتحدة، وبصورة رئيسية حسابات القطاع الحكومي لدى البنوك الوطنية بالدولة. وخلال سنة 2018، وقد فاق نمو الودائع بالعملات الأجنبية بنسبة 18.0%، النمو في الودائع بالدرهم الذي بلغ 3.2%، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الودائع الحكومية المقومة بالدولار الأمريكي.

تمويل النظام المصرفي من خلال سوق رأس المال

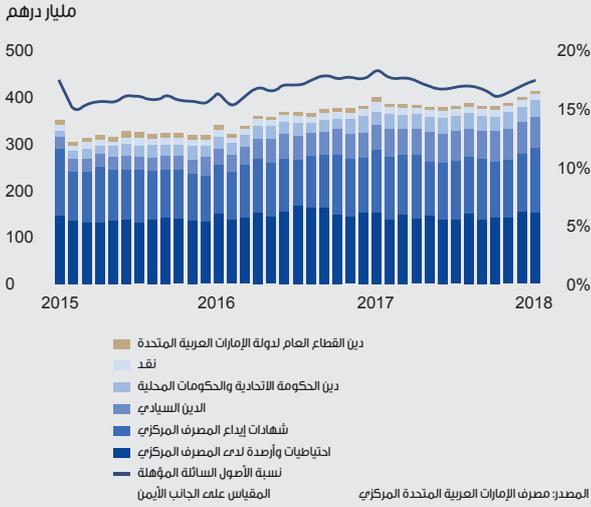
استمرت البنوك في تنويع مصادر تمويلها عن طريق تمويل سندات الدين الذي سجّل نمواً بنسبة 6.4% خلال سنة 2018، وشكّل 7.0% من إجمالي الخصوم. وقد كانت غالبية سندات الدين مقومة بالعملات الأجنبية، خاصة الدولار الأمريكي (85%) بينما شكّلت السندات المقومة بالدرهم حصة صغيرة للغاية، حيث ظل سوق سندات الدين المقومة بالعملة المحلية مفتقراً للعمق الكافي.

وعلاوة على ذلك، فقد شهدت السنوات الأخيرة الماضية انتقال محفظة التمويل عن طريق سندات الدين لبنوك الإمارات في اتجاه استحقاقات أطول أجلاً، لتسهم بذلك في استقرار العام للتمويل. وتحسن متوسط استحقاق التمويل عن طريق سندات الدين من 24 شهراً في سنة 2015، إلى 32 شهراً في نهاية سنة 2018 (2017: 28 شهر). وتشكّل سندات الدين التي يتجاوز استحقاقها 12 شهراً ما يزيد عن 65% من إجمالي محفظة تمويل سندات الدين.

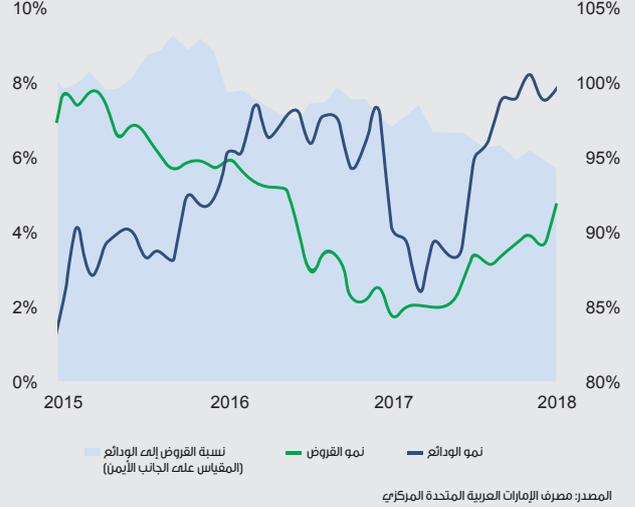
24. بلغ صافي الانكشاف الإقراضى للسوق العالمية للمعاملات ما بين المصارف 35.7 مليار درهم في نهاية سنة 2018.

23. يشمل قطاع المؤسسات كل من قطاع الشركات الخاصة، والكيانات ذات الصلة بالحكومة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والأفراد ذوي الجدارة الائتمانية العالية.

النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة:
الأصول السائلة ونسبة الأصول السائلة المؤهلة



النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة:
نسبة القروض إلى الودائع



وتقيس "نسبة تغطية السيولة" الواردة في أنظمة لبازل-3 احتياطات السيولة لدم البنوك، وكفايتها لتحمل صدمة في التمويل علمه مدة فترة ضغط قدرها 30 يوماً، أما "نسبة صافي التمويل المستقر" لبازل-3 فتقيس التمويل المصرفي. وفي سنة 2018، اعتمد المصرف المركزي أربعة (4) بنوك إماراتية تحت إطار التقييد بمتطلبات السيولة لبازل-3. وقد سجلت هذه البنوك نسب تغطية سيولة، ونسب صافي تمويل مستقر أعلى من متطلبات الحد الأدنى المقررة.

وتحسنت كذلك نسبة السلف إلى المصادر المستقرة، والتي تقيس القروض والسلف كنصيب من مصادر التمويل المستقرة، إلى 82.3% في سنة 2018، مقارنة بـ 84.5% في سنة 2017. وتعتبر نسبة السلف إلى المصادر المستقرة مقياساً أكثر تعقيداً للتمويل المستقر من نسبة القروض إلى الودائع، إذ توفر تقييماً أكثر تفصيلاً لمصادر التمويل. وتشير النسبة إلى توفر تمويل كاف ومستقر، يقل كثيراً عن الحد الأقصى الرقابي، المحدد بـ 100%.

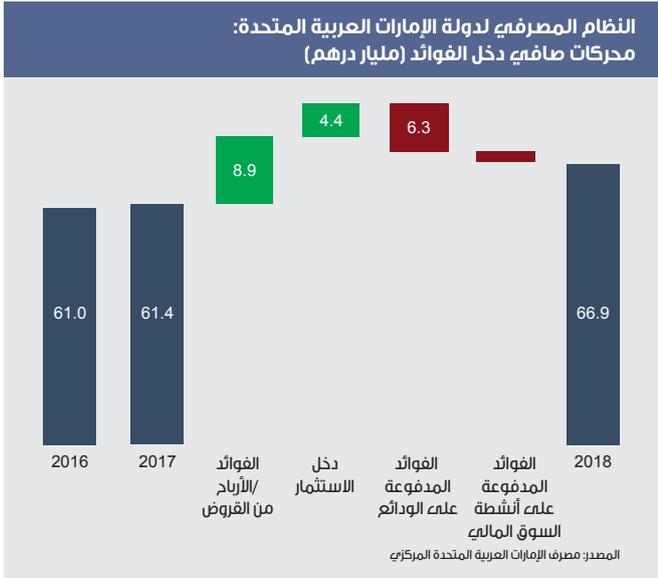
بلغت نسبة الأصول السائلة المؤهلة للنظام المصرفي ككل، والتي تقيس نسبة الأصول السائلة المؤهلة التي تحتفظ بها البنوك إلى إجمالي خصوم الميزانية العمومية، 17.5% في نهاية سنة 2018، مقارنة بـ 18.3% في سنة 2017، متجاوزة بكثير الحد الأدنى الرقابي المحدد بـ 10%²⁵. وعلمه الرغم من أن الأصول السائلة المؤهلة قد سجلت نمواً (2.4%) خلال السنة، إلا أن تراجع نسبة الأصول السائلة المؤهلة يعود بصورة رئيسية إلى زيادة سنوية كبيرة في الخصوم (6.8%).

25. بلغت الأصول السائلة المؤهلة 414 مليار درهم عند نهاية سنة 2018. وتتألف هذه الأصول من شهادات إيداع المصرف المركزي (138 مليار درهم) والاحتياطي الإلزامي لدم المصرف المركزي (120 مليار درهم) وسندات دين محلية وأجنبية (107 مليار درهم) ونقد وحسابات جارية لدم المصرف المركزي (49 مليار درهم).

2.1.5 ربحية وكفاية رأس المال

الأداء المالي للنظام المصرفي

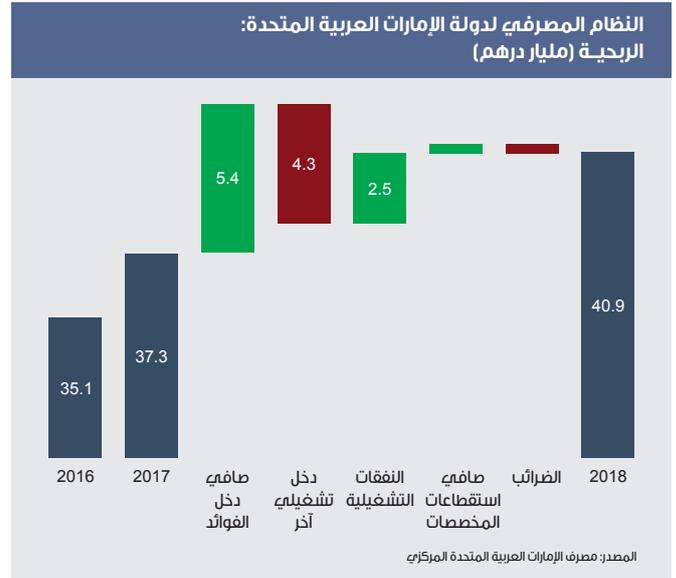
بوجه عام، تحسّن الأداء المالي للنظام المصرفي خلال سنة 2018، مع زيادة في صافي دخل الفوائد، وانخفاض في نفقات التشغيل، وتحسّن في الكفاءة التشغيلية. وارتفع صافي أرباح النظام المصرفي بنسبة 9.8% كما تحسّنت نسبة التكلفة إلى الدخل إلى 35.9% في سنة 2018. وبقى العائد الكلي على الأصول عند مستواه 1.5% في سنة 2018، حيث توسعت الأصول البنكية على نطاق واسع تماشياً مع صافي الأرباح.



كفاية رأس مال النظام المصرفي

ظل النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة في مجمله متمتعاً برسملة كافية، حيث تجاوزت نسب رأس المال متطلبات الحد الأدنى الرقابية. وعند نهاية سنة 2018، بلغت نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية الشق-1 14.3% وشكلت نسبة رأس مال الشق-1 16.2% وإجمالي نسبة كفاية رأس المال 17.5%، مقارنةً بمتطلبات حد أدنى لرأس المال بنسب 9.5%، و11%، و13% على التوالي^{27، 28}.

وقد تأثرت كفاية رأس المال بـ (1) تطبيق متطلبات رأس مال بازل-3 في الربع الرابع من سنة 2017، والتي أسهمت في تحسين نوعية رأس مال البنوك (2) تطبيق المعيار الدولي لرفع التقارير المالية 9 (IFRS 9) في الربع الأول من سنة 2018 مع اعتراف ذي نظرة مستقبلية بالمخصصات^{28، 29}. وقد أدت التطورات التي شهدتها باقي السنة، خاصة التحسن في العائدات، إصدارات رأس المال الجديدة، إلى استقرار قاعدة رأس المال³⁰.



أدت التأثيرات المترتبة على تحسن نمو الائتمان وبيئة أسعار الفائدة المتصاعدة خلال السنة، إلى زيادة دخل الفوائد على الفروض والاستثمارات، مقارنةً بنفقات الفوائد. غير أنه ونظراً لانخفاض الدخل التشغيلي الأخر²⁶ بنسبة 14.0% خلال سنة 2018، ظل إجمالي الدخل التشغيلي للنظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة مستقراً نسبياً، مرتفعاً بنسبة 1.2%، مقارنةً بالسنة السابقة.

تحسنت الكفاءة التشغيلية للنظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ويتضح ذلك من خلال نسبة التكلفة إلى الدخل. فقد انخفضت نسبة التكلفة إلى الدخل الكلية إلى 35.9% في سنة 2018، مقارنةً بـ 39.1% في سنة 2017. ويعزى التحسن في كفاءة التكلفة خلال سنة 2018، بصورة رئيسية، إلى انخفاض النفقات التشغيلية، التي تراجعت بنسبة 7.0%. كما أسهمت عمليات الدمج في القطاع المصرفي بإمارة أبوظبي في تحسين كفاءة التكلفة.

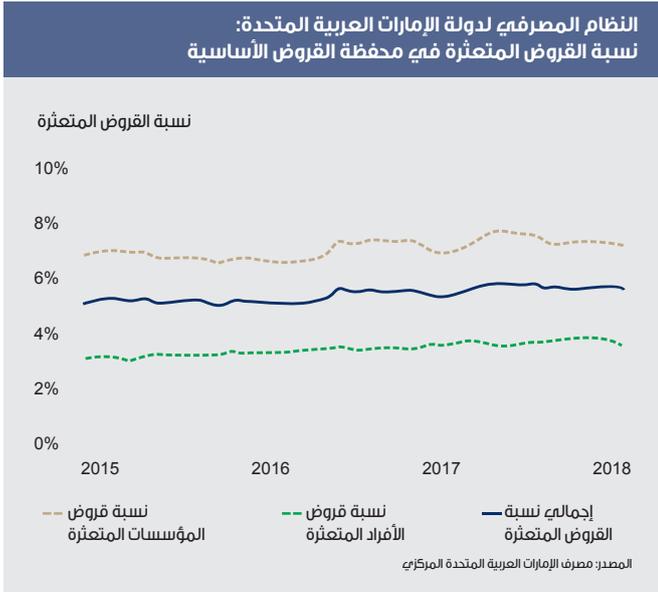
28. لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى الفصل 3.2 "تطبيق معايير بازل-3 في دولة الإمارات العربية المتحدة"

29. لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى الفصل 3.4 "تطبيق متطلبات المعيار الدولي لرفع التقارير المالية-9 في دولة الإمارات العربية المتحدة"

30. بينما ظل رأس المال مستقراً مقارنةً بالسنة الماضية، انخفضت نسب رأس المال قليلاً بسبب زيادة طفيفة في الأصول المرجحة بالمخاطر.

26. يشمل الدخل التشغيلي الأخر دخل التداول، والدخل المشتق، ودخل الرسوم والعمولات، والدخل الأخر وقد كان الانخفاض في الدخل التشغيلي الأخر مدعوماً بشكل أساسي بالتراجع في الدخل الأخر

27. تتضمن متطلبات رأس مال بازل-3 مصد المحافظة على رأس المال. وإضافة لذلك، فإن البنوك المحلية المحددة كبنوك ذات أهمية نظامية ملزمة بالاحتفاظ بمصدر رأس مال إضافي خاص بهذه الفئة من البنوك.

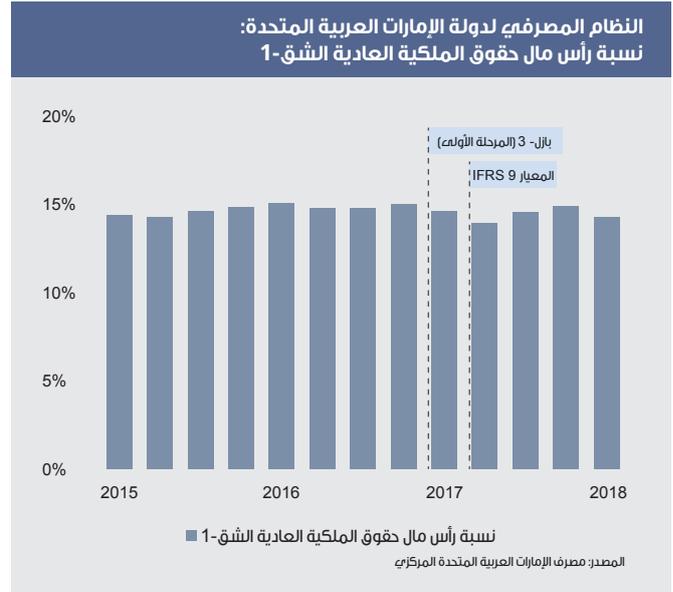


قضية نظام المصرف المركزي بتعليق الفوائد على القروض التي يكون قد انقضى 90 يوماً من تاريخ استحقاقها، أو تم تكوين مخصصات لها. ولا تجوز إضافة الفوائد المعلقة إلى حساب الأرباح والخسائر. وبذلك، فإن الفوائد المعلقة لا تعتبر جزءاً من القروض المتعثرة. وإضافة لذلك، تختلف القروض المتعثرة، في حالات قليلة محددة، عن القروض التي يكون قد تم تعليق الفوائد عليها.

وفي الماضي، كانت الإفادة التي تتناول تطورات أوضاع القروض المتعثرة في تقرير الاستقرار المالي تتضمن الفوائد المعلقة. وتماشياً مع المعايير المحاسبية، والمعالجة والممارسات الرقابية المتبعة في دول أخرى، تم تعديل التقارير بشأن القروض المتعثرة بحيث باتت تستبعد الفوائد المعلقة. وخلال سنة 2018 ظلت الفوائد المعلقة مستقرة، مشكّلة 1.6% من إجمالي القروض (2017: 1.5%)³³.

ويتعيّن على البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة أن تحتفظ بمخصصات محددة للأصول المتعثرة، ومخصصات عامة للأصول غير المتعثرة. وقد ارتفعت نسبة تغطية القروض المتعثرة بالمخصصات إلى 70.0% خلال سنة 2018 (2017: 68.1%). وقد كان إجمالي نسبة تغطية القروض المتعثرة بالمخصصات، والذي يتضمن مخصصات محددة وعامة، قد بلغ 106.1% خلال سنة 2018، و114.7% بالنسبة للبنوك الوطنية.

33. تشكل القروض المتعثرة والفوائد المعلقة، مجتمعين، ما يعادل 7.1% من القروض والسلف الإجمالية للنظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة ككل، و5.7% للبنوك الوطنية.



شكّلت أصول النظام المصرفي المرجّحة بالمخاطر ما يقارب 80% من إجمالي الأصول المصرفية، مما يعكس وجود نموذج أعمال مصرفي تقليدي تجاري قائم على القروض، مع انكشافات منخفضة نسبياً لمعاملات البنوك الاستثمارية، والتداول، وسوق رأس المال، والمنتجات المعاد هيكلتها. وتبعاً لذلك، ظلت مخاطر الائتمان تشكل الانكشاف الرئيسي للنظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة، بنصيب يقارب 90% في إجمالي الأصول المرجّحة بالمخاطر³¹.

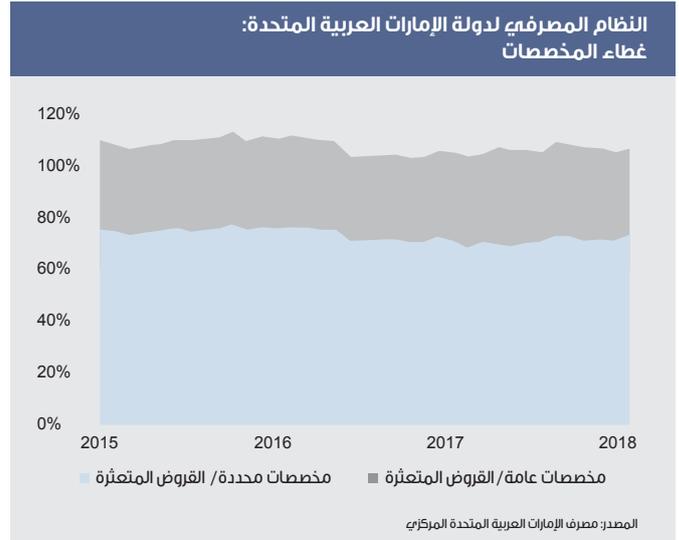
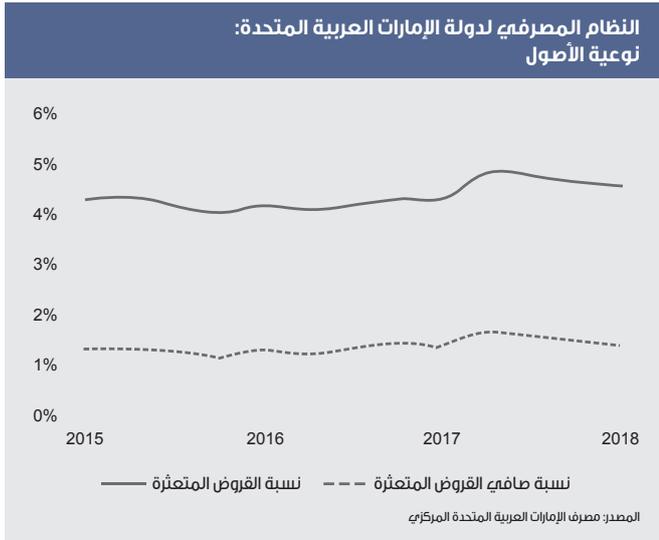
وظل الانكشاف الكلي للنظام المصرفي لمخاطر السوق مستقرًا ومحدوداً أيضاً خلال سنة 2018. وبلغ نصيب مخاطر السوق في إجمالي الأصول المرجّحة بالمخاطر 3.1% فقط (2017: 3.0%). وشكّلت مخاطر أسعار الفائدة في دفتر التداول ما يزيد عن نصف الأصول المرجّحة بالمخاطر لانكشافات مخاطر السوق، مع بقاء أنصبة مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار حقوق الملكية، ومخاطر أسعار السلع، منخفضة نسبياً.

2.1.6 نوعية أصول النظام المصرفي

ارتفعت نسبة القروض المتعثرة للنظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة قليلاً إلى 5.6% من 5.3% في السنة السابقة. وقد كانت نسبة القروض المتعثرة بالنسبة للبنوك الوطنية في الدولة أقل من النظام المصرفي ككل، حيث بلغت 4.6% (2017: 4.4%). أما فيما يتعلق بالقطاعات الرئيسية، فقد بلغت نسبة القروض المتعثرة في قطاع الشركات الخاصة 7.2% (حيث عكست شريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أضعف نوعية أصول)، بينما بلغت نسبة القروض المتعثرة لمحفظه القروض للأفراد 3.5%³².

31. كما أُشير أيضاً في الفصل 2.1.2 "محفظة الإقراض" فإن غالبية الانكشاف لمخاطر الائتمان تتركز في محفظة قروض الشركات، يليها دفتر القروض للأفراد.

32. تشكل القروض المتعثرة والفوائد المعلقة معاً 9.3% و 4.2% من إجمالي القروض الممنوحة للمؤسسات التجارية والقروض الممنوحة للأفراد على التوالي.



تقيس نسبة تأخر السداد القروض التي تكون قد تأخرت عن تاريخ استحقاقها بفترة تتراوح ما بين 30 و90 يوماً، كنسبة من إجمالي القروض. وقد سجلت نسبة تأخر السداد للنظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة انخفاضاً طفيفاً في سنة 2018 إلى 0.8%، مقارنة بالسنوات السابقة (2017: 0.9%، 2016: 1.1%). كما انخفضت معدلات التخلف عن السداد الربعية، والتي تقيس القروض التي ضعفت حديثاً خلال ربع السنة، فقد انخفضت أيضاً 0.6% في الربع الرابع لسنة 2018 (الربع 4 لسنة 2017: 0.7%، الربع 4 لسنة 2016: 1.1%)

2.1.7 الانكشافات الخارجية للنظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة

الأصول والخصوم عبر الحدود

تشمل الانكشافات الخارجية للنظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة الأصول والخصوم عبر الحدود، الخاصة بالبنوك العاملة في الدولة، وفروع البنوك الوطنية ومؤسساتها التابعة في الخارج. وتشكل الأصول عبر الحدود الخاصة بالنظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة 24% من إجمالي الأصول، بينما تشكل الخصوم عبر الحدود حوالي 22% من إجمالي خصوم النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة.³⁵

وتتضمن الأصول عبر الحدود الخاصة بالنظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة استثمارات في أصول مالية (بنصيب قدره 24%)³⁶ وقروض للمقر الرئيسي والمؤسسات التابعة (23%) ومعاملات إقراض ما بين البنوك عبر الحدود (22%) وقروض لغير المقيمين (21%). أما الخصوم عبر الحدود فتشمل ودائع غير مقيمين (بنصيب قدره 34%) وتمويلات سوق رأس المال (28%)، ومعاملات اقتراض ما بين البنوك عبر الحدود (19%).

35. الانكشافات ليست على المستوى المجمع للمجموعة، وتمثل فقط انكشافات في الميزانية العمومية للبنك.

36. لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى الفصل 2.1.3 "محفظة الاستثمارات المالية للنظام المصرفي"

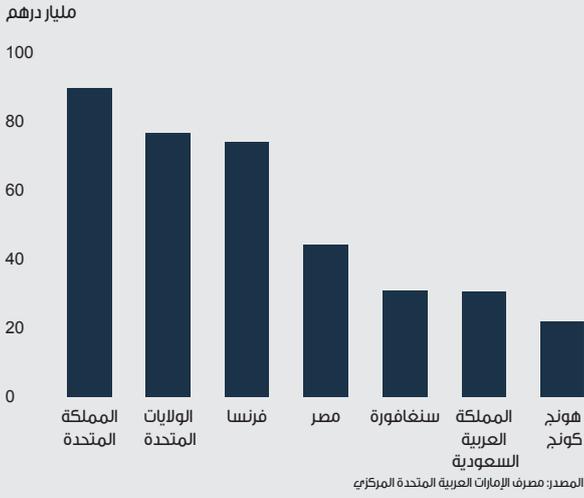
وقد تكون للاختلافات في سياسات شطب الديون وتكوين المخصصات فيما بين الدول تأثير ملحوظ في نسبة القروض المتعثرة. ولأخذ هذه الاختلافات في سياسات الشطب وتكوين المخصصات في الاعتبار، يتم احتساب نسبة القروض المتعثرة صافية من المخصصات المحددة. ومن شأن ذلك أن يوفر مقياساً قابلاً للمقارنة بين الدول والمحافظات والبنوك التي لديها سياسات تكوين مخصصات وسياسات شطب ديون مختلفة.

وباستيعاد المخصصات المحددة، يكون صافي القروض المتعثرة هو المؤشر للجزء من القروض المتعثرة غير المغطاة بالمخصصات، والحد الأقصى من المخصصات المحددة الإضافية اللازمة لتغطية القروض المتعثرة بالمخصصات بصورة كاملة. وقد انخفضت نسبة صافي القروض المتعثرة للنظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى 1.7% في سنة 2018، من 1.9% خلال السنة السابقة. وقد كانت نسبة صافي القروض المتعثرة بالنسبة للبنوك الوطنية الإماراتية أقل، حيث بلغت 1.4%، مقارنة بالنظام المصرفي الكلي بالدولة.³⁴

ويعود التحسن في نسبة صافي القروض المتعثرة، بصورة رئيسية، إلى زيادة بنسبة 18.3% في المخصصات المحددة للنظام المصرفي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال سنة 2018، أدت بدورها إلى تراجع القروض المتعثرة غير المغطاة بالمخصصات. وقد أسهم في ذلك، جزئياً، تطبيق المعيار الدولي لرفع التقارير المالية 9 (IFRS9) خلال السنة، مدعوماً بإرشادات المصرف المركزي بشأن المعيار الدولي المذكور، ومُعززاً بإشراف احترازي متشدد من جانب مصرف الإمارات العربية المركزي بهذا الشأن.

34. وإضافة لذلك، وبالنسبة للإقراض المغطى بالضمانات، فإن صافي القروض المتعثرة مغطى على الأقل بضمانات القرض. ولهذا السبب، فإن صافي القروض المتعثرة المعدل بالضمانات سيكون أكثر انخفاضاً.

النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة:
حجم أصول الفروع والمؤسسات التابعة في الخارج، حسب الموقع



انكشافات معاملات ما بين المصارف عبر الحدود

شكّلت معاملات الإقراض ما بين المصارف عبر الحدود الخاصة بالنظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة 5.8% من إجمالي أصول النظام المصرفي في سنة 2018، بينما شكّلت معاملات الاقتراض ما بين المصارف عبر الحدود ما يعادل 4.0% من إجمالي خصوم النظام المصرفي. وبوجه عام، ظل الاقتراض ما بين المصارف عبر الحدود بواسطة النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة منخفضاً نسبياً. وبقي النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة في وضعية صافية مقرض في سوق ما بين المصارف الأجنبية.

كما ظل انكشاف المعاملات ما بين المصارف للدول أو للأطراف المقابلة محددة صغيراً. وقد كانت الأطراف المقابلة الرئيسية في معاملات الإقراض ما بين المصارف عبر الحدود هي تركيا، ومصر والمملكة المتحدة، وشكّلت 0.6% و 0.5% و 0.4% من إجمالي الأصول، على التوالي. بينما كانت الأطراف المقابلة الرئيسية في معاملات الاقتراض ما بين المصارف عبر الحدود هي المملكة المتحدة، فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، مشكّلة 0.9% و 0.5% و 0.3% من إجمالي خصوم بنوك الإمارات العربية المتحدة، على التوالي.

أظهر تحليل الشبكة الذي أجراه مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي حول انكشافات ما بين المصارف عبر الحدود، أن سوق ما بين المصارف عبر الحدود يشكّل تهديداً نظامياً محدوداً نظراً للصغر النسبي لحجم الانكشافات لأطراف مقابلة في دولة واحدة مقارنة برأس مال البنك. هذا بالإضافة إلى أن الأطراف المقابلة الرئيسية في معاملات الإقراض ما بين المصارف، لديها انكشافات ثنائية محدودة مع بنوك الإمارات في معاملات ما بين المصارف، الأمر الذي من شأنه أن يحد من تأثيرات الجولة الثانية.

وقد ظل حجم الأصول والخصوم عبر الحدود، بوجه عام، دون تغيير، مقارنة بالسنوات السابقة. وتحظى دول مجلس التعاون الخليجي بالنصيب الأكبر من الودائع عبر الحدود (45%) والقروض عبر الحدود (30%) تليها آسيا وأوروبا. ويتخذ النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة وضع المقرض الصافي في سوق معاملات ما بين المصارف الدولية، تجاه الأطراف المقابلة الرئيسية في أوروبا، ودول مجلس التعاون الخليجي، وآسيا.

النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة:
تركيبة الأصول والخصوم عبر الحدود



فروع البنوك الوطنية ومؤسساتها التابعة في الخارج

تشكّل الأصول الإجمالية لفروع البنوك الوطنية ومؤسساتها التابعة في الخارج 16.6% من إجمالي أصولها. وأكبر فروع البنوك الوطنية ومؤسساتها التابعة في الخارج، من حيث حجم الأصول، مؤسس في المملكة المتحدة، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، ومصر وسنغافورة. وتتألف خصوم فروع البنوك الوطنية ومؤسساتها التابعة في الخارج من الودائع، بصورة رئيسية، إذ تشكّل 37% من إجمالي الخصوم، والاقتراض من المقر الرئيسي، ويشكّل 27%.

وتتألف أصول فروع البنوك الوطنية ومؤسساتها التابعة في الخارج من أرصدة لدى بنوك مركزية (33%) وقروض (27%) وانكشاف للمقر الرئيسي (21%). وقد كانت قروض فروع البنوك الوطنية ومؤسساتها التابعة في الخارج قد منحت بصورة رئيسية لأطراف مقابلة مؤسسية، وتشكّل حوالي 77% من محفظة قروضها، ومقترضين أفراد، وتشكّل هذه 9% من محفظة قروض الفروع والمؤسسات التابعة في الخارج.

2.2 المؤشرات الرئيسية للنظام المصرفي

المؤشرات الرئيسية للنظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة

2018	2017	2016	
كفاية رأس المال			
14.3%	14.6%	15.1%	نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية (الشق أ-) إلى الأصول المرجحة المخاطر
16.2%	16.6%	17.3%	نسبة رأس مال (الشق أ-) إلى الأصول المرجحة المخاطر
17.5%	18.1%	18.9%	نسبة إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة المخاطر
الربحية			
1.5%	1.5%	1.4%	العائد على الأصول
35.9%	39.1%	38.0%	نسبة التكلفة إلى الدخل
مؤشرات الإقراض			
94.3%	97.1%	99.4%	نسبة القروض إلى الودائع
64.3%	69.0%	75.1%	نسبة القروض إلى الودائع بالعملة الأجنبية
السيولة والتمويل			
17.5%	18.3%	16.2%	نسبة الأصول السائلة المؤهلة
82.3%	84.5%	86.2%	نسبة السلف إلى الموارد المستقرة
جودة الأصول			
5.6%	5.3%	5.1%	نسبة القروض المتعثرة
1.8%	1.8%	1.5%	نسبة القروض المتعثرة الصافية (صافية من المخصصات المحددة)
تغطية المخصصات			
70.0%	68.1%	72.7%	نسبة تغطية المخصصات المحددة
106.1%	109.0%	113.0%	نسبة تغطية إجمالي المخصصات

المؤشرات الرئيسية للبنوك الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة

2018	2017	2016	
كفاية رأس المال			
13.7%	14.0%	14.6%	نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية (الشفق أ-) إلى الأصول المرجحة المخاطر
16.0%	16.3%	17.1%	نسبة رأس مال (الشفق أ-) إلى الأصول المرجحة المخاطر
17.2%	17.7%	18.5%	نسبة إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة المخاطر
الربحية			
1.7%	1.6%	1.6%	العائد على الأصول
33.1%	36.6%	36.6%	نسبة التكلفة إلى الدخل
مؤشرات الإقراض			
94.0%	98.0%	100.4%	نسبة القروض إلى الودائع
58.0%	64.5%	71.4%	نسبة القروض إلى الودائع بالعملات الأجنبية
السيولة والتمويل			
16.6%	17.1%	14.9%	نسبة الأصول السائلة المؤهلة
83.4%	86.1%	88.1%	نسبة السلف إلى الموارد المستقرة
جودة الأصول			
4.6%	4.4%	4.6%	نسبة القروض المتعثرة
1.4%	1.4%	1.3%	نسبة القروض المتعثرة الصافية (صافية من المخصصات المحددة)
تغطية المخصصات			
70.1%	69.7%	72.6%	نسبة تغطية المخصصات المحددة (صافية من الفوائد المعلقة)
114.7%	119.5%	118.0%	نسبة تغطية إجمالي المخصصات (صافية من الفوائد المعلقة)

المؤشرات الرئيسية للبنوك الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة

2018	2017	2016	
كفاية رأس المال			
12.7%	11.4%	12.4%	نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية (الشق 1-) إلى الأصول المرجحة المخاطر
16.2%	15.3%	16.5%	نسبة رأس مال (الشق 1-) إلى الأصول المرجحة المخاطر
17.3%	16.4%	17.1%	نسبة إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة المخاطر
الربحية			
1.8%	1.7%	1.5%	العائد على الأصول
37.5%	37.9%	40.0%	نسبة التكلفة إلى الدخل
مؤشرات الإقراض			
93.0%	92.2%	96.1%	نسبة القروض إلى الودائع
82.5%	88.9%	93.9%	نسبة القروض إلى الودائع بالعملة الأجنبية
السيولة والتمويل			
19.6%	20.0%	16.8%	نسبة الأصول السائلة المؤهلة
81.6%	83.1%	86.7%	نسبة السلف إلى الموارد المستقرة
جودة الأصول			
4.8%	5.2%	6.4%	نسبة القروض المتعثرة
1.7%	1.8%	1.8%	نسبة القروض المتعثرة الصافية (صافية من المخصصات المحددة)
تغطية المخصصات			
65.6%	66.5%	72.9%	نسبة تغطية المخصصات المحددة
125.0%	120.3%	143.9%	نسبة تغطية إجمالي المخصصات

2.3 اختبار القدرة على تحمل الضغط في دولة الإمارات العربية المتحدة

أجرى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي اختبار تحمل الضغط الرقابي الثالث في 2018. ويهدف اختبار القدرة على تحمل الضغط إلى تقييم مدى مرونة البنوك كل على حدة، والقطاع المصرفي ككل، تجاه سيناريوهات افتراضية سلبية وحادة ولكنها ممكنة الحدوث. وقد تم في هذا الاختبار توسعة نطاق المنهجية المتبعة لتشمل المخاطر الإضافية الناجمة عن بيئة تصاعد في أسعار الفائدة، بالإضافة إلى مخاطر سيولة تواجه خمسة بنوك كبرى في القطاع. وتمت توسعة نطاق التغطية من خلال تضمين فروع لبنوك أجنبية مختارة، وأظهرت نتائج السيناريوهات السلبية انخفاضاً في نسبة حقوق الملكية العادية (الشق-1) بواقع 320 نقطة أساس لتصل إلى 10.7% وهي نسبة تتجاوز الحد الرقابي الأدنى المطلوب. وقد أظهر اختبار القدرة على تحمل الضغط تمتع النظام المصرفي بالمرونة الكافية لمواجهة الصدمات المعاكسة والمخاطر الحادة التي تم أخذها في الاعتبار في السيناريوهات السلبية.

سيناريوهات اختبار القدرة على تحمل الضغط

يعمل اختبار تحمل الضغط على تقييم مدى مرونة البنوك كل على حدة ومرونة القطاع المصرفي ككل تجاه سيناريوهات اقتصاد كلي أساسية وسلبية. وينبئ السيناريو الأساسي على توقعات المصرف المركزي للنمو الاقتصادي للسنوات الثلاث التالية، بينما يعبر السيناريو السلبى عن ظروف اقتصادية ومالية ضاغطة، متناولاً المهددات المحتملة التالية للاستقرار المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة:

- مخاطر التعديل بتخفيض كبير في أسعار الأصول العقارية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- اعتماد اقتصاد دولة الإمارات على إيرادات النفط في ظل تراجع مستمر في أسعار النفط.
- ارتفاع تكاليف التمويل في القطاع المصرفي مع احتمال انتقال الأثر إلى الاقتصاد الحقيقي.

وبهدف عكس كل واحدة من المخاطر، تمت معايرة الصدمات في السيناريو السلبى، بناءً على الضغوط الاقتصادية الافتراضية التالية:

- فائض في عرض المشاريع العقارية، وضعف في الطلب بسبب المخاطر الجيوسياسية المتنامية، وتراجع في الثقة يؤدي إلى تعديل أسعار مفاجئ في سوق الإسكان في الدولة.
- انخفاض في الطلب العالمي على النفط بسبب تصاعد التوتر التجاري وتخمة في عرض النفط ناجمة عن طفرة في إنتاج النفط الصخري الأمريكي تؤدي لرفع الأسعار للانخفاض لتصل إلى حدود 30 دولار أمريكي للبرميل. وفي المقابل، ترتفع تكلفة التمويل في دولة الإمارات نتيجة زيادة في تشديد السياسة النقدية من جانب المصارف المركزية الكبرى في العالم.

نظرة عامة على عمليات اختبار القدرة على تحمل الضغط في دولة الإمارات العربية المتحدة

تم إدخال اختبار القدرة على تحمل الضغط الذي يتم إجراؤه سنوياً بواسطة البنوك (من القاعدة إلى الأعلى) في سنة 2015 لتقييم قدرة بنوك دولة الإمارات على الصمود في وجه صدمات اقتصادية افتراضية حادة وممكنة الحدوث، ويهدف دعم قدرات البنوك على إجراء اختبارات داخلية للقدرة على تحمل الضغط وإدارة المخاطر.

لقد كان الهدف من اختبار القدرة على تحمل الضغط لسنة 2018 هو تقييم كفاية رأس المال لكل بنك على حدة، والنظام المصرفي في دولة الإمارات، في مواجهة مجموعة من الصدمات السلبية. وقد ركز اختبار القدرة على تحمل الضغط على استكشاف المخاطر الكلية المحتملة الناجمة عن سيناريوهات افتراضية سلبية في السوق العقارية، وتراجع مستمر في أسعار النفط وارتفاع في معدلات الفائدة، ومحاكاة تأثيراتها على القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما تمت توسعة نطاق اختبار القدرة على تحمل الضغط في هذه الممارسة من خلال تضمين البنوك الوطنية في الدولة وبنوك أجنبية كبيرة مختارة، تغطي معاً ما يزيد عن 90% من إجمالي أصول القطاع المصرفي.

وبجانب تقييم مخاطر الائتمان والسوق، يتم من خلال اختبار القدرة على تحمل الضغط لسنة 2018 تقييم التأثير المحتمل لمخاطر سيولة التمويل الناجم عن ارتفاع أسعار الفائدة، على صافي دخل الفوائد للبنوك.

وعلى نفس شاكلة ممارسات اختبار القدرة على تحمل الضغط السابقة التي قام بها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، تم افتراض حدوث تخفيض بمقدار درجتين في التصنيفات السيادية لجميع الإمارات. وتم إعداد صدمات مخاطر السوق لأسعار الصرف³⁷ وأسعار الفائدة وحقوق الملكية ضمن إطار السيناريوهات السلبية. ويبين الجدول أدناه ملخصاً لصدمات مخاطر السوق:

جدول: ملخص صدمات مخاطر السوق

أسعار الفائدة	
الدولار الأمريكي	+300 نقطة أساس
بقية العالم	+200 نقطة أساس
اليان الياباني	+10 %
الجنبة الاسترليني	-5 %
بقية العالم	-10 %
حقوق الملكية	
جميع البلدان	-15 %

- أثر انخفاض أسعار النفط وتراجع السوق العقارية على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- تزايد في تكلفة التمويل مع بطء في تمرير الزيادة للعملاء يضع صافي دخل الفوائد لبنوك الإمارات تحت الضغط.

لقد قام المصرف المركزي بمعايرة الصدمات وفقاً لمتغيرات الاقتصاد الكلي بحيث تعبر عن جميع المخاطر النظامية ضمن أفق زمني قدره ثلاث سنوات. وشكل سعر نفط خام برنت المتغير الرئيسي في السيناريو حيث شهد تراجعاً بنسبة 42%، من أعلى إلى أدنى مستوى سجله خلال الفترة، ليصل إلى 35 دولار أمريكي للبرميل في السنة الأولى. وسيتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى -2% في السنة الأولى مع تعاف بطيء باتجاه نمو إيجابي في نهاية السنة الثانية. وسوف تشهد معدلات أسعار العقارات في دبي وأبوظبي تراجعاً بنسبة 19% و 18%، من أعلى إلى أدنى مستوى بلغته خلال الفترة. وأخيراً، سيرتفع سعر الإيبور بواقع 300 نقطة أساس في السنة الأولى. وتشمل متغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى المدرجة في السيناريو معدلات إشغال غرف الفنادق في أبوظبي ودبي، وبيانات إنتاج النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة.

جدول: نظرة عامة على منهجية اختبار القدرة على تحمل الضغط

النوع	التأثير	المنهجية
مخاطر الائتمان	الأرباح والخسائر	خسائر مخاطر الائتمان للقروض والسلف من خلال نماذج البنوك المستخدمة في اختبار القدرة على تحمل الضغط. نسب التخفيض المحددة للسندات المالية. أكبر حالات التخلف عن السداد للمشتقات المالية للطرف المقابل الأجنبي.
	الأصول المرجحة المخاطر	تحويلات التصنيفات الائتمانية من خلال مصفوفات التحول التي يتم احتسابها باستخدام منهجية موحدة.
مخاطر السوق	الأرباح والخسائر	إعادة تقييم شاملة بناءً على صدمات مخاطر السوق. أكبر تخلف طرف مقابل عن السداد في المشتقات بنسبة خسارة 60% في حالة التخلف عن السداد. نسب تخفيض مقررة للسندات المالية. تحقق الخسائر بالكامل في السنة الأولى للسيناريو السلبية.
	الأصول المرجحة المخاطر	المنهجية الموحدة لبازل 2
مخاطر تشغيلية	الأرباح والخسائر	لا يوجد تغيير
	الأصول المرجحة المخاطر	المنهجية الموحدة لبازل 2
أرباح ما قبل انخفاض القيمة	صافي دخل الفوائد	بناء على التقدير الداخلي للبنك، ووفقاً لافتراضات الحد الأعلى والحد الأدنى لتمرير أسعار الفائدة المرتفعة إلى تكاليف تمويل البنوك وقروضها. يتم تطبيق افتراضات الحد الأدنى على زيادة تكاليف تمويل البنوك الناجمة عن ارتفاع أسعار الفائدة في السيناريو.
	دخل غير الفوائد	يتم تطبيق افتراضات الحد الأعلى على أسعار التمرير من تكاليف التمويل إلى أسعار الإقراض.
	نفقات تشغيل & دخل تشغيلي آخر	بناء على التقديرات الداخلية للبنوك، والحدود العليا التي يفرضها المصرف المركزي على الحد الأعلى من دخل غير الفوائد يمكن تحقيقها في ظل السيناريوهات السلبية.
مخاطر السيولة	الخمس بنوك الكبرى	نسبة تغطية السيولة حسب بازل-3 تغطي فترة ضغط تصل إلى 30 يوماً. نسبة تغطية السيولة حسب بازل-3 تغطي فترة ضغط تصل إلى 60 يوماً.

37. تنشأ مخاطر أسعار الصرف من تقلبات الدولار الأمريكي بالنسبة للعملة الأخرى نظراً لكون الدرهم مربوطاً بالدولار الأمريكي

تشمل مساهمة البنود المختلفة لحساب الأرباح والخسائر والميزانية العمومية في التغيير الحاصل في إجمالي نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية (الشفق-1) ما بين أعوام 2017 و2020 في ظل السيناريو سلبي، ما يلي:

- كان للأرباح السابقة لتكوين المخصصات أثراً إيجابياً على نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية (الشفق-1) بواقع 670 نقطة أساس، رغم أنها أظهرت انخفاضاً تراكمياً مقارنةً بنقطة بداية اختبار القدرة على تحمل الضغط.
- وكانت خسائر مخاطر الائتمان الناجمة عن انخفاض قيمة القروض والسلف المساهم الأكبر في تأثير الضغط. إذ خصمت خسائر مخاطر الائتمان للشركات والأفراد 490 نقطة أساس و200 نقطة أساس من نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية (الشفق-1) كما في نهاية 2020. أما تأثير إعادة قياس المعيار 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS9) فقد كان 70- نقطة أساس.
- وقد كانت المحركات الرئيسية المباشرة الأخرى لاستنزاف رأس مال البنوك هي مخاطر السوق والخسائر الأخرى. وقد تم الاعتراف بكامل خسائر مخاطر السوق في السنة الأولى من الأفق الزمني لاختبار القدرة على تحمل الضغط (أي سنة 2018) وكان لها أثر سلبي على نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية (الشفق-1) بواقع 60 نقطة أساس. وشملت خسائر المخاطر الأخرى الأثر الناجم عن الزيادة في الأصول المرجحة بالمخاطر بسبب اختلاف التصنيف.

منهجية اختبار القدرة على تحمل الضغط

تلتزم البنوك المشاركة بتغطية المخاطر التالية في اختبار القدرة على تحمل الضغط:

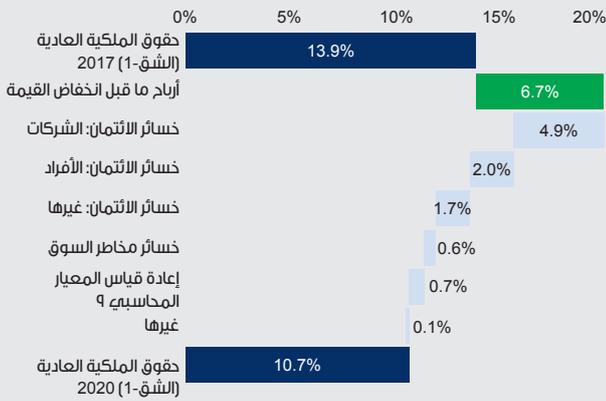
- مخاطر الائتمان، بما في ذلك الانكشافات السيادية وانكشافات البنوك.
- مخاطر السوق في دفتر التداول، وسندات الدين المتوفرة للبيع، والترتيبات التحوطية المحددة لها.
- مخاطر ائتمان الطرف المقابل - أكبر حالات التخلف عن السداد للمشتقات المالية للطرف المقابل ونسب التخفيض في سندات الدين.
- صافي دخل الفوائد الناتج عن بيئة ارتفاع في أسعار الفائدة.
- مخاطر السيولة لحمسة بنوك كبرى في القطاع، من خلال نسب تغطية سيولة مرتفعة وأكثر صرامة.

لكي يأخذ في الاعتبار إصدارات رأس مال حدثت خلال السنة الأولى لاختبار القدرة على تحمل الضغط، قام المصرف المركزي باعتماد إصدار حقوق بلغت قيمتها 8.1 مليار درهم في اختبار القدرة على تحمل الضغط.

نتائج اختبار القدرة على تحمل الضغط

- أبلغت البنوك العاملة في الدولة والمشاركة في الممارسة أن المتوسط المرجح لنسبة رأس مال حقوق الملكية العادية (الشفق-1) بلغت 13.9% اعتباراً من ديسمبر 2017.³⁸
- وتحت السيناريو الأساسي، أبلغت البنوك عن زيادة إجمالية في نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية (الشفق-1) بواقع 190 نقطة أساس، تؤدي إلى نسبة رأس مال حقوق ملكية عادية (الشفق-1) تصل إلى 15.8% في نهاية سنة 2020.
- في ظل السيناريو السلبي، أبلغت البنوك عن تراجع إجمالي في نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية (الشفق-1) بواقع 320 نقطة أساس تؤدي إلى نسبة رأس مال حقوق ملكية عادية (الشفق-1) تصل إلى 10.7% في نهاية سنة 2020.

اختبار الضغط: العوامل التي تسهم في تغيير نسبة حقوق الملكية العادية (الشفق-1)



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

اختبار الضغط: توقعات نسبة حقوق الملكية العادية (الشفق-1) وفقاً للسيناريوهات الأساسية والسلبية



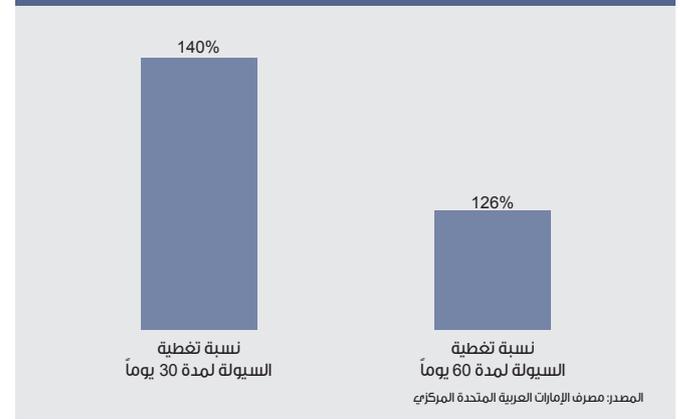
المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

38. بعد تطبيق بازل 3 في دولة الإمارات، أصبحت المتطلبات التحوطية لنسبة حقوق الملكية العادية للشفق-1 محط التركيز في اختبار القدرة على تحمل الضغط.

تقييم مخاطر السيولة

تم تمديد اختبار القدرة على تحمل الضغط ليشمل مخاطر لخمسة بنوك كبرى تتضمن البنوك الأربعة المحددة كبنوك محلية ذات أهمية نظامية. وتم قياس أثر مخاطر السيولة عن طريق تطبيق نسبة تغطية السيولة لبازل-3 (تغطي فترة ضغط قدرها 30 يوماً) تم تمديدتها لتغطي فترة ضغط قدرها 60 يوماً. وانخفض متوسط نسبة تغطية السيولة للبنوك الكبرى من 140% (30 يوماً) إلى 126% (60 يوماً).²⁹ وقد كان هذا التراجع مدفوعاً بزيادة كبيرة في التدفق النقدي إلى الخارج بعد فترة 30 يوماً. وبالنظر إلى أداء البنوك على المستوى الفردي، فقد كانت جميع البنوك الخمسة الكبيرة قادرة على الحفاظ على نسبة تغطية سيولة فوق مستوى 100% لفترة 30 يوماً.

اختبار الضغط: نسبة تغطية السيولة لـ 30 يوماً ونسبة تغطية السيولة لـ 60 يوماً



التحديات الاشرافية لاختبار القدرة على تحمل الضغط وإجراءات السياسات

أجرى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مراجعة دقيقة لمستندات اختبار القدرة على تحمل الضغط التي قدمتها البنوك، مُركزاً على النقاط الأربع الرئيسية التالية:

- نموذج الإبلاغ وجودة الوثائق.
- إجراءات الحوكمة والتحقق.
- اتساق نماذج اختبار القدرة على تحمل الضغط.
- المقارنة المعيارية مع النظراء والمقارنة مع تقديرات المصرف المركزي الداخلية التي توصل إليها من خلال اختبار القدرة على تحمل الضغط الذي أجراه المصرف المركزي على البنك المعني.

ويستفاد من النتائج والاستنتاجات المتحصلة من اختبار القدرة على تحمل الضغط كمدخلات لعملية الرقابة والإشراف القائمة على المخاطر التي ينتهجها المصرف المركزي بهدف المحافظة على السلامة المالية للقطاع المصرفي. كما يجري العمل على استكمال الربط الرسمي بين اختبار القدرة على تحمل الضغط وتقييم الدعامات-2.

وبوجه عام، تظهر نتائج اختبار القدرة على تحمل الضغط أن النظام المصرفي في دولة الإمارات يتمتع بمرونة كافية تجاه الصدمات السلبية والمخاطر الحرجة التي أخذت في الاعتبار في السيناريوهات السلبية. كما أظهرت مستندات اختبار القدرة على تحمل الضغط التي قدمتها البنوك في سنة 2018 أن قدرات بنوك الإمارات في مجال إجراء اختبار القدرة على تحمل الضغط قد تحسنت بالمقارنة بالسنوات السابقة، وذلك على الرغم من تطبيق معايير تقييم أكثر صرامة على نماذج اختبار القدرة على تحمل الضغط المستخدمة بواسطة البنوك.

ومع ذلك، فقد أظهرت النتائج أن اثنين من البنوك الصغيرة واثنين من البنوك متوسطة الحجم قد أخفقت في تحقيق الحد الأدنى المطلوب من نسبة رأس مال حقوق الملكية الشق-1، أو إجمالي نسبة كفاية رأس المال تحت ظروف السيناريوهات السلبية وعلى مدى أفق الثلاث سنوات. ويمثل إجمالي أصول هذه البنوك الأربعة 5.0% من إجمالي أصول البنوك الوطنية في دولة الإمارات. ومن ثم فإن إخفاق هذه البنوك في اختبار القدرة على تحمل الضغط لا يشكل مخاطر استقرار مالي محتملة للنظام المصرفي في دولة الإمارات. إن نتائج اختبار القدرة على تحمل الضغط مصممة بهدف المساهمة في الإشراف القائم على المخاطر الذي يعتمد عليه المصرف المركزي.

29. تم احتساب نسبة تغطية السيولة لبنوك كبرى مختارة يشترط عليها المصرف المركزي الإبلاغ عن نسبة تغطية السيولة والاحتفاظ بها ضمن متطلبات السيولة المحددة في بازل-3.

إطار: اختبار القدرة على تحمل الضغط لانكشافات البنوك على الكيانات التابعة للحكومة

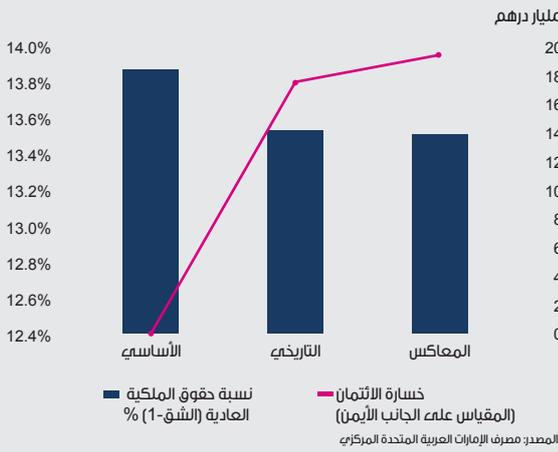
تم اتخاذ الخطوات التالية:

- نقطة البداية: استخدام احتمالات التخلف عن السداد الواردة ضمناً في مقايضات التخلف عن السداد بالنسبة للكيانات ذات الصلة بالحكومة، و45% خسائر في حال التخلف عن السداد، كنقطة بداية لاحتساب خسائر مخاطر الائتمان المتوقعة.
- السيناريو التاريخي: معياره احتمالات التخلف عن السداد الواردة ضمناً في مقايضات التخلف عن السداد بمستويات أزمة 2009 وافترض 60% خسائر نتيجة التخلف عن السداد.
- السيناريو السلبي: بالإضافة إلى الخسائر الناجمة عن السيناريو التاريخي، تحدث خسائر إضافية ناجمة عن تخلف أربعة شركات عقارية ذات صلة بالحكومة عن السداد، وافترض 60% خسائر نتيجة التخلف عن السداد.

النتيجة

تتمتع البنوك برؤوس أموال كافية للصمود في وجه صدمات افتراضية حادة تتعلق بالكيانات ذات الصلة بالحكومة. ففي اختبار القدرة على تحمل الضغط تراجعت نسبة رأس مال الشق-1 الإجمالية للبنوك الوطنية بواقع 90 نقطة أساس في السيناريو التاريخي، لتصل إلى 13.0%، وبواقع 100 نقطة أساس في السيناريو الافتراضي غير السلبي لتصل إلى 12.9%.

اختبار الضغط: نسبة حقوق الملكية العادية (الشق-1) وفاضل الخسارة المتوقع



بالإضافة إلى اختبار القدرة على تحمل الضغط الذي تجريه البنوك، يقوم المصرف المركزي، بشكل دوري، بإجراء اختبار قدرة على تحمل الضغط على البنوك، وفي سنة 2018 أجرى المصرف المركزي اختبار قدرة على تحمل الضغط محدد الموضوع، يركز على انكشاف البنوك على قطاع الكيانات ذات الصلة بالحكومة.

خلفية

كان لمكامن الضعف في قطاع الكيانات ذات الصلة بالحكومة خلال أزمة سنة 2009 آثاراً انتشارية سلبية على القطاع المصرفي لدولة الإمارات. ولمعالجة مخاوف أصحاب المصالح بشأن المخاطر المالية المحتملة الناشئة من قطاع الكيانات ذات الصلة بالحكومة، قام المصرف المركزي، في الربع الثالث من سنة 2018 بإجراء اختبار قدرة على تحمل الضغط يركز موضوعه على الكيانات ذات الصلة بالحكومة. وقيم الاختبار تأثير ضغوط افتراضية في قطاع الكيانات ذات الصلة بالحكومة على البنوك الوطنية، على نحو مشابه لما حدث في أزمة 2009، مع تضمين صدمات إضافية في القطاع العقاري.

السيناريوهات

تم أخذ سيناريوهين اثنين في الاعتبار: (1) سيناريو تاريخي، (2) سيناريو سلبي. وتم في السيناريو التاريخي معياره حدة الصدمات التي تتعرض لها الكيانات ذات الصلة بالحكومة بمستويات أزمة عام 2009. أما في السيناريو السلبي، فأخذت في الاعتبار صدمات إضافية في قطاع العقارات لتضاف إلى السيناريو التاريخي. ويركز اختبار القدرة على تحمل الضغط على التأثير المباشر على قروض البنوك الوطنية وسندات الدين في دولة الإمارات اعتباراً من الربع الأول من 2018 من خلال احتساب خسائر الائتمان المتوقعة لمدة سنة.

2.4 شركات التمويل

تقلص عدد وإجمالي أصول شركات التمويل العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال سنة 2018. فقد بلغ إجمالي أصول شركات التمويل العاملة في دولة الإمارات ما يعادل 1.4% فقط من أصول النظام المصرفي في الدولة، الأمر الذي يعكس إمكانيات محدودة لنقل مخاطر نظامية للنظام المالي لدولة الإمارات العربية المتحدة ككل. وأصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في 2018 إطاراً رقابياً جديداً لشركات التمويل العاملة في الدولة. هذا وتظل شركات التمويل معرضة لمخاطر الائتمان في محفظة القروض والتركز في مصادر التمويل.

أصول شركات التمويل

تراجعت أصول شركات التمويل في دولة الإمارات بحوالي 11.1% في 2018 حيث بلغت 40.5 مليار (مقارنة بـ 45.6 مليار في 2017). وتشكل هذه الأصول 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، و3.6% من الناتج المحلي الاسمي غير النفطية. ويعزى هذا التراجع في حجم الأصول إلى انخفاض عدد شركات التمويل العاملة في الدولة، وكذلك إلى التراجع في أصول شركات التمويل القائمة مقارنةً بسنة 2017.

وقد شكلت شركات التمويل المملوكة للبنوك حوالي 29.8% من إجمالي الأصول. وتسيطر ست شركات كبرى على هذا القطاع، ويبلغ حجم أصول كل واحدة من هذه الشركات ما يزيد على 4 مليار درهم بحيث تشكل مجتمعةً أكثر من 72.4% من إجمالي الأصول، ويذكر أن اثنتين من هذه الشركات الست مملوكة لبنوك.

ومع ذلك، فقد شكّل إجمالي أصول شركات التمويل 1.4% فقط من أصول النظام المصرفي في دولة الإمارات في شهر ديسمبر 2018، ما يدل على أن حجم هذا القطاع يسهم بقدر محدود في المخاطر النظامية المحتملة للنظام المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتشكلت أصول شركات التمويل بشكل رئيس من القروض التي وصلت نسبتها في عام 2018 إلى حوالي 57.5% من إجمالي الأصول.

شركات التمويل في دولة الإمارات العربية المتحدة

تضم المؤسسات المالية غير البنكية في دولة الإمارات شركات التمويل، وشركات الاستثمار، وشركات التأمين، وصناديق المعاشات التقاعدية. ويركز هذا القسم على شركات التمويل الخاضعة لرقابة وإشراف مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وتجدر الإشارة إلى أن مهام الترخيص والتنظيم والإشراف على شركات الاستثمار، والتي كان يقوم بها المصرف المركزي، قد تم تحويلها إلى هيئة الأوراق المالية والسلع خلال عام 2018.

تراجع عدد شركات التمويل العاملة في دولة الإمارات خلال عام 2018 من 27 إلى 21 شركة، وتمتلك البنوك خمسة من شركات التمويل هذه، أي حوالي ربع إجمالي عدد شركات التمويل.

قانون تنظيم شركات التمويل

تحت ركيزة تطوير السوق في الإطار الرقابي للمصرف المركزي، أصدر المصرف المركزي في 2018 نظاماً للمؤسسات المالية غير البنكية، يحدد إطاراً رقابياً جديداً لشركات التمويل العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويتضمن النظام متطلبات محددة لنموذج الأعمال، ونموذج الحوكمة، وإدارة المخاطر، ووظائف ضبط وامثال.

ومقارنةً بالبنوك، لا يُسمح لشركات التمويل بأخذ ودائع الأفراد، وتقتصر الأنشطة المسموح لها بممارستها على: (أ) تمويل الأفراد، بما في ذلك القروض الشخصية، وبطاقات الائتمان، وقروض السيارات (ب) تمويل الرهن العقاري، بما في ذلك قروض الرهن العقاري السكني والرهن العقاري التجاري، (ج) التمويل التجاري، بما في ذلك القروض الممنوحة للمقترضين من المؤسسات الكبيرة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتمويل متناهية الصغر، والتمويل التأجيري والتشغيلي، وحماية الأجور، (د) البطاقات مسبقة الدفع، (هـ) توزيع منتجات طرف ثالث كوكيل.

نوعية أصول شركات التمويل والمخصصات

كانت جودة أصول شركات التمويل متنوعة بوجه عام، حيث حقق حوالي نصف شركات التمويل نسب قروض متعثرة أدنى من 10%، وعلمه النقيض من ذلك، سجلت العديد من شركات التمويل نسب قروض متعثرة تزيد على 20%. وإذ بقيت نوعية الأصول علمه متنوعة، فإن نسبة القروض المتعثرة الإجمالية مجتمعة للقطاع لا تعبر بصورة كافية عن الوضع داخل مجموعة شركات التمويل التي تتمتع بنوعية أصول مستقرة نسبياً، ولا مجموعة شركات التمويل التي لديها مستويات قروض متعثرة مرتفعة. وقد شهدت مخصصات الأصول المتعثرة نمواً في 2018 حيث بلغت 4.7 مليار درهم. وشكلت المخصصات المحددة المكوّن الأكبر بتشكيلها نسبة 82% من إجمالي المخصصات. كما أن شركات التمويل ملزمة أيضاً بالاحتفاظ بمخصصات عامة للأصول المالية ذات الأداء الجيد، والتي تشكل الحصة المتبقية من إجمالي المخصصات.

رأس مال وربحية شركات التمويل

ظل رأس مال شركات التمويل كافياً. وبلغت قيمة رأس المال والاحتياطيات 13.1 مليار درهم في نهاية 2018. وتبعاً لذلك، فقد بلغت النسبة الكلية لرأس المال والاحتياطيات لإجمالي أصول شركات التمويل العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة 32.3%.

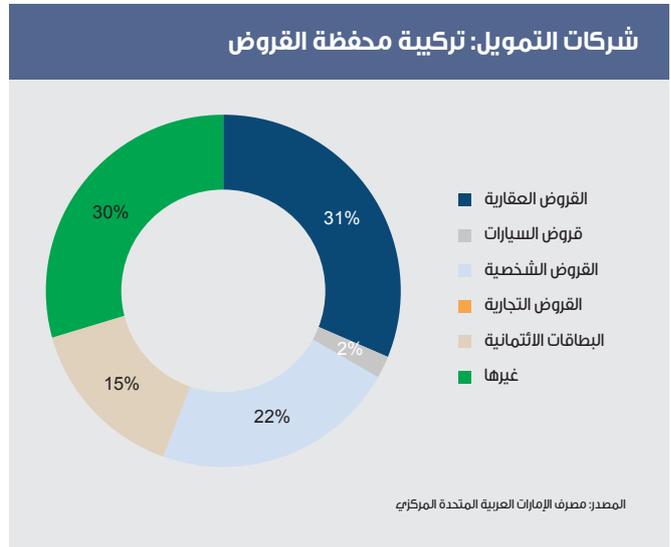
في سنة 2018 حققت شركات التمويل دخلاً إجماليًا شاملاً سلبياً بلغ 177.4 مليون درهم. غير أن الخسائر تركزت في 6 شركات تمويل من أصل 21، حيث استمرت باقي الشركات في تحقيق الأرباح. ومن بين الشركات الست التي حققت خسائر كانت هناك شركة واحدة مملوكة للبنوك.

إقراض شركات التمويل

تراجعت محفظة القروض والسلف بنسبة 16.0% علمه أساس سنوي مقارنةً بعام 2017، حيث وصلت إلى 23.3 مليار درهم. وشكل تركيز أنشطة الإقراض في شركات التمويل الست الكبرى ما نسبته 72% من إجمالي محفظة القروض.

وتكونت بنية محفظة قروض شركات التمويل من الإقراض للقطاع العقاري، الذي يمثل 31.5% من محفظة الإقراض العقاري. وقد تراجعت محفظة الإقراض العقاري في سنة 2018 نتيجة الانخفاض في عدد شركات التمويل العاملة، والانخفاض في محفظة القروض العقارية لشركات التمويل القائمة. وفي المقابل، شكلت القروض الشخصية 21.7% بينما شكلت قروض بطاقات الائتمان 15.4% في شهر ديسمبر 2018.

الرسم البياني: شركات التمويل: تركيبة محفظة القروض



تركز إقراض قطاع العقارات في أربع شركات كبيرة استحوذت علمه ما نسبته 96.1% من إجمالي محفظة قروض العقارات في ديسمبر 2018. وعلمه وجه التحديد، ثمة شركتان من الشركات الأربع الكبرى في مجال العقارات مملوكة للبنوك وتمثل ما نسبته 50.5% من القروض العقارية لشركات التمويل في دولة الإمارات.

خصوم شركات التمويل

في عام 2018، بلغ إجمالي خصوم شركات التمويل 27.4 مليار درهم. وكانت المصادر الرئيسية للتمويل هي ودائع المؤسسات، والخصوم المستحقة للشركات الأم. وتشكلت خصوم شركات التمويل بشكل رئيس من ودائع المؤسسات، التي شكلت نسبة 64%، بينما شكلت الخصوم المستحقة للشركات الأم والشركات التابعة والشركات الشقيقة 9.2% من إجمالي الخصوم. وقد كانت الخصوم المستحقة للشركات الأم والشركات التابعة كبيرة بشكل خاص من شركات التمويل المملوكة للبنوك.

الجزء الثالث

التطورات التنظيمية

3.1 لمحة عامة عن التطورات الرقابية في 2018

3.2 تطبيق معايير بازل-3 في دولة الإمارات العربية المتحدة

3.3 البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية

3.4 تطبيق المعيار 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة



3.1 لمحة عامة عن التطورات الرقابية في 2018

عمل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على تقوية وتعزيز الإطار الرقابي بهدف تحسين مرونة القطاع المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويستند الإطار الرقابي على خمس ركائز هي: (1) إدارة المخاطر، (2) إطار بازل-3، (3) الضوابط والامتثال، (4) إطار معالجة اختلال الوضع المالي، (5) تطوير السوق، إلى جانب إطار حوكمة مؤسسية شامل. بالإضافة إلى ذلك، بدأ المصرف المركزي عملية تهدف لوضع إطار للتمويل الإسلامي.

الجدول: ملخص للمبادرات الرقابية التي أطلقها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في 2018:

المجالات	الوصف
إدارة المخاطر	إصدار إطار جديد لإدارة المخاطر للبنوك يتكون من خمسة أنظمة تغطي الإدارة الشاملة للمخاطر، وإدارة المخاطر التشغيلية، ومخاطر السوق، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الدول والتحويل.
إطار بازل-3	شهدت سنة 2018 تطوير وتحديث معايير رقابية جديدة تدعم نظام رأس مال بازل 2017 (نسبة الرفع المالي، المخاطر الائتمانية للطرف المقابل، تعديل القيمة الائتمانية، التوزيع المالي، الاستثمار في حقوق الملكية في صناديق الاستثمار، والركيزتان 2 و3) ويخطط لنشرها في سنة 2019.
الضوابط والامتثال	أنظمة حول الضوابط الداخلية، والامتثال، والتدقيق الداخلي تمنح مديري الإدارات الامتثال والتدقيق الداخلي مسؤوليات كبيرة. بالإضافة إلى أنظمة حول إعداد التقارير المالية والتدقيق الخارجي، والتي تتطلب عملية شفافة لإعداد التقارير المالية وعملية تدقيق خارجي ذات جودة عالية في البنوك.
الضوابط والامتثال	إصدار "نظام الحسابات الخادمة في البنوك" وحماية حقوق العملاء.
الضوابط والامتثال	تم تحديث الإطار الرقابي الحالي الخاص بمواجهة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب لجميع المؤسسات المالية، وذلك في إطار التحضير لعملية التقييم المشترك المخطط لإجرائها مع "فاث".
الضوابط والامتثال	سيتم إنجاز ركيزة الضوابط والامتثال بشكل كامل في سنة 2019 بإصدار نظامين جديدين للبنوك حول عمليات التملك الرئيسية وعمليات نقل الملكية الكبيرة.
إطار معالجة اختلالات الوضع المالي	سيبدأ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في 2019 العمل على ركيزة إطار معالجة اختلالات الوضع المالي ضمن الإطار الرقابي العام، والذي سيغطي عملية التخطيط للتعافي وإعادة الهيكلة.
تطوير السوق	إصدار نظام للمؤسسات المالية غير البنكية في 2018 يضع إطاراً رقابياً جديداً لشركات التمويل العاملة في دولة الإمارات. ويشمل النظام متطلبات خاصة بنموذج أعمال محدد، ونموذج الحوكمة، وإدارة المخاطر، ووظائف ضبط وامتثال ملائمة.
تطوير السوق	كذلك تم إحراز المزيد من التطور في عملية إعداد نظام للتمويل الجماعي، بالإضافة إلى استراتيجية وأنظمة تهدف إلى دعم تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وذلك بالتنسيق مع السلطات المعنية في دولة الإمارات، خلال عام 2018. سيكون هناك المزيد من العمل على المسائل المتعلقة بالمدفوعات والتقنية المالية "فن تك" في سنة 2019.
الحكومة المؤسسية	يخطط المصرف المركزي لإصدار إطار للحكومة المؤسسية في سنة 2019. ويوفر النظام المزمع طرحه سياسات تغطي القطاع بأكمله بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية والتي تشمل: تعيين أعضاء مستقلين في مجالس إدارة البنوك واللجان الإلزامية، وتحديد حد أقصى لمدة شغل منصب عضو مجلس الإدارة المستقل، وتعزيز إجراءات التحقق من كون أعضاء مجالس الإدارة والإدارة العليا يتمتعون بالجدارة والأهلية اللازمة، وتطبيق الحد الأدنى من المتطلبات الخاصة بالإفصاح في تقارير الحكومة السنوية للبنوك.
التمويل الإسلامي	أطلق مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في 2018 عملية لتطوير إطاره الرقابي للتمويل الإسلامي مع التركيز على مجالات تشمل الإطار القانوني والتنظيمي للبنوك الإسلامية، وآليات دعم السيولة، واقتصاد معرفة أوسع للتمويل الإسلامي في دولة الإمارات.

3.2 تطبيق معايير بازل-3 في دولة الإمارات العربية المتحدة

بدأ تطبيق إطار بازل-3 في سنة 2017. ويمثل إطار رأس مال بازل-3 ركيزة هامة من ركائز الإطار الرقابي لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وبنويع المصرف المركزي تحقيق التطبيق الكامل لإطار رأس مال بازل-3 خلال سنة 2019. ومنذ البدء في تطبيق نظام ومعايير رأس المال، امتثلت البنوك في دولة الإمارات لمتطلبات رأس المال المشددة. وقد تم نشر النظام الذي أدخل بموجبه معيار سيولة بازل-3 في سنة 2015، وفي سنة 2018، باتت نسب سيولة بازل-3 قابلة للتطبيق على أربعة بنوك محددة.

وقد تم إطلاق متطلبات مصد حماية رأس المال بشكل تدريجي، وسيتم تطبيقها بشكل كامل في 2019. ويبين الجدول أدناه متطلبات الحد الأدنى لرأس المال ومتطلبات مصد رأس المال في دولة الإمارات:

نظام كفاية رأس مال بازل-3

في سنة 2017، أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أنظمة كفاية رأس مال تتعلق ببازل-3. وخلال سنة 2018 أصدر المصرف المركزي معياراً مرافقاً حول توفير رأس المال والإرشادات ذات الصلة. وتعزز هذه الأنظمة من جودة رأس المال على نحو يتماشى مع إطار بازل-3 الصادر عن لجنة بازل. ويدخل هذا الإطار حقوق الملكية العادية (الشق-1) باعتبارها المكون ذو الجودة الأعلى من مكونات رأس المال. كما يدخل إطار بازل-3 مصدات رأس المال التي يتعين استيفاءها باستخدام رأس مال حقوق الملكية العادية (الشق-1). ومن المتوقع أن تعمل البنوك وفروع البنوك الأجنبية على مستوي أعلى بكثير من الشروط أو المتطلبات المحددة لمصدات رأس المال. وسيتم اتخاذ إجراءات رقابية في حال أي مخالفات لهذه المصدات بسبب ضغوط سوق و/أو ضغوط ذات طبيعة خصوصية.

الجدول: متطلبات رأس المال في دولة الإمارات العربية المتحدة

2019	متطلبات رأس المال
7.0%	الحد الأدنى لنسبة حقوق الملكية العادية (الشق-1)
8.5%	الحد الأدنى لنسبة الشق-1
10.5%	الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال (CAR)
2.5%	مصد حماية رأس المال (CCB)
رسم إضافي بقيمة 0.5% - 2.0% على رأس المال الفردي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية	مصد البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية
0% - 2.5%	مصد التقلبات الدورية

تطبيق المزيد من معايير بازل-3

يستمر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في تطبيق إطار بازل-3 في دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للجدول الزمني لمعايير بازل-3 الصادر عن لجنة بازل. ويبين الجدول أدناه العناصر من مشروع معايير رأس مال بازل-3 التي تم تطبيقها بالفعل، والأخرى التي يخطط المصرف المركزي لتطبيقها.

والهدف من تحديد نسبة الرفع المالي التي تعمل كمساند لتدابير رأس المال القائم على المخاطر، هو الحد من الرفع المالي المفرط في النظام المصرفي. ومن المقرر أن يتم نشر نظام الرفع المالي في سنة 2019. كما سيتم نشر كل من معيار الرقابة 2 حول عملية المراجعة الإشرافية، ومعيار الرقابة 3 حول متطلبات الإفصاح، واللذان يشكلان جزءاً من إطار بازل-3، في نهاية 2019.

معايير سيولة بازل-3

تقوم البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة بإدارة سيولتها بناءً على نظام المصرف المركزي رقم 2015/33 الذي نشر في سنة 2015. وينطبق هذا النظام على كافة البنوك العاملة في الدولة. ويرسب هذا النظام إطاراً لنسبة تغطية السيولة/نسبة صافي مصادر التمويل المستقر، متوافق مع متطلبات بازل، للبنوك الكبيرة النشطة دولياً وإطار سيولة بديل لبقية البنوك الأخرى. وفي سنة 2018، تم تطبيق معايير سيولة بازل-3 على أربعة بنوك مستوفية لمتطلبات السيولة. وفي سنة 2018، كانت البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة مستوفية جميعها لمتطلبات السيولة.

وبينما ينطبق مصد حماية رأس المال على جميع البنوك كنسبة مئوية من أصولها المرجحة المخاطر (RWA) في هيئة رأس مال حقوق ملكية عادية (الشق-1)، يتم فرض مصد البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية على البنوك التي يصنفها المصرف المركزي كبنوك ذات أهمية نظامية في النظام المالي. واعتباراً من نهاية عام 2018 قام المصرف المركزي بتحديد أربعة بنوك وطنية كبنوك ذات أهمية نظامية.⁴⁰

ويفرض على البنوك ذات الأهمية النظامية الالتزام بالاحتفاظ بالمزيد من رأس المال لضمان سلامتها واستقرارها وكذلك للمساعدة في حماية استقرار النظام المالي في الدولة. وقد أرسيت المبادئ الموضحة في إطار "لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفي" حول البنوك العالمية ذات الأهمية النظامية، المتطلبات الرقابية للبنوك ذات الأهمية النظامية. ويتطلب الإطار احتفاظ البنوك ذات الأهمية النظامية بمصدات رأس مال إضافية في هيئة رأس مال حقوق ملكية عادية (الشق-1).⁴¹

وفي إطار تطبيق بازل-3 في دولة الإمارات العربية المتحدة، قام المصرف المركزي، في سنة 2018، بنشر إطار متوافق مع متطلبات بازل فيما يتعلق بإصدارات رأس مال الشق-1، وذلك بهدف تعزيز جودة رأس المال.

جدول: تطبيق معايير رأس مال بازل-3 في دولة الإمارات

موضوع المعيار	تاريخ النشر
نظام كفاية رأس المال	2017
توفير رأس مال الشق	2018
إصدار رأس مال الشق	2018
مخاطر ائتمان الطرف المقابل	2019 (متوقع)
تعديلات قيمة الائتمان	2019 (متوقع)
نسبة الرفع المالي	2019 (متوقع)
التوزيع المالي والاستثمار في حقوق الملكية في صناديق الاستثمار	2019 (متوقع)
معايير الأهلية لوكالات التصنيف الخارجية	2019 (متوقع)
الرقابة 2 – عملية المراجعة الإشرافية	2019 (متوقع)
الرقابة 3 – متطلبات الإفصاح	2019 (متوقع)

40. عملية التطبيق التي ستتم في 2019 وتستثني منهجيات العمل الموحدة لبازل-3 المعدلة

41. للمزيد من التفاصيل حول البنوك ذات الأهمية النظامية، يرجى الرجوع إلى الفصل 3.3 "البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية" من هذا التقرير

3.3 البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية

صنّفت أربعة بنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة كبنوك ذات أهمية نظامية. حيث قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بتحديد بنك أبوظبي الأول، وبنك الإمارات دبي الوطني، وبنك أبوظبي التجاري، وبنك دبي الإسلامي كبنوك ذات أهمية نظامية. وتخضع هذه البنوك الأربع لمتطلبات مصدات رأس المال الإضافية الخاصة بالبنوك المحددة كبنوك ذات أهمية نظامية.

رأس مال حقوق الملكية العادية (الشق-1) الإضافية للبنوك ذات الأهمية النظامية كنسبة مئوية من الأصول المرجحة المخاطر



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

جدول: مصد البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية

الفئات	البنوك المدرجة تحت الفئة	مصد رأس المال للبنوك ذات الأهمية النظامية
الفئة 1	بنك دبي الإسلامي - بنك أبوظبي التجاري	0.5 %
الفئة 2	-	1.0 %
الفئة 3	بنك الإمارات دبي الوطني بنك أبوظبي الأول	1.5 %
الفئة 4	-	2.0 %

منذ سنة 2016، شرع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في إجراء عمليات تقييم سنوية بهدف تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية. وتستند منهجية تحديد هذه البنوك على خمسة معايير، أربعة منها توصي بها لجنة بازل للإشراف المصرفي وهي: الحجم، الارتباطات المتبادلة مع مؤسسات القطاع، وقابلية الاستبدال، ودرجة التعقد. وتمت إضافة "الرأي الإشرافي" "Supervisory overlay" كمعيار إضافي بغرض التواء مع خصائص السوق المحلي في دولة الإمارات. وشملت عمليات التقييم البنوك الوطنية على مستوى المجموعة؛ كما شملت البنوك الأجنبية على مستوى فروعها في الدولة⁴².

في البدء، تم تحديد ثلاثة بنوك كبنوك ذات أهمية نظامية في سنة 2017. ثم أضيف بنك رابع إلى المجموعة في سنة 2018، وهو بنك دبي الإسلامي، لأن مجموع نقاطه المؤهلة للتصنيف كبنك ذي أهمية نظامية تجاوز الحد المقرر من قبل المصرف المركزي. وبناءً على التقييم الذي تم في الربع الرابع من سنة 2018، ظلت جميع البنوك المحددة كبنوك ذات أهمية نظامية (بنك أبوظبي الأول، وبنك الإمارات دبي الوطني، وبنك أبوظبي التجاري، وبنك دبي الإسلامي) ضمن مستويات مصدات رأس المال الإضافية المقررة لها كبنوك ذات أهمية نظامية وفقاً لتقييم المصرف المركزي.

وللتحقق من أن لدى البنوك المحددة مستويات أعلى من القدرة على استيعاب الخسائر، تم إلزامها بالاحتفاظ برأس مال إضافي في هيئة حقوق ملكية عامة الشق-1، يتحدد مقداره بناءً على فئات الأهمية النظامية المختلفة التي يندرج تحتها كل بنك. واعتباراً من بداية سنة 2019، ستكون الترتيبات الانتقالية قد انتهت، مما يعني تطبيق 100% من متطلبات مصدات رأس المال على البنوك المحددة كبنوك ذات أهمية نظامية، وعليه، ينبغي على البنوك المصنفة تحت هذه الفئة أن تكون متوافقة بالكامل مع متطلبات رأس مال إضافية تتراوح ما بين 0.5% إلى 2.0%.

42. للمزيد من المعلومات حول الإطار، الرجاء الرجوع إلى تقرير الاستقرار المالي لعام 2016.

3.4 تطبيق المعيار 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة

يحدد المعيار 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تصنيف وقياس الأصول والخصوم المالية. وقد تم تطبيق هذا المعيار من قبل البنوك وشركات التمويل العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة اعتباراً من 1 يناير 2018. ويتوقع أن يساهم تطبيق هذا المعيار المحاسبي الجديد في تحقيق المزيد من الاعتراف الاستباقي بخسائر الائتمان في الوقت المناسب، وتتوفر فيه من ثم إمكانية تحسين الاستقرار المالي إذا تم تطبيقه بشكل سليم من قبل البنوك. ولضمان التطبيق الملائم والمتسق للمعيار 9 أصدر المصرف المركزي مذكرة إرشادية في مطلع سنة 2018. كما قرر المصرف المركزي اعتماد قاعدة احترازية، تقضي بالآ تكون المخصصات الإجمالية بموجب المعيار 9 أقل من المخصصات المقررة بموجب متطلبات تكوين المخصصات الصادرة عن المصرف المركزي.

في ضوء ما ورد أعلاه، ولضمان التطبيق الملائم والمتسق للمعيار 9، قام المصرف المركزي في مطلع سنة 2018 بإصدار مذكرة إرشادية تغطي مجالات مثل الحوكمة والضبط، وترتيب المراحل والنقل. كما قرر المصرف المركزي الإبقاء على متطلبات الحد الأدنى لتكوين المخصصات تحت نظامه الاحترازي الحالي، فإذا كانت مخصصات المعيار 9 أقل من متطلبات الحد الأدنى المقررة بواسطة المصرف المركزي، فسيلزم البنك أو شركة التمويل عندئذ بتغطية النقص.

كما قام المصرف المركزي بإجراء تحليل للأثر المبدئي للمعيار 9 على البنوك الوطنية. وقد أظهر التحليل أن متوسط الزيادة في إجمالي المخصصات بلغ 17% وأن الانخفاض الكلي في نسبة كفاية رأس المال (الشق-1) قد بلغ 77 نقطة أساس. وبوجه عام، لم يكن لتطبيق المعيار 9 أي تأثير سلبي على الصناعة المصرفية، إذ ظلت البنوك متمتعة برسمة وربحية كافيتين.

وسوف يستمر المصرف المركزي في مراقبة تطبيق المعيار 9 عن كثب، وسيكون له حوار مستمر مع البنوك الخاضعة للرقابة. وإضافة لذلك، سوف يتعاون المصرف المركزي مع مؤسسات التدقيق لتيسير عملية وضع المعايير المهنية وأفضل الممارسات فيما يتعلق بإعداد واستخدام نماذج المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

دعم المصرف المركزي عملية تبني المعيار 9 الذي يوفر منهجية أكثر استباقية للاعتراف بخسائر الائتمان، ويشار إليها مصطلحياً بمنهجية الخسائر المتوقعة. ويحل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي السابق القائم على منهجية الخسائر المتكبدة، والذي أظهر أوجه قصور واضحة قبل، وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية.

وقد أدرك المصرف المركزي أن هنالك مخاطر محددة قد ترافق تطبيق المعيار المحاسبي الجديد. فقد كان المصرف المركزي يخشاه، بصورة رئيسية من أن يؤدي التطبيق إلى تكوين مخصصات غير كافية بسبب مخاطر استخدام النماذج. وقد أظهرت دراسات التأثير التي أجراها المصرف المركزي خلال سنتي 2016 و2017 أن البنوك قد واجهت عراقيل في سعيها لتطبيق المعيار 9 بشكل فعال بسبب:

- نقص البيانات التاريخية لخسائر الائتمان، واحتمال استخدام بيانات بديلة غير ملائمة.
- تعقد مضابط إعداد النماذج والتي لم تستخدمها بعض البنوك على نحو منتظم في (احتمال التخلف عن السداد، الخسائر في حال التخلف عن السداد، الانكشاف للتخلف عن السداد).
- الاعتماد على مزود بيانات تجارية واحد.
- نقص الخبرة ضمن القطاع، والذي من المحتمل أن يؤثر على الترتيب المرحلي للانكشافات، والإفصاح، والمنهجية الكلية لتكوين المخصصات.
- جاهزية وظيفة التدقيق لإجراء مراجعة نقدية لنماذج المعيار 9.

الجزء الرابع

نظم الدفع، وأسواق رأس المال، وقطاع التأمين

4.1 نظم الدفع والتسوية في دولة الإمارات العربية المتحدة

4.2 أسواق رأس المال في دولة الإمارات العربية المتحدة

4.3 قطاع التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة



4.1 نظم الدفع والتسوية في دولة الإمارات العربية المتحدة

خلال عام 2018 ظلت نظم الدفع في دولة الإمارات محافظة على مرونتها، واستمرت في العمل بدون أي اضطرابات رئيسية، مساهمة بذلك في استقرار وكفاءة النظام المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويؤدي مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي دوراً رئيسياً في تطوير وتشغيل وإدارة نظم الدفع والتسوية الرئيسية في الدولة والإشراف عليها، ويعمل باستمرار على الارتقاء بسلامتها وكفاءتها وفعاليتها.

4.1.1 نظم الدفع التي يتولها تشغيلها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:

تقوم نظم الدفع في دولة الإمارات على أسس راسخة وتتسم بالتنوع. ويتولها المصرف المركزي تشغيل نظم الدفع الواردة أدناه، والتي ظلت تعمل بسلاسة وحافظت على نسبة توفر عالية خلال سنة 2018:

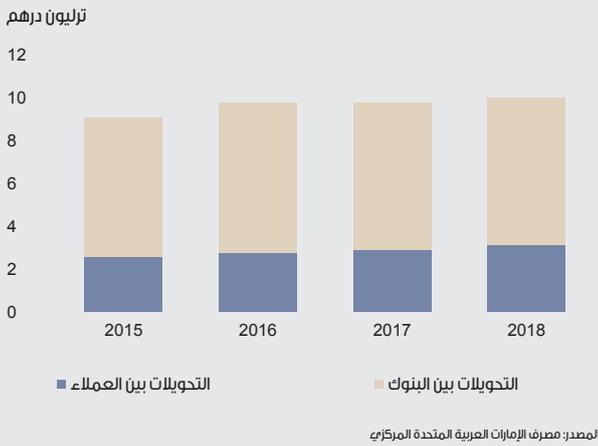
- نظام الإمارات لتحويل الأموال
- نظام مقاصة الشيكات باستخدام صورها
- نظام الإمارات للخصم المباشر
- نظام الإمارات لحماية الأجور
- مقسم الإمارات الإلكتروني
- نظام الإمارات لبوابات الدفع

نظام الإمارات لتحويل الأموال (UAEFTS)

يسهل نظام الإمارات لتحويل الأموال عمليات تحويل الأموال التي تتم بالعملة المحلية داخل الدولة. وقد استمر هذا النظام بالعمل بنسبة توفر 100% خلال عام 2018، وارتفع عدد المعاملات التي تمت عبر هذا النظام بنسبة 17.0% على أساس سنوي لتبلغ 43.7 مليون معاملة. كما ارتفعت قيمة المعاملات بنسبة 2.8% على أساس سنوي لتبلغ 10 تريليون درهم، مقارنة بنمو سلبي بنسبة 0.8% خلال سنة 2017.

بلغ عدد عمليات التحويل من بنك إلى بنك عبر نظام الإمارات لتحويل الأموال حوالي 0.5 مليون، بمبلغ قدره 6.8 تريليون درهم. بينما بلغ عدد عمليات التحويل من عميل إلى عميل 43.2 مليون معاملة، بمبلغ قدره 3.2 تريليون درهم.

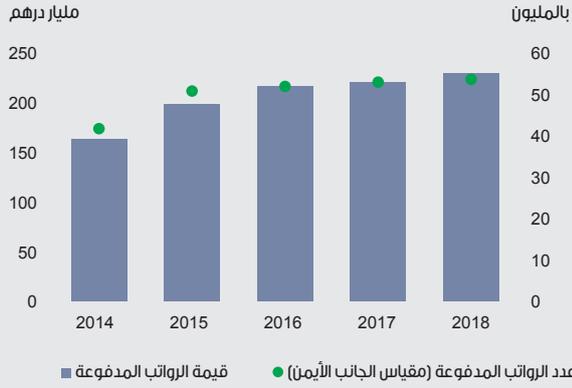
نظام تحويل الأموال: قيمة المعاملات



نظام مقاصة الشيكات باستخدام صورها (ICCS)

في سنة 2018، شهد نظام مقاصة الشيكات باستخدام صورها تراجعاً في حجم وقيمة الشيكات مقارنةً بسنة 2017. فقد تراجع عدد الشيكات المقدمة بنسبة 6.6% على أساس سنوي ليصل إلى 28 مليون شيك، بينما تراجعت القيمة بنسبة 9.1% على أساس سنوي لتصل إلى 1.4 تريليون درهم. وتظل قيمة وحجم الشيكات المقدمة كبيرة ولكنها تشهد تراجعاً للسنة الرابعة على التوالي، ما يشير إلى وجود تحول تدريجي في أساليب الدفع المفضلة. ويعمل المصرف المركزي كغرفة مقاصة لجميع الشيكات، حيث يعمل كوسيط لتدفق جميع البيانات والصور بين البنوك التي تقوم بالدفع وتلك التي تقوم بالتحصيل.

نظام الإمارات لحماية الأجور: قيمة وعدد المعاملات



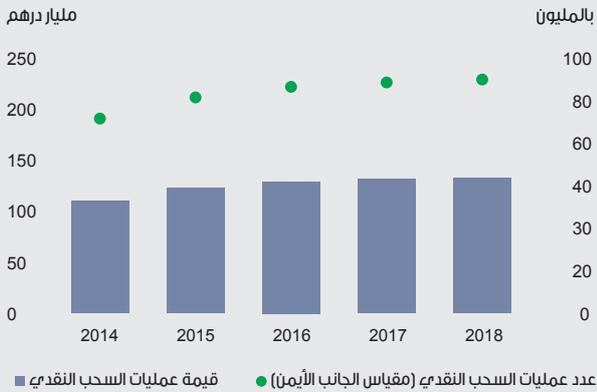
المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

مقسم الإمارات الإلكتروني (UAE Switch)

ظل نمو عمليات السحب النقدي عبر مقسم الإمارات الإلكتروني ثابتاً ومعتاداً في 2018 مقارنةً بالسنة الماضية. وشهدت قيمة عمليات السحب النقدي عبر مقسم الإمارات الإلكتروني نمواً بنسبة 0.2% على أساس سنوي بواقع 131.9 مليار درهم مقارنةً بنمو سنوي بنسبة 3.0% في سنة 2017.

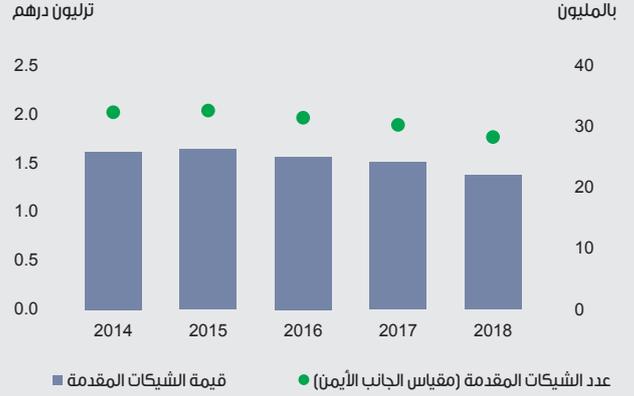
ويتيح مقسم الإمارات الإلكتروني لحاملي البطاقات استخدام أجهزة الصرف الآلي التابعة للمؤسسات المالية المختلفة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وإضافة لذلك، يمكن مقسم الإمارات الإلكتروني حاملي البطاقات من استخدام أجهزة الصرف الآلي التابعة للمؤسسات المالية في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، من خلال الربط مع الشبكة الخليجية (GCCNET).

عمليات السحب النقدي التي أجراها حاملي البطاقات الإماراتية في الدولة



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

نظام مقاصة الشيكات باستخدام صورها: قيمة وعدد المعاملات

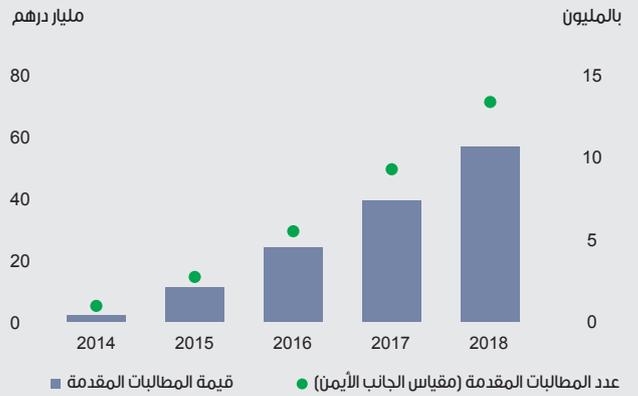


المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

نظام الإمارات للخصم المباشر (UAEDDS)

عالج نظام الإمارات للخصم المباشر 13.4 مليون مطالبة قدمت خلال عام 2018، بلغت قيمتها 57 مليار درهم. وهذه زيادة بنسبة 45.4% في الحجم وزيادة بنسبة 45.1% في القيمة مقارنةً بالسنة الماضية. ويعكس النمو في الحجم والقيمة الزيادة المستمرة في استخدام معاملات الخصم المباشر في دولة الإمارات.

نظام الإمارات للخصم المباشر: المطالبات المقدمة



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

نظام الإمارات لحماية الأجور (UAEWPS)

يوفر نظام حماية الأجور آلية آمنة ومؤمنة وكفؤة لتيسير عملية دفع الأجور للعاملين بواسطة أصحاب العمل في المواقف الملائمة. وقد شهدت قيمة معاملات نظام حماية الأجور زيادة بنسبة حوالي 5.1% على أساس سنوي في سنة 2018 لتصل إلى 230 مليار درهم (2017: 3.8% على أساس سنوي لتصل إلى 219 مليار درهم).

4.1.3 نظم الدفع ذات الأهمية النظامية

نظام الدفع ذو الأهمية النظامية هو النظام الذي يمكن أن يؤدي تعطله إلى عواقب خطيرة على النظام المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويحدد المصرف المركزي نظامين من نظم الدفع باعتبارهما ذوي أهمية نظامية في الدولة وهما: نظام الإمارات لتحويل الأموال ونظام مقاصة الشيكات باستخدام صورها. وبالنسبة لبقية الأنظمة فإن المصرف المركزي يقيم الأنظمة التالية كأئمة بارزة نظراً لأهميتها وملائمتها للجمهور وهي: نظام الإمارات للخصم المباشر، والبنية التحتية لبطاقات الدفع في دولة الإمارات.

4.1.4 التطورات الرئيسية في نظم الدفع في دولة الإمارات العربية المتحدة

في سنة 2018 تم إطلاق عدة مبادرات بهدف تحسين قوة وكفاءة وفاعلية نظم الدفع والتسوية التي يتولها تشغيلها المصرف المركزي، شملت:

- إنجاز الاستراتيجية الوطنية لنظم الدفع.
- إطلاق مشروع المصرف المركزي المشترك للعملة الرقمية وإثبات المفهوم لتقنية السجلات الموزعة (مشروع عابر).
- تحسين الترتيبات الخاصة بمقاصة عملة الرمينبي الصينية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- تجديد مقسم الإمارات الإلكتروني.
- إطلاق نظام إدارة قضايا المحاكم.

4.1.5 أولويات التطوير والمبادرات الرئيسية لسنة 2019

يتوقع أن تسهم أولويات التطوير والمبادرات الرئيسية للمصرف المركزي لسنة 2019 في تحسين البنية التحتية لنظم الدفع، كما ستساهم في المبادرات الاستراتيجية على صعيد دولة الإمارات بأكملها. وتشمل المبادرات الرئيسية خلال 2019 ما يلي:

- العمل على تطبيق الاستراتيجية الوطنية لنظم الدفع.
- الاستمرار في تقديم الدعم لموفر خدمات الدفع.
- تعزيز امتثال نظم الدفع بالمعايير الدولية.
- إطلاق المرحلة الثانية من مشروع بوابة الدفع.
- تنفيذ عدد من مشاريع إثبات المفهوم لاختبار عمليات وإجراءات محددة في تقنية بلوك تشاين.
- إصدار المسكوكات والأوراق النقدية التذكارية.
- توسعة شبكات البنية التحتية لنظم الدفع مع نظم الدفع الخاصة بدول أخرى.

نظام الإمارات لبوابات الدفع (UAEPGS)

يتيح نظام الإمارات لبوابات الدفع إمكانية معالجة معاملات التجارة الإلكترونية على مستوى التجارة من خلال استخدام الحسابات الجارية وحسابات التوفير المحتفظ بها في أي بنك في دولة الإمارات دون حاجة إلى وجود اتفاقيات ثنائية بين الجانبين. وقد تم إطلاق نظام الإمارات لبوابات الدفع في سنة 2016. وفي سنة 2018 نما استخدام معاملات هذا النظام ليصل إلى ما يزيد عن 1.0 مليار درهم.

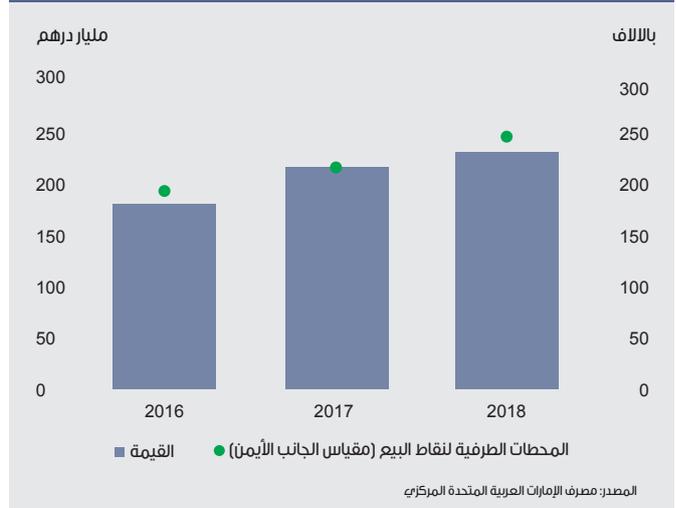
4.1.2 البنية التحتية لبطاقات الدفع في دولة الإمارات

تتميز دولة الإمارات بوجود بنية تحتية قوية وواسعة الانتشار لبطاقات الدفع. ويتبين هذا الأمر في مستوى عال من الامتثال بمعايير البطاقات الذكية (Standards EMV)⁴³، والزيادة المستمرة في استخدام وإصدار بطاقات الدفع، وتوسع نقاط البيع الطرفية في دولة الإمارات على مدار السنوات الخمس الماضية.

فقد استمر عدد بطاقات الدفع ونقاط البيع الطرفية في النمو خلال سنة 2018. وازدادت قيمة معاملات نقاط البيع الطرفية لتصل إلى 241 مليار درهم في 2018.

ترجع معدل نمو أجهزة نقاط البيع الطرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة في سنة 2018 مقارنة بالسنوات السابقة (نمت بنسبة 3.6% خلال سنة 2018)، حيث تمت إزالة بعض الأجهزة الطرفية غير النشطة بواسطة موفر الخدمة. هذا بالإضافة إلى المعدل القياسي لوقف تشغيل أجهزة نقاط البيع الطرفية الخاصة بمؤسسات الأعمال التي أغلقت.

عدد المحطات الطرفية لنقاط البيع وقيمة المعاملات



43. بلغت حصة بطاقات الائتمان والخصم المتوافقة مع تقنية الشريحة ورقم التعريف الشخصي وفقاً لمعايير البطاقات الذكية (EMV) حوالي 99%.

4.2 أسواق رأس المال في دولة الإمارات العربية المتحدة

(أسهمت هيئة الأوراق المالية والسلع بهذا الفصل)

تؤدي هيئة الأوراق المالية والسلع دوراً رئيسياً في تنظيم أسواق رأس المال في دولة الإمارات والإشراف عليها وذلك بهدف ترقية الإطار اللازم لتطوير أسواق رأس المال القائمة في الدولة، وحماية حقوق المستثمرين في الأسواق المالية، وتعزيز ممارسات الشفافية والحوكمة المؤسسية، وضمان توفير خدمات إدارية لأسواق رأس المال في الدولة، وتعزيز ثقافة الابتكار، وخلال سنة 2018، بلغ إجمالي القيمة الكلية لسوق الأسهم في كل من أبوظبي ودبي مجتمعين 874.8 مليار درهم.

أداء سوق دبي المالي

جدول: أداء سوق دبي المالي

سوق دبي المالي	2018	2017	التغير السنوي
المؤشر	2,530	3,370	-25.0%
القيمة المتاجر بها (مليار درهم)	59.1	114.2	-48.0%
حجم التجارة (مليار سهم)	44.6	80.7	-45.0%
عدد الصفقات	659,650	1,067,694	-38.0%
القيمة السوقية (مليار درهم)	346.0	394.0	-12.0%
صافي الاستثمار الأجنبي (مليار درهم)	-1.4	-1.2	-21.3%
البيع - الشراء (مليار درهم)	0.3	1.0	-65.5%

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

4.2.1 أداء أسواق رأس المال في دولة الإمارات - لمحة عامة

تباين أداء سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي خلال سنة 2018. بينما ارتفع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 11.8% على أساس سنوي، تراجع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 25%. ونتيجة لذلك، ظلت قيمة الكلية لأسواق الأسهم في كل من أبوظبي ودبي مجتمعة مستقرة، حيث بلغت 874.8 مليار درهم، بتراجع بنسبة 0.9% على أساس سنوي مقارنةً بسنة 2017.

أداء سوق أبوظبي للأوراق المالية

جدول: أداء سوق أبوظبي للأوراق المالية

سوق أبوظبي للأوراق المالية	2018	2017	التغير السنوي
المؤشر	4,915	4,398	11.8%
القيمة المتاجر بها (مليار درهم)	39.5	48.1	-17.8%
حجم التجارة (مليار سهم)	15.4	28.2	-45.6%
عدد الصفقات	273,949	347,329	-21.1%
القيمة السوقية (مليار درهم)	528.8	488.6	8.2%
صافي الاستثمار الأجنبي (مليار درهم)	1.9	1.7	10.5%
البيع - الشراء (مليار درهم)	2.1	1.9	8.2%

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

4.2.2 استعراض وتحليل المخاطر

أداء الأسواق المالية:

شهدت معظم أسواق الأسهم العالمية، بما فيها أسواق الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا، أداءً سلبياً خلال السنة، حيث أن التراجع الذي شهدته سنة 2018 كان الأسوأ منذ الأزمة المالية العالمية.

أسهمت ترقية تصنيف السوق السعودية إلى "سوق ناشئة" على مؤشر (MSCI)، والإصلاحات العديدة التي أجريت خلال السنة، الفضل في اجتذاب العديد من الاستثمارات الأجنبية من أسواق الخليج الأخرى، وبالأخص سوق دولة الإمارات العربية المتحدة.

تراجع أحجام التداول في سوق الأسهم لعدة أسباب منها إجماع بعض المستثمرين عن الاستثمار في أسواق الأسهم بسبب أجواء عدم اليقين التي أحاطت بالاقتصادات العالمية الرائدة بشكل عام، بالإضافة إلى الأداء الاقتصادي البطيء لبعض القطاعات الرئيسية في السوق مثل السوق العقاري.

أدت الأحداث الجيوسياسية في المنطقة، وأثرها على الآفاق الاقتصادية بوجه عام، إلى أن يلجأ المستثمرون إلى الاحتفاظ بالنقد وبأدوات الاستثمار منخفضة المخاطر.

أسهمت الأخبار المتعلقة ببعض الشركات المدرجة في السوق، سواء كانت متعلقة بفشل بعض ممارسات الحوكمة، أو بخسائر مالية كبيرة أو بمشكلات قانونية أخرى، في تكوين الشعور العام السائد في السوق.

قام البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة عدة مرات في السنتين الماضيتين. ونظراً لربط الدرهم بالدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت، فقد ارتفعت أسعار الفائدة المحلية. وقد يكون لذلك بعض التأثير على أداء أسواق الأسهم، إذ من شأنه أن يزيد عبء الرفع المالي.

ارتفعت أسعار الذهب في سنة 2018 وخصوصاً في الربع الأخير، ما أدى إلى التراجع العادي في أداء سوق الأسهم. ومع الضعف الذي طرأ على الدولار الأمريكي، بات الذهب ملاذاً آمناً للاستثمارات طويلة الأجل.

قامت هيئة الأوراق المالية والسلع بإعداد سيناريوهات مختلفة لتطورات مستقبلية محتملة ذات تأثير، وكيفية التعامل معها في ضوء أوضاع مختلفة للسوق. وقد تمت ترجمة هذه السيناريوهات إلى مبادرات يمكن لهيئة الأوراق المالية والسلع تنفيذها في ضوء التحديات الداخلية والخارجية المستقبلية التي تم تحديدها.

لقد قامت هيئة الأوراق المالية والسلع بنشر تحذيرات للجمهور عن موفري خدمة غير مرخصين، ومنتجات غير مرخصة، بالإضافة إلى إحالة المخالفات الخطيرة إلى الجهات القضائية المختصة، الأمر الذي ساهم في تحقيق الردع وتقليل عدد المخالفات.

وتواصل ظهور منتجات وخدمات مالية مبتكرة جديدة من خلال شركات التكنولوجيا الناشئة مثل تقنيات البلوك تشاين والعملات الرمزية الأمنية (security tokens) خلال عام 2018. وتمثل هذه التطورات والابتكارات في أسواق رأس المال القطاع المالي بشكل عام، فرصاً وتحديات، في آن معاً، بالنسبة للسلطات الرقابية، إذ يتعين عليها أن تواكب هذه التطورات وتقييم آثارها على الصناعة والأسواق، وتأخذ في الاعتبار الحاجة للسماح بوجود الابتكارات الإيجابية. ويمكن للابتكارات أن تؤدي إلى تطوير الخدمات، والآليات، والعمليات، ونماذج الأعمال، التي من شأنها أن تعزز وتوفر الخدمات والمنتجات المالية للأفراد والمؤسسات، وتساعد في خفض التكاليف وزيادة الكفاءة. غير أن هذه الابتكارات التكنولوجية تتطوّر على مخاطر بعينها، أهمها المخاطر الرقابية والقانونية بسبب عدم اليقين فيما يتعلق بتصنيف وترخيص ومراقبة مثل هذه الشركات والخدمات، وصعوبة مراقبة المعاملات العابرة للحدود، والمخاطر التشغيلية للشركات التي تتبنى هذه التكنولوجيا، ومخاطر الأمن الإلكتروني، والخصوصية وحماية البيانات.

وعلى الرغم من إصدار تحذيرات حول الاستثمار في الأصول الرقمية والعملات الافتراضية من قبل الجهات التنظيمية والرقابية مثل المصارف المركزية، والجهات الرقابية للأسواق المالية، والأسواق المالية الدولية، وعلى الرغم من التقلبات الحادة لأسعار هذه الأصول والعملات، لا زالت هناك شريحة من المستثمرين الذين يسعون للاستثمار في مثل هذه الأدوات بهدف الربح السريع متجاهلين المخاطر العديدة المصاحبة لها.

4.2.3 استعراض التطورات التنظيمية الأخيرة والمبادرات الأخرى

لقد قامت هيئة الأوراق المالية والسلع بدق نافوس الخطر بشأن جميع أنشطة جمع الأموال وخطط الاستثمار الرقمية المرتكزة على العملات الرمزية في دولة الإمارات وذلك بغض النظر عن مسمياتها (الاكتتاب الأولي للعملات الرقمية ICOs، الاكتتاب الأولي للعملات الرمزية، بيع العملات الرمزية قبل الاكتتاب الأولي، والبيع الجماعي للعملات الرمزية) حيث حثت هيئة الأوراق المالية والسلع المستثمرين أن يكونوا مدركين بشكل كامل للمخاطر المترافقة مع الاستثمار في الاكتتاب الأولي للعملات الرقمية (ICOs).

وقامت هيئة الأوراق المالية والسلع بتعديل شروط إدراج أسهم شركات المناطق الحرة المالية في أسواق دولة الإمارات. وشملت التعديلات إلغاء الشرط القاضي بأن لا يزيد عدد الأسهم التي سيتم إدراجها على 30% من رأس مال الشركة. ويتوقع أن يسهم هذا التعديل في زيادة الإدراج في أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي ضوء التطورات السريعة الحاصلة في قطاع التقنية المالية (فن تك) عبر العالم، والطرح المستمر لمنتجات وخدمات مالية جديدة ومبتكرة، فقد وافق مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع على مسودة نظام يحدد الضوابط التنظيمية لقطاع التقنية المالية، وذلك على شكل بيئة رقابية تجريبية (Sandbox) لتحسين دعم النزاهة المالية لشركات التقنية المالية، المعروفة بشركات (فن تك).

وقد قامت هيئة الأوراق المالية والسلع بتوقيع مذكرة تفاهم مع هيئة التأمين لتعزيز التعاون الثنائي.

وأصبحت هيئة الأوراق المالية والسلع عضواً في مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) اعتباراً من سنة 2018 وحتى سنة 2020.

اتخذ مجلس أمناء مركز التدريب التابع لهيئة الأوراق المالية والسلع عدداً من القرارات الخاصة بتطوير المركز والخطط الخاصة بذلك والتي شملت: إدراج حزمة متنوعة جديدة من الخدمات لتلبية احتياجات المختصين في أسواق المال، وهي مبادرة أطلقتها الجامعة البريطانية في دبي لتوظيف تقنية (بلوك تشاين) لتحسين خدمات مركز التدريب التابع لهيئة الأوراق المالية والسلع، ونقل المعرفة.

وأصدر رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع القرار رقم (27/رئيس مجلس الإدارة) لسنة 2018 بشأن تعديل نظام الوساطة في الأوراق المالية. وينص القرار على ألا يقل رأس المال المدفوع للأعضاء العاملين في التداول والمقاصة عن 30 مليون درهم، وألا تقل الكفالة البنكية المقدمة عن 20 مليون درهم، كما يجب الاحتفاظ بحد أدنى من صافي حقوق الملكية بما يعادل 75% من رأس المال المدفوع في جميع الأوقات. ومن شأن هذه التغييرات أن تساعد الشركات الصغيرة على البقاء في السوق، وكذلك الشركات الكبيرة.

أبرمت كل من دائرة محاكم رأس الخيمة ودائرة النيابة العامة مذكرتي تفاهم مع هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية. وتهدف المذكرتان إلى تأسيس ربط إلكتروني وتسهيل تبادل المعلومات والبيانات لتبسيط الإجراءات وتوفير خدمة أفضل للعملاء. كما تهدف المذكرتان إلى تحسين التعاون المشترك في جميع المجالات وتبادل المعارف والخبرات، على النحو الذي يحقق مصالح الأطراف المعنية.

كما وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع عقداً مع جامعة سكاية لاين يونيفيرسيتي كولدج بالشارقة، لتطوير تطبيق للهواتف الذكية يهدف لتعزيز الوعي بين المستثمرين والمشاركين في السوق.

وأصدر مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع توجيهاً لمتابعة منح التراخيص لمشغلي منصات التمويل الجماعي وفقاً للخطة. وسوف ينص النظام على حماية حقوق الممولين، ووضع تدابير إشرافية لضمان التطبيق السليم وتقليل المخاطر، والتزام بأن مشغلي المنصات يعرفون عملاءهم من خلال وثائق (اعرف عميلك KYC). وسوف تحرص هيئة الأوراق المالية والسلع على تبنى أفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن.

وتابعت هيئة الأوراق المالية والسلع جهودها لتكملة الإطار التنظيمي المطلوب لرفع مستوى السوق، وسوف ترسل هيئة الأوراق المالية والسلع مشروع قانونها الجديد إلى السلطات المعنية للاعتماد. وتعمل هيئة الأوراق المالية والسلع في الوقت الحالي على إعداد أنظمة إضافية للمساعدة في تجسير الفجوات التي تعترض عملية ترفيع السوق (مثل: الاكتتاب الأولي للعملات الرقمية، المتعاملون في الأوراق المالية، سياسات الاحتراز الجزئي، التوريق المالي).

وبوجه عام، لدى هيئة الأوراق المالية والسلع خارطة طريق لسنة 2021 تشمل قائمة من الأولويات للمشاريع التي تعمل عليها خلال السنة: الوصول إلى الأسواق المالية المتقدمة، والأسواق المالية المستدامة، وسوق رأس مال إسلامية رائدة، وشركات وساطة مساندة لتقديم خدمات مالية متكاملة، والاكتمال الأولي للعمليات الرقمية (ICOs) الذي يشمل الأوراق المالية، وتطوير رأس مال ابتكاري باستخدام حلول ذكية، والمحافظة على مكانة دولة الإمارات ضمن الدول العشر الأولى في التنافسية على مستوى العالم. وتشمل قائمة أولويات الهيئة كذلك إطلاق مبادرات مشتركة مع الأسواق المالية لزيادة عمق السوق وسيولتها.

إن هيئة الأوراق المالية والسلع، بوصفها جهة راسمة للسياسات وهيئة رقابية حكومية لواء من المحركات الرئيسية للاقتصاد، وهي سوق رأس المال، أخذت على عاتقها مسؤولية دعم أجندة دولة الإمارات الوطنية للاستدامة في جميع المجالات التي تقع ضمن اختصاصها. وتشمل هذه المجالات - على سبيل المثال لا الحصر - توفير وسائل فعالة من حيث التكلفة للحصول على التمويل اللازم للمشاريع المستدامة، تحسين ممارسات الحوكمة المؤسسية في الشركات التي تدخل الاستدامة في عملية صنع القرارات الاستراتيجية، وتعزيز الإفصاح عالي الجودة في الأمور المتعلقة بالاستدامة، وتشجيع المستثمرين ومن يمثلهم ليكونوا مناصرين أقوياء للاستثمار المستدام وتزويدهم بالمعلومات والأدوات والقنوات اللازمة للقيام بذلك، وتضمين مفاهيم الاستدامة في السياسات التنظيمية كلما كان ذلك ممكناً أو ذا صلة. لقد قامت هيئة الأوراق المالية والسلع بإعداد خطة رئيسية لقيادة محادثات الهيئة مع أصحاب المصالح والمساعدة في مشاركة رؤية الهيئة ووجهات نظرها مع جميع الأطراف ذات الصلة وكذلك مع الجمهور. وسيتم تنفيذ هذه الخطة بالتعاون مع الشركاء وأصحاب المصالح الرئيسيين.

وتعمل هيئة الأوراق المالية والسلع، في الوقت نفسه، على زيادة عمق السوق من خلال إصدار أنظمة جديدة تسمح بمزيد من التنوع في المنتجات أو أدوات الاستثمار مثل أسهم الأفضلية، بالإضافة إلى مشاريع لتحسين سيولة السوق المالي مثل التمويل الجماعي وآليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وفي ضوء التطورات السريعة للعمليات الرقمية (digital tokens) ووردة فعل السلطات الرقابية تجاه هذه التطورات في عدد من البلدان في مختلف أنحاء العالم بالتوجه لتنظيم الاكتتابات الأولية للعمليات الرقمية، فقد وافقت هيئة الأوراق المالية والسلع على خطة لتنظيم الاكتتاب الأولي للعمليات الرقمية والاعتراف بها كأوراق مالية.

وافق مجلس أمناء مركز التدريب التابع لهيئة الأوراق المالية والسلع ومجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع على الإطلاق التجريبي لمشروع التأهيل الذي يهدف إلى إعداد طلاب دولة الإمارات في كليات التقنية للتوظيف في الأسواق المالية.

وكجزء من المبادرات المبينة في خطتها الاستراتيجية، وعقب التشاور مع الأسواق المالية العاملة في الدولة، قامت هيئة الأوراق المالية والسلع بعقد سلسلة من المشاورات مع عدد من المؤسسات الحكومية الرائدة لتطبيق المبادرة التي تهدف إلى إيجاد حلول ابتكارية لمشاريع التمويل الرائدة، مثل توفير قنوات يمكن لهذه المشاريع من خلالها الوصول إلى أسواق رأس المال العاملة في الدولة والاستفادة من طرق التمويل المتوفرة، أخذاً في الاعتبار الدور الذي تؤديه هذه المشاريع في تحقيق التنمية المستدامة.

نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع ورش عمل عدة لممثلي شركات الوساطة في الدولة بهدف مناقشة الأدوات والتقنيات التي تضمن تطبيق المفهوم الجديد لشركات الوساطة، والتي ستعزز دورها ووظائفها في التحول إلى نموذج لشركات الخدمات المالية المتكاملة، خصوصاً مع إدخال منهجية عمل متكاملة تهدف لرفع مستوى الأسواق المالية في دولة الإمارات إلى مصاف الأسواق المتقدمة وفقاً لاستراتيجية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لسنة 2021.

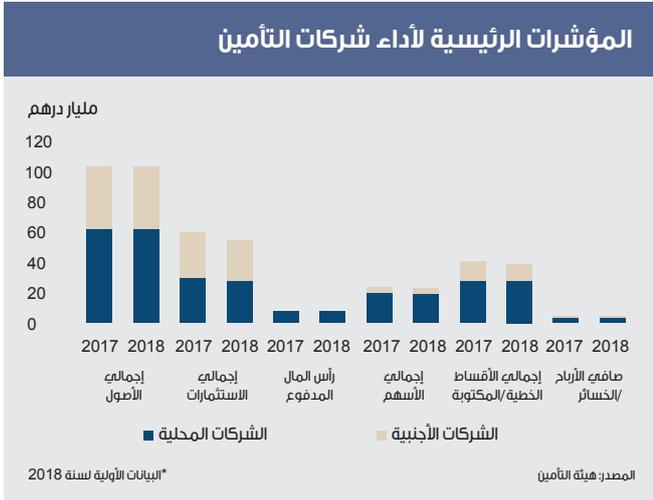
4.3 قطاع التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة

(أسهمت هيئة التأمين بهذا الفصل)

يؤدي قطاع التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة دوراً وظيفياً حيويين في الاقتصاد من خلال التعامل مع الانكشاف للمخاطر، بالإضافة إلى حماية الأفراد، والمؤسسات، والممتلكات من المخاطر والأحداث المحتملة. ويحتل قطاع التأمين في دولة الإمارات مرتبة متقدمة بين أسواق التأمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث القوة والفعالية. وتتولى هيئة التأمين تنظيم قطاع التأمين في دولة الإمارات والإشراف عليه.

المؤشرات الرئيسية لأداء شركات التأمين

تراجع حجم إجمالي الأقساط المكتتبة لسوق التأمين إلى 43.7 مليار درهم، وذلك وفقاً للبيانات الأولية لسنة 2018، مقارنةً بـ 44.8 مليار درهم في سنة 2017. وبلغ حجم إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين المحلية 27.7 مليار درهم في سنة 2018 مقارنةً بـ 28.1 مليار درهم في سنة 2017. أما حجم إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين الأجنبية فقد بلغ 15.9 مليار درهم في سنة 2018 مقارنةً بـ 16.6 مليار درهم في سنة 2017.



4.3.1 أداء قطاع التأمين في سنة 2018

شركات التأمين المرخصة والمهنة ذات العلاقة

شهد قطاع التأمين دخول لاعبين جدد في السوق بالإضافة إلى المهنة ذات العلاقة بالتأمين، وذلك على النحو التالي:

جدول: شركات التأمين المرخصة والمهنة ذات العلاقة

القطاع	2018	2017
شركات التأمين		
الشركات التقليدية	50	50
شركات التكافل	12	12
إجمالي عدد شركات التأمين	62	62
إجمالي عدد فروع شركات التأمين في السوق	334	331
وكلاء التأمين	22	22
شركات وساطة التأمين	164	178
مستشارو التأمين		
الشركات	22	24
الأفراد	25	26
خبراء حسابات التأمين		
الشركات	1	1
الأفراد	50	59
خبراء تقييم الخسائر		
الشركات	48	41
الأفراد	69	72
الطرف الإداري الثالث (TPA)	28	27

المصدر: هيئة التأمين

أنظمة ومبادرات جديدة للتأمين خلال سنة 2018

حرصت هيئة التأمين خلال سنة 2018 على إنجاز عملية إصدار تشريع ينظم قطاع التأمين، بهدف ضمان توفر بيئة مناسبة لتطويره، وتحسين دور صناعة التأمين، وذلك وفقاً للتالي:

أنظمة جديدة للفروع الأجنبية

أصدر مجلس إدارة هيئة التأمين خلال سنة 2018 القرار رقم (14) المتعلق بتطبيق شروط الملاءة المالية المنصوص عليها في الفصل الثاني من النظام المالي لشركات التأمين، والنظام المالي لشركات التأمين التكافلي، فيما يتعلق بفروع الشركات الأجنبية العاملة في الدولة، والذي يهدف إلى حماية حقوق حاملي وثائق التأمين والمساهمين في شركات التأمين على حد سواء.

ويحدد الفصل الثاني من النظام المالي بشكل واضح الشروط المطلوبة للاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية ومركز ملاءة مالية قوي لجميع الشركات والعاملين في مجال التكافل في دولة الإمارات. ولكن، على خلاف الشركات الوطنية المؤسسة داخل الدولة، فإن من الشائع أن تحتفظ الفروع الأجنبية بنسبة كبيرة من رأس مالها خارج الدولة ضمن هيكل مجموعتها الدولية.

ويهدف القرار رقم (14) إلى تحقيق التوازن بين الاستخدام الكفء لرأس المال بالنسبة للمجموعات الدولية التي تعمل من خلال فروع أجنبية في الدولة، وحماية حاملي وثائق التأمين في الدولة، من خلال توفير خيارات وقواعد متعددة لكل واحد من الفروع الأجنبية لتوزيع التزاماتها الرأسمالية لصالح حاملي وثائق التأمين في الدولة. ويمكن للفروع الأجنبية إنشاء حساب استثماري أو الحصول على خطاب ضمان من أحد البنوك العاملة في الدولة من ضمن خيارات بديلة أخرى.

4.3.2 المشهد التشريعي والرقابي

خلال سنة 2018، تابعت هيئة التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة جهودها القوية لتحديث التشريعات التي تنظم قطاع التأمين بهدف ضمان توفر بيئة ملائمة للتطوير، ولتحسين دور صناعة التأمين، وذلك على النحو التالي:

التطبيق الكامل للأنظمة المالية الخاصة بشركات التأمين:

لقد أسهم إصدار الأنظمة المالية حول شركات التأمين في سنة 2014 في وضع دولة الإمارات في مرتبة الصدارة في منطقة الشرق الأوسط من حيث تبني أحدث متطلبات الملاءة المالية على غرار النموذج الأوروبي.

وتتطلب الأنظمة المالية القيام بعملية تطوير كبيرة لكافة النظم والإجراءات الداخلية تقريباً لشركات التأمين العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وإقراراً بذلك، تم تحديد فترات الموائمة تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات بالنسبة لمختلف مكونات الأنظمة، ولكنها باتت سارية المفعول بالكامل بالنسبة لكافة عمليات رفع التقارير المالية اعتباراً من نهاية سنة 2017.

وخلال سنة 2018 نظمت هيئة التأمين العديد من ورش العمل للعاملين في هذا المجال، وأصدرت أنظمة جديدة تتعلق بالشروط المالية للفروع الأجنبية، وعرضت مسودة جديدة للنظام الخاص بتنظيم صناعة التأمين على الحياة، كما عرضت مسودة للنظام الخاص بوكلاء ومنتجي التأمين، وأصدرت تحديثات على النماذج الموحدة لإعداد التقارير المالية (النماذج الإلكترونية eForms)، كما تابعت القيام بعمليات تفتيش متعمقة على جميع شركات التأمين بهدف مساعدة الشركات في الامتثال لجميع الأنظمة.

وخلال سنة 2017 أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) معياراً مالياً دولياً جديداً لإعداد التقارير بخصوص محاسبة عقود التأمين (IFRS-17) ويتوقع أن يدخل حيز التنفيذ في سنة 2022. ومع أن هذا الموعد قد يبدو بعيداً، فإن أثره على أعمال الشركات يتوقع أن يكون كبيراً للغاية، بحيث أصدرت هيئة التأمين تعميماً في شهر نوفمبر 2018 يشترط على جميع الشركات إنجاز تحليل الثغرات الخاص بها، كما أصدرت في بداية 2019 خارطة طريق لتطبيق المعيار (IFRS-17) بنهاية سنة 2021.

تعليمات بشأن العلاقة بين البنوك وشركات التأمين

تم إصدار قرار مجلس إدارة هيئة التأمين رقم (13) لسنة 2018 "تعليمات بشأن تسويق وثائق التأمين عبر البنوك" بهدف تنظيم العلاقة بين البنوك وشركات التأمين، وقد تم إعداد هذا القرار بعد التنسيق بين هيئة التأمين ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وتنظم التعليمات الجديدة جميع الإجراءات والعمليات بين البنوك وشركات التأمين، الأمر الذي أدى إلى التخليص من المشاكل السابقة بسبب التحديد الواضح لأدوار شركة التأمين والبنك في الاتفاقية.

وقد جاءت البنود الجديدة التي أُضيفت إلى التعليمات الجديدة بخصوص العلاقة بين البنوك وشركات التأمين كما يلي:

- تحديد أنواع وثائق التأمين التي يمكن تسويقها عن طريق البنوك.
- شروط الاعتماد وإجراءات اعتماد عملية تسويق وثائق التأمين عن طريق البنوك.
- أوجه النزاع أو الخلاف في الاتفاقية الموقعة بين الشركة والبنك بشأن تسويق وثائق التأمين.

نظام بشأن ترخيص وتسجيل استشاريين التأمين وتنظيم عملهم

يوضّح النظام التعليمات الخاصة بواجبات استشاريي التأمين، والتعليمات والإجراءات الخاصة بالترخيص والتسجيل، مع قواعد الممارسة.

لجان حل نزاعات التأمين

عملاً بأحكام المادة (110) من القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2018 بشأن تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2007 في شأن تأسيس هيئة التأمين وتنظيم عملياتها، يجري العمل حالياً على تشكيل لجان لحل نزاعات التأمين.

مسودة نظام التأمين على الحياة

أجرت هيئة التأمين دراسة مفصلة للممارسات في شريحة التأمين على الحياة خلال العام 2016، ونتج عن هذه الدراسة إصدار أول مسودة لنظام التأمين على الحياة في أواخر سنة 2016. وخلال سنة 2017 عقدت هيئة التأمين عدة ورش عمل مع العاملين في هذا المجال للتعرف على آرائهم وملاحظاتهم بخصوص آثار المسودة الأولى، ثم قامت بتوزيع مسودة منقحة لنظام التأمين على الحياة، ثم عقدت عدة ورش عمل لسماع ملاحظاتهم حول المسودة الثانية.

وعقب مراجعة المسودة الثانية، تم توزيع مسودة النظام خلال سنة 2018 على هيئات رقابية أخرى، إذ أن بعض النواحي المتعلقة به تتداخل مع عمل هذه الهيئات. وفي أواخر سنة 2018 كشفت هيئة التأمين عن المسودة الثالثة وعرضتها على العاملين في هذا المجال للحصول على ملاحظاتهم، حيث تعتزم وضع النظام الجديد موضع التنفيذ في منتصف سنة 2019.

مسودة نظام وكلاء ومنتجي التأمين

تضمنت المسودتان الأوليتان من نظام التأمين على الحياة أقساماً تتعلق بترخيص وتنظيم وكلاء ومنتجي التأمين. ونظراً لكون الوكلاء والمنتجين الآخرين يبيعون أشياء أخرى غير التأمين على الحياة، فقد قامت هيئة التأمين بحذف هذه الأقسام من نظام التأمين على الحياة وقامت بإصدار مسودة نظام مستقل خاص بوكلاء ومنتجي التأمين.

4.3.3 التوطين والتدريب

وقعت هيئة التأمين اتفاقية للتعاون المشترك مع معهد التأمين القانوني البريطاني Chartered Insurance Institute وأطلقت مبادرة "مهاراتي" لتدريب وتأهيل المواطنين مجاناً وتزويد موظفي قطاع التأمين بالمهارات والمؤهلات المناسبة في جميع مجالات التأمين.

وتم تنفيذ مبادرة التدريب على مرحلتين، حيث وفرت المرحلة الأولى التدريب على الشهادات الأساسية لتحضير المواطنين والموظفين للمرحلة الثانية. أما المرحلة الثانية فكانت تهدف إلى الحصول على شهادة دبلوم التأمين (DIP)، يتبعها دبلوم متقدم في التأمين (ACII)، ومن ثم الحصول على زمالة معهد التأمين القانوني (FCII) وهي أعلى مؤهل تخصصي في مجال التأمين.

تجدر الإشارة إلى أن هيئة التأمين قد قامت، خلال سنة 2018، بتدريب 23% من الموظفين المواطنين العاملين في قطاع التأمين.

تعزيز متطلبات رفع التقارير المالية

خلال سنة 2018، تابعت هيئة التأمين العمل على تحسين معايير رفع التقارير المالية من خلال تحديث النماذج الإلكترونية وتوسيع متطلبات إعداد تقارير جودة البيانات. وبالإضافة إلى تحسين شروط الملاءة المالية للفروع الأجنبية المذكورة أعلاه، شملت عمليات التحديث الرئيسية صقل وتحسين تفاصيل العديد من النماذج، وإدخال تحسينات جديدة على طرق احتساب الملاءة المالية لجميع الشركات، وإضافة معايير أو نقاط مرجعية لنسب الأداء وتحديد النسب الرئيسية المستخدمة كنظام إنذار مبكر، وتضمين العديد من النماذج الجديدة التي تركز على التأمين على الحياة.

المعيار (IFRS-17)

إن المعيار المالي الدولي الجديد لإعداد التقارير بخصوص محاسبة عقود التأمين (IFRS-17) الذي يتوقع أن يدخل حيز التنفيذ في 2022 سيكون له أثر واسع النطاق على كيفية إعداد التقارير عن النتائج المالية للتأمين.

عقب قيام الشركات باستكمال عمل تحليلات الثغرات الداخلية وتطبيق خرائط الطريق في بداية 2019 ستقوم هيئة التأمين بدعم الشركات أثناء قيامها بتحديث أنظمتها وعملياتها بحيث تحقق الامتثال للمعايير المحاسبية الجديدة. وفي إطار عملية الانتقال لإعداد التقارير وفقاً للمعيار (IFRS-17) ستقوم هيئة التأمين كذلك باستعراض ومراجعة جميع المتطلبات الحالية لإعداد التقارير المالية وطرق احتساب الملاءة المالية لضمان مواكبة هذا التغيير.

المقر الرئيسي

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
ص.ب. 854
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

فرع الشارقة

شارع الملك عبد العزيز
المنطقة الصناعية بالشارقة
ص.ب. 645
الشارقة
دولة الإمارات العربية المتحدة

فرع رأس الخيمة

شارع المنتصر
ص.ب. 5000
رأس الخيمة
دولة الإمارات العربية المتحدة

فرع دبي

شارع 26
بر دبي
ص.ب. 448
دبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

فرع العين

شارع علي بن أبي طالب
ص.ب. 1414
العين
دولة الإمارات العربية المتحدة

فرع الفجيرة

شارع حمد بن عبد الله
ص.ب. 768
الفجيرة
دولة الإمارات العربية المتحدة

WWW.CENTRALBANK.AE

